قسم العلاقات الدولية

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المتوسطي:

دراسة حالة العلاقات الجزائرية – الإيطالية (2022-2025)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

مقراني سهام ايمان

اشراف الأستاذة:

فلة قصدالي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	مؤسسة الانتساب	الصفة
أستاذ طارق تاحي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أستاذة فلة قصدالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أستاذ محمد كريم خيدر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

1446-1447هـ / 2025 - 2026 م


بسم الله الرحمن الرحيم

" الأفكار هي المحرك الأساسي في توجيه مصير الأمم "

_مالك بن نبي

شكر و عرفان :

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة فلة قصدالي على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى صبرها الجميل، ونصائحها القيمة، وتوجيهاتها وإرشاداتها المستمرة، التي كانت خير معين لي طوال إعداد هذه الدراسة.

كما أخص بالشكر والامتنان السادة أعضاء لجنة المناقشة الدكتور تاحي طارق والدكتور كريم خيدر على قبولهم مناقشة هذا البحث

وإثرائه بملاحظاتهم القيمة.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص الشكر والاحترام والتقدير لجميع أعضاء المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ولكل الطاقم الإداري كل باسمه ومقامه على دعمهم وتعاونهم المستمر.

الاهداء

إلى كل من كان دعاؤهما سندي، وصبرهما نور طريقي.

إلى أبي الغالي وأمي العزيزة،حفظهما الله، وأدام فضلهما علي

إلى أبناء أختي، الذين كانت ابتسامتهم تخفف عني عناء الطريق.

إلى أصدقائي, الذين شاركوني لحظات التعب والأمل، وكانوا خير معين في رحلة الإنجاز.

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع, الذي ما كان ليرى النور لولا الصبر والإصرار والإيمان بأن لكل سعي صادق ثمرة، ولكل سعي نجاحا.

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المتوسطي من خلال دراسة حالة العلاقات الجزائرية الإيطالية خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2025، في ظل التحولات الجيوسياسية التي يشهدها الفضاء المتوسطي.وتهدف الدراسة إلى تحليل تأثير توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في تطور العلاقات الثنائية مع إيطاليا، باعتبارها أحد أبرز الشركاء الأوروبيين للجزائر في منطقة المتوسط.

وقد شهدت العلاقات الجزائرية الإيطالية خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية خاصة في مجال الطاقة .كما أبرزت الدراسة التحولات التي ساهمت في تعزيز مكانة الجزائر داخل الفضاء المتوسطي بفضل موقعها الجغرافي وإمكاناتها الطاقوية ودورها في تحقيق الاستقرار الإقليمي. وتعكس هذه التطورات توجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو تبني قدر أكبر من المرونة في إدارة شراكتها المتوسطية, مع الحفاظ على مبادئها في ظل تصاعد التنافس الدولي والإقليمي داخل منطقة المتوسط.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية – البحر الأبيض المتوسط – العلاقات الجزائرية الإيطالية– الشراكة-العلاقات الثنائية.

Abstract

This study examines Algerian foreign policy Toward the Mediterranean neighborhood A case study of Algerian Italian relations during the period 2022-2025, Within the context of the geopolitical transformations taking place in the Mediterranean region, the study aims to analyze the impact of Algerian foreign policy orientations on the development of bilateral Relations with Italy, considered one of Algeria's most prominent European partners in the Mediterranean area.

During this period Algerian-Italian relations experienced remarkable progress At the political, economic and security levels Particularly in the field of energy. The study also highlights the transformations that contributed to strengthening Algeria's position within the Mediterranean space, owing to its geographical location, energy potential, and the rule in promoting regional stability. These developments reflect the orientation of Algerian foreign policy towards adopting greater flexibility in managing its Mediterranean Partnerships ,while preserving its principles amid growing international and regional competition within the Mediterranean region.

Key Words : Algerian foreign policy – Mediterranean Sea – Algerian-Italian relations — Bilateral cooperation –Partnership.

فهرس المحتويات

الفهرس

شكر و عرفان : 4
الاهداء 5
ملخص الدراسة 6
Abstract 7
فهرس المحتويات 8
فهرس الجداول والأشكال 11
قائمة الملاحق 13
..... 15
مقدمة 15
الفصل الأول مدخل مفاهيمي وتاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية 27
تمهيد : 28
المبحث الأول مسار السياسة الخارجية الجزائرية 29
1.المطلب الاول السياسية الخارجية الجزائرية خلال الحرب الباردة 29
2.المطلب الثاني: تحولات السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحرب الباردة 32
3.المطلب الثالث التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية 34
المبحث الثاني: مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية ودورها في توجيه السلوك الخارجي 36
1.المطلب الأول مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية: 37
2.المطلب الثاني دعم القضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها 38
3.المطلب الثالث حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية 39
4.المطلب الرابع مبدأ عدم الانحياز 41
5.المطلب الخامس حسن الجوار الإيجابي 42
المبحث الثالث محددات وأدوات السياسة الخارجية الجزائرية 43
1.المطلب الأول المحددات الداخلية 44
2.المطلب الثاني المحددات الخارجية: 50
3.المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية 53
نتائج الفصل الأول : 64
الفصل الثاني توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المتوسطي 66
تمهيد: 67
المبحث الأول: الإطار الجيوسياسي للفضاء المتوسطي. 68
المطلب الأول: الجغرافية السياسية للمتوسط. 68
المطلب الثاني: المتوسط في مقاربات الجيوسياسية 74
المبحث الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المتوسطي. 79
المطلب الأول :الاهمية الجيوسياسية للمتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية 79
المطلب الثاني : رهانات وتحديات السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط 84

نتائج الفصل الثاني : 96
الفصل الثالث واقع وافاق العلاقات الجزائرية-الإيطالية 2022-2025. 98
تمهيد : 99
المبحث الأول: تطور العلاقات الجزائرية-الإيطالية. 100
المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية-الإيطالية. 100
المطلب الثاني: تطور العلاقات بعد 2022. 103
المبحث الثاني: محاور التعاون الجزائري الإيطالي 105
المطلب الأول : التعاون السياسي والأمني 105
المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي و الطاقوي 109
اولا: التعاون الاقتصادي 109
ثانيا: التعاون الطاقوي. 110
.....111
المطلب الثالث: التعاون الصناعي والتكنولوجي 112
المطلب الرابع : التعاون الثقافي والأكاديمي. 115
المبحث الثالث: آفاق العلاقات الجزائرية الإيطالية. 117
المطلب الأول: فرص تعميق الشراكة الإستراتيجية 117
1.البعد التاريخي والرمزي في بناء الثقة سياسية : 117
2.فرص تعميق الشراكة الاقتصادية والصناعية : 117
3.الشركات الإيطالية كفاعل في دعم التصنيع المحلي : 118
4.التحول الطاقوي والهيدروجين الأخضر كأفق استراتيجي جديد : 119
المطلب الثاني: تحديات الشراكة الجزائرية -الإيطالية. 122
أولا: التحديات البنيوية واختلال التوازن في العلاقات الثنائية 122
ثانيا: التحديات الاقتصادية 123
ثالثا: المنافسة الدولية وتعدد الشركاء 123
رابعا: التحديات الإقليمية والأمنية 124
خامسا: الهجرة غير النظامية 125
سادسا: تحديات التحول الطاقوي والاقتصاد الأخضر 126
نتائج الفصل الثالث : 127
.....129
خاتمة 129
قائمة المراجع 130

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الخريطة رقم 1	دول البحر الابيض المتوسط.	**68**
الخريطة رقم 2	اكتشافات الغاز البحري والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.	**89**
الخريطة رقم 3	تمثل حركة تدفقات الاشخاص، المخدرات، الاسلحة في المنطقة المتوسطية	**91**

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
الملحق رقم 1	مقابلة أُجريت عبر البريد الإلكتروني مع السيد مونتيفورتي، مدير شركة TEKNITAL الإيطالية المختصة في التبادلات التجارية العالمية وهو فاعل اقتصادي نشط في الجزائر، 10 أبريل 2026. **1.** Votre entreprise est-elle actuellement active sur le marché algérien ou envisage-t-elle de s'y développer? **2.** Quels types de services, de technologies ou de savoir-faire votre entreprise pourrait-elle apporter au marché algérien? **3.** Comment évaluez-vous l'attractivité du marché algérien pour les entreprises italiennes? **4.** Quels sont, selon vous, les principaux avantages qu'offre l'Algérie aux investisseurs étrangers? **5.** Quelles difficultés ou contraintes peuvent freiner l'implantation des entreprises italiennes en Algérie? **6.** Comment décririez-vous l'évolution des relations entre l'Algérie et l'Italie au cours des dernières années? **7.** L'Algérie peut-elle devenir un partenaire clé pour l'Europe via l'Italie? **8.** Quels sont les principaux défis qui pourraient freiner le développement de cette relation?	**104**
الملحق رقم 2	مقابلة أجريت مع السيد غابرييل كارمانيولي والسيد جيوفاني غراسانو، مهندسي المبيعات في شركةGEFIT الإيطالية , خلال معرض السيارات فيSAFEX ، الجزائر، 2026. **1.** Comment décririez-vous l'environnement d'investissement en Algérie pour les entreprises italiennes ? **2.** Quels sont les principaux obstacles rencontrés par les investisseurs italiens ? **3.** Est-ce que les accords récents ont réellement faciliter les échanges commerciaux ? **4.** Pensez-vous que les relations bilatérales sont fondées uniquement sur le secteur énergétique, ou qu'elles s'inscrivent dans une stratégie de coopération à long terme englobant plusieurs domaines au- delà de l'énergie ?	**108**

مقدمة

مقدمة :

تحتل السياسة الخارجية مكانة محورية في دراسة سلوك الدول وتوجهاتها، إذ تمثل الأداة التي تعكس من خلالها الدولة طبيعة رؤيتها لمصالحها الوطنية، وتحدد عبرها موقعها داخل منظومة العلاقات الدولية, كما تسمح لها بإدارة تفاعلاتها مع مختلف الفاعلين في ظل بيئة دولية تتسم بالتغير المستمر. ولا تتشكل السياسة الخارجية بمعزل عن محيطها, بل تتأثر بجملة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والأمنية، إلى جانب التحولات التي يشهدها النظام الدولي وما تفرضه من إعادة ترتيب لموازين القوى و تعديل لأولويات الدول واستراتيجيتها الخارجية.

وتكتسب السياسة الخارجية الجزائرية في هذا الإطار خصوصية مميزة, بالنظر إلى ارتباطها بالتجربة التاريخية والتي تمثلت في حرب التحرير الوطني وما أفرزته من مرجعيات سياسية ودبلوماسية شكلت الأساس الذي قامت عليه توجهات الجزائر الخارجية منذ الاستقلال. فقد ارتبطت الدبلوماسية الجزائرية تقليديا، بجملة من المبادئ أصبحت فيما بعد ثوابت , منحت الجزائر مكانة خاصة داخل محيطها الإقليمي والدولي، خاصة خلال الحرب الباردة، غير أن التحولات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية هذه المرحلة، وما رافقها من تغيير في طبيعة التهديدات والتفاعلات الدولية، فرضت على الجزائر ضرورة إعادة التكيف مع واقع دولي أكثر تعقيدا, أصبحت فيها المصالح الاقتصادية والثقافية والأمنية من أبرز محددات العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق، شهدت السياسة الخارجية الجزائرية منذ سنة 2019، تحولا تدريجيا في طريقة إدارة علاقاتها الخارجية حيث بدأت ملامح توجه دبلوماسي أكثر حركية في الظهور، يقوم على محاولة التوفيق بين الحفاظ على ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، والانفتاح على مقاربات جديدة تتماشى مع التحولات الدولية الراهنة. وقد ارتبط هذا التحول بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، سواء ما تعلق بالرغبة في إعادة تنشيط الدور الإقليمي للجزائر، أو بتنامي أهمية البعد الاقتصادي والطاقوي في رسم التوجهات الخارجية، إضافة إلى التغيرات التي عرفتها البيئة الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة.

وفي ظل هذه التحولات، برز الفضاء المتوسطي كأحد أهم المجالات الحيوية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، بالنظر إلى ما يتميز به من أهمية جيوسياسية واستراتيجية جعلته فضاء تتداخل فيه الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والطاقوية. فمنطقة البحر الأبيض المتوسط لم تعد مجرد فضاء جغرافي يربط بين القارات، بل تحول إلى مجال للتنافس والتعاون في الوقت ذاته، خاصة في ظل تزايد التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والطاقة.كما ساهمت التطورات الدولية الأخيرة، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022، في إعادة إبراز أهميته داخل الحسابات الاستراتيجية للدول الأوروبية والمتوسطية، خاصة مع سعي دوله إلى البحث عن شركاء جدد قادرين على المساهمة في تعزيز الأمن الطاقوي والاستقرار الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، استطاعت الجزائر أن تعزز من حضورها داخل الفضاء المتوسطي، مستفيدة من موقعها الجغرافي، وإمكاناتها الطاقوية، إضافة إلى دورها الإقليمي في قضايا الأمن والاستقرار داخل منطقة الساحل وشمال إفريقيا، غير أن أهمية التحرك الجزائري خلال هذه المرحلة لا ترتبط فقط بالمتغيرات الظرفية التي فرضتها الأزمة الدولية، بل تعكس أيضا رغبة الجزائر في استعادة مكانتها كفاعل إقليمي داخل المتوسط وإفريقيا, من خلال توظيف علاقاتها وشراكاتها الخارجية لخدمة أهدافها السياسية والاقتصادية والتنموية.

ويبرز في هذا السياق التقارب الجزائري الإيطالي باعتباره أحد أهم مظاهر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، حيث شهدت العلاقات بين البلدين تطورا ملحوظا شمل مختلف المجالات.وتستند هذه العلاقات إلى جملة من العوامل التي ساهمت في تعزيز التقارب، من بينها غياب الإرث الاستعماري، و وجود رصيد من الثقة السياسية المتبادلة، إضافة إلى تقارب الرؤى حول عدد من القضايا الإقليمية. كما تنظر إيطاليا إلى الجزائر باعتبارها شريكا موثوقا داخل الضفة الجنوبية للمتوسط,في حين ترى الجزائر في إيطاليا شريكا مهما يمكن من خلاله دعم مشاريع التنمية والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التعاون الصناعي.

كما أن تطور العلاقات الجزائرية الإيطالية لا يعكس فقط طبيعة المصالح المشتركة بين البلدين، بل يعبر أيضا عن التحولات التي تعرفها المنطقة المتوسطية في ظل إعادة تشكيل التوازنات الدولية والإقليمية، فإيطاليا تسعى إلى تعزيز مكانتها داخل أوروبا والمتوسط، خاصة في مجال الطاقة والربط الاقتصادي، بينما تحاول الجزائر استغلال هذه التحولات من أجل تعزيز موقعها الإقليمي وتوسيع حضورها الاقتصادي والدبلوماسي سواء داخل المتوسط أو بإتجاه العمق الإفريقي، وهو ما قد يمنح هذه العلاقة أبعاد تتجاوز الطابع الاقتصادي الظرفي نحو تعاون أوسع متعدد المجالات.

وانطلاقا من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل توجهات السياسة الخارجية الجزائرية نحو جوارها المتوسطي من خلال دراسة حالة العلاقات الجزائرية-الإيطالية خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2025، وذلك بهدف فهم طبيعة التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه المرحلة، وكيفية انعكاسها على مسار العلاقات الثنائية بين الجزائر وإيطاليا، إضافة إلى تحليل أبرز مجالات التعاون بين البلدين، ومدى ارتباط هذا التقارب بالتحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يعرفها الفضاء المتوسطي في المرحلة الراهنة.

1. أهمية الدراسة :

الاهمية العلمية :

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، ومحاولة فهم طبيعة توجهاتها الجديدة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة، كما تسعى الدراسة إلى الإسهام في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بدراسة السياسة الخارجية الجزائرية والعلاقات المتوسطية ، خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تناولت العلاقات الجزائرية الإيطالية من منظور يربط بين البعد الجيوسياسي والتحولات الجديدة التي طرأت على السياسة الخارجية الجزائرية.

وتكتسب الدراسة أهميتها أيضا من محاولتها تحليل العلاقة بين المتغيرات الدولية، خاصة الأزمة الروسية-الأوكرانية، وبين إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية الجزائرية داخل الفضاء المتوسطي، إضافة إلى دراسة كيفية توظيف الجزائر لشراكتها الخارجية من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في إبراز طبيعة التعاون القائم بين الجزائر وإيطاليا، وتحليل مختلف المجالات التي يشملها هذا التعاون، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الطاقوية او الصناعية، بما يسمح بفهم أعمق لمستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين.

كما تساعد هذه الدراسة على فهم الرهانات والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية وتصورها لدورها داخل الفضاء المتوسطي ، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي تعرفها المنطقة، وهو ما قد يساهم في تقديم رؤية تحليلية يمكن الاستفادة منها في فهم طبيعة التفاعلات الإقليمية ومستقبل الشراكات المتوسطية بالنسبة للجزائر.

2. اهداف الدراسة :

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في المرحلة الراهنة، وكيفية انعكاسها على توجه الجزائر نحو الفضاء المتوسطي، من خلال دراسة العلاقات الجزائرية-الإيطالية باعتبارها نموذجا يعكس طبيعة الحركية الدبلوماسية الجزائرية.
- ✓ كما تسعى الدراسة إلى تحليل الكيفية التي حاولت من خلالها الجزائر إعادة تموضعها داخل المتوسط في ظل التحولات الراهنة, خاصة مع تصاعد أهمية قضايا الطاقة والأمن والتعاون الاقتصادي في العلاقات المتوسطية، إضافة إلى فهم الدور الذي لعبته المتغيرات الدولية، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية في تسريع التقارب بين الجزائر وإيطاليا.
- ✓ وتهدف الدراسة كذلك إلى إبراز طبيعة المصالح المتبادلة التي تحكم العلاقات الجزائرية-الإيطالية، ومدى ارتباط هذا التقارب برغبة الطرفين في تعزيز أدوارهما داخل الفضاء المتوسطي.
- ✓ كما ترمي الدراسة إلى تجاوز الطرح الذي يختزل العلاقات الجزائرية-الإيطالية في الجانب الطاقوي فقط، من خلال تسليط الضوء على اتساع مجالات التعاون بين البلدين لتشمل الجوانب الصناعية والتكنولوجية والأمنية والاستثمارية، إضافة إلى دراسة مدى إمكانية تطور هذه العلاقات نحو شراكة استراتيجية أكثر استقرارا واستمرارية في المستقبل.

3. الدراسات السابقة :

- مقال بعنوان "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy" للكاتب Holsti K. J من مجلة International Studies Quarterly, العدد 03 ,في سنة 1970 حيث ركزت على تفسير سلوك السياسة الخارجية من منطلق تصورات الدور الوطني، حيث يرى الباحث ان توجهات الدول الخارجية لا ترتبط فقط بالإمكانات المادية، بل أيضا بالطريقة التي ترى بها الدولة دورها داخل النظام الدولي. وتفيد هذه الدراسة في فهم توجه السياسة الخارجية الجزائرية، ومحاولة الجزائر إعادة تموقعها كفاعل داخل الفضاء المتوسطي، غير أن الدراسة بقيت ذات طابع نظري عام، ولم تتناول خصوصية الحالة الجزائرية وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته من خلال ربط التحولات الجديدة في السياسة الخارجية الجزائرية بتطور العلاقات الثنائية مع إيطاليا.

- مقال بعنوان "Zoubir, Yahia H"s Foreign Policy in the Post-Hirak Era'Algeria" للكاتب Middle East Council on Global Affairs, من مجلة في سنة 2023 حيث تم تناول التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي، حيث ركزت على سعي الجزائر إلى استعادة دورها الإقليمي والدولي من خلال دبلوماسية أكثر حركية وانفتاحا، مع الحفاظ على المبادئ التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية، كما أبرزت الدراسة تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية، خاصة القضايا الأمنية والطاقوية على توجهات الجزائر الخارجية.وتفيد هذه الدراسة في فهم طبيعة التحول الذي عرفته السياسة خارج الجزائرية بعد سنة 2019، غير أنها ركزت بصورة عامة على توجهات الدبلوماسية الجزائرية دون التوسع في دراسة العلاقات الجزائرية الإيطالية، باعتبارها نموذجا يعكس هذه التحولات وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تناوله.

- مقال بعنوان "Algerian -Italian Relations : From Economic Corporation to the Prospect of Strategic Partnership",للكاتبان Saidi, Yahia Saidi and Ahlam من مجلة *Economic Research Review*, العدد 2 في سنة 2025 , إذ تناولت هذه الدراسة تطور العلاقات الجزائرية الإيطالية، مع التركيز على الانتقال من التعاون الاقتصادي التقليدي نحو آفاق شراكة أكثر اتساعا ,كما أبرزت الدراسة تأثير التحولات الدولية، لاسيما الأزمة الطاقوية الأوروبية، في تعزيز التقارب بين البلدين. وتفيد هذه الدراسة في فهم طبيعة المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات الجزائرية الإيطالية، غير أنها ركزت أساسا على الجانب الاقتصادي دون التعمق في تحليل ارتباط هذا التقارب بالتحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية، وتوجهاتها المتزايدة نحو الفضاء المتوسطي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

4. إشكالية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وتطور العلاقات الثنائية مع إيطاليا خلال الفترة 2022-2025 في ظل المتغيرات الجيوسياسية التي يعرفها الفضاء المتوسطي. وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي الاتي:

كيف تؤثر توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في تطور العلاقات الثنائية الجزائرية-الإيطالية؟

5. الأسئلة الفرعية : ومن أجل الإحاطة بالموضوع أكثر نطرح التساؤلات التالية :

- ✓ ما هي المحددات و الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ✓ ما هي توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المتوسطي؟
- ✓ كيف تطورت العلاقات الجزائرية-الإيطالية خلال الفترة 2022-2025؟

6. الفرضيات :

- ✓ تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من الثوابت التاريخية التي تحدد سلوكها الخارجي.
- ✓ يرتبط توجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو الجوار المتوسطي بتزايد الأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة.
- ✓ شهدت العلاقات الجزائرية الإيطالية خلال الفترة 2022 2025 تطورا ملحوظا, بفعل تقاطع المصالح بين البلدين في عدة مجالات.

7. الإطار النظري :

- **نظرية الدور :** تعد نظرية الدور من أبرز المقاربات المستخدمة في تحليل السياسة الخارجية. وقد ارتبط تطويرها بشكل أساسي بإسهامات k. J Hostli الذي حاول تفسير سلوك الدول انطلاقا من الكيفية التي تنظر بها إلى دورها داخل النظام الدولي.وتنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن سياسة خارجية لا تفسر فقط وفق اعتبارات القوة أو المصالح المادية بل أيضا وفق تصورات التي يحملها صناع القرار حول المكانة التي ينبغي أن تحتلها دولتهم، والدور الذي يفترض أن تؤديه على الساحة الدولية.

وتفيد هذه النظرية في دراسة مسار السياسة الخارجية الجزائرية,و التحولات التي عرفتها الجزائر خلال مختلف المراحل, خاصة المرحلة الراهنة ومحاولتها إعادة تقديم نفسها كفاعل إقليمي داخل الفضاء المتوسطي , من خلال توظيف علاقاتها و شراكاتها الخارجية,بما يعكس سعيا لإعادة تموقعها وتعزيز دورها داخل محيطها الإقليمي.

- **مقاربة الجيوبوليتيك :** تعد من أهم المقاربات المستخدمة في تفسير العلاقات الدولية وسلوك الدول, حيث تقوم على فكرة أساسية مفادها أن الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والخصائص المكانية للدولة تؤثر بشكل مباشر في قوتها وتوجهاتها السياسية . كما ان الجغرافيا لا تمثل مجرد إطار مكاني للدولة، بل تعد عاملا أساسيا في تحديد مصالحها وأولوياتها داخل البيئة الدولية.

وتفيد هذه المقاربة في دراسة موضوع البحث، خاصة في فهم أهمية الفضاء المتوسطي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، باعتباره من أهم دوائرها الجيوسياسية، حيث تتقاطع داخله المصالح الاقتصادية والأمنية والطاقوية.كما تساعد على تفسير طبيعة التقارب بين الجزائر وإيطاليا في ظل الموقع الاستراتيجي للبلدين داخل المتوسط، وسعي كل منهما إلى تعزيز مكانته ودوره داخل هذا الفضاء الحيوي، خاصة في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة.

- **نظرية الاعتماد المتبادل :** تعد من أبرز المقاربات الليبرالية في تفسير العلاقات الدولية، وقد ارتبطت بشكل خاص بإسهامات جوزف ناين وروبرت كيوهان ,وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن العلاقات بين الدول لم تعد قائمة فقط على البعد الأمني والعسكري، بل أصبحت ترتبط بشكل متزايد بالمصالح الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والثقافية, مما أدى إلى نشوء حالة من الترابط والتأثير المتبادل بين الدول. ويرى كيوهان وناي أن تزايد هذا الاعتماد المتبادل يساهم في تعزيز التعاون وتقليل احتمالات الصراع، لأن الدول تصبح أكثر حرصا على الحفاظ على استقرار علاقاتها لحماية مصالحها المشتركة.

وتفيد هذه النظرية في دراسة العلاقات الجزائرية الإيطالية باعتبارها علاقة تقوم على تشابك المصالح وتعدد مجالات التعاون، خاصة في القطاعات الاقتصادية والطاقوية والصناعية والتكنولوجية. كما تساعد على فهم طبيعة التقارب بين البلدين في ظل المصالح المتبادلة التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها داخل الفضاء المتوسطي، بعيدا عن منطق الصراع التقليدي.

8. الإطار المفاهيمي :

- **السياسة الخارجية :** تعد السياسة الخارجية من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، وقد تعددت تعريفاتها تبعا لاختلاف المقاربات التي تناولتها، فقد عرفها James N. Rosenau بأنها عملية صنع قرارات منتظمة تقوم بها السلطات الرسمية المخولة داخل الدولة لتنظيم سلوكها الخارجي، في حين يراها Raymond Aron أنها تتمثل في مجموعة القرارات التي تحدد من خلالها الدولة توجهاتها ووسائل عملها خارج حدودها.

وانطلاقا من ذلك، يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا بأنها النشاط الذي تمارسه الدولة داخل البيئة الدولية من خلال علاقاتها مع مختلف الفاعلين الدوليين، بهدف حماية مصالحها وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية، كما تمثل مسارا تتبعه الدولة لتحديد كيفية تعاملها مع القضايا الخارجية عبر توظيف مجموعة من الأدوات والوسائل الدبلوماسية والاقتصادية.

- **الفضاء المتوسطي :** يقصد بالفضاء المتوسطي المجال الجغرافي الممتد حول حوض البحر الأبيض المتوسط والذي يربط بين ثلاثة قارات هي أوروبا وإفريقيا وأسيا ,مما جعله واحد من أكثر الفضاءات الجيوسياسية أهمية في العالم. ولا تقتصر أهميته على موقعه الجغرافي فقط، بل ترتبط أيضا بطبيعته الحضارية والتاريخية والاقتصادية.

وقد ازدادت أهمية الفضاء المتوسطي في المرحلة المعاصرة نتيجة التحولات الجيوسياسية الاقتصادية التي يشهدها العالم، خاصة مع تصاعد قضايا الأمن والطاقة والهجرة والتنافس الدولي على الممرات البحرية والموارد الإستراتيجية, مما يجعله مجالا للتعاون والتنافس في الوقت ذاته.

- **الشراكة :** تعد الشراكة من المفاهيم الأساسية في العلاقات الاقتصادية والسياسية والدولية,إذ تقوم على فكرة التعاون والتنسيق بين طرفين أو أكثر بهدف تحقيق مصالح مشتركة، ويرجع أصل الكلمة لغويا إلى الفعل، شارك أي تقاسم وتعاون مع الغير في أمر معين.

أما اصطلاحا فقد تعدد التعريفات الشركة باختلاف مجالات استخدامها، إلا أنها تتفق جميعها على كونها علاقة تعاون منظمة وطويلة المدى تقوم بين أطراف مختلفة، سواء كانت دولا أو مؤسسات أو فاعلين اقتصاديين، بهدف تحقيق منفعة متبادلة وأن يكون هناك تكافؤ وتوازن في العلاقة , وتقوم هذه الأخيرة على مساهمة كل طرف بما يمتلكه من إمكانيات مادية أو تقنية أو بشرية أو معرفية، ضمن إطار من التنسيق والثقة وتقاسم المسؤوليات. وعليه، تعتبر الشراكة الية استراتيجية لتعزيز التعاون والتكامل في مختلف المجالات ,خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي تفرض على الدول العمل المشترك لتحقيق التنمية والاستقرار.

9. الإطار المنهجي للدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة, باعتباره من أكثر المناهج ملائمة لدراسة الظواهر السياسية والعلاقات الدولية بصورة معمقة، حيث يسمح بتحليل مختلف الأبعاد والعوامل المرتبطة بموضوع الدراسة داخل سياقه الزمني والجيوسياسي. ويساعد منهج دراسة الحالة على الرابط بين الجوانب النظرية والتطبيقية ,من خلال إسقاط المفاهيم والمقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة على الحالة الجزائرية-الإيطالية بالإضافة إلى تناول طبيعة العلاقات الثنائية من مختلف الأبعاد سواء الثقافية، الاقتصادية، السياسية، الأمنية،الطاقوية, بما يسمح بتقديم تحليل أكثر عمقا لطبيعة هذه العلاقات والعوامل المؤثرة في تطورها.

10.مجالات الدراسة:

- المجال المكاني : تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الفضاء المتوسطي، مع التركيز على الجزائر وإيطاليا باعتبارهما طرفي العلاقات الثنائية محل الدراسة بالنظر إلى موقعهما الإستراتيجي داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، وطبيعة hgتفاعلات القائمة بينهما.
- المجال الزمني : تمتد الدراسة زمنيا من سنة 2022 إلى غاية 2025، وهي فترة عرفت تطورا ملحوظا في العلاقات الجزائرية الإيطالية تزامنا مع التحولات الإقليمية والدولية، خاصة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الفضاء المتوسطي.

11.أسباب اختيار الموضوع :

- المبررات الذاتية : يرجع اختيار هذا الموضوع إلى الاهتمام الشخصي بدراسة قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية وتوجهاتها, كما يعود ذلك إلى الرغبة في فهم طبيعة التحولات التي عرفتها العلاقات الجزائرية-الإيطالية خلال السنوات الأخيرة.

- المبررات الموضوعية : وتتمثل المبررات الموضوعية في الأهمية الجيوسياسية التي يكتسبها حوض البحر الأبيض المتوسط في الساحة الدولية ، إضافة إلى تنامي أهمية الشراكة والتعاون بين دول المتوسط. كما يكتسي الموضوع أهمية بالنظر إلى تعدد مجالات التعاون بين الجزائر وإيطاليا, فضلا عن محدودية الدراسات التي تناولت إنعكاس توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على طبيعة العلاقات الثنائية خلال هذه الفترة.

12.تقسيم الدراسة : تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية تتمثل في :

يتناول الفصل الأول المعنون **بـ"مدخل مفاهيمي وتاريخ للسياسة الخارجية الجزائرية"**, الأسس المفاهيمية والتاريخية التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الجزائرية, حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مسار السياسة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة توجهاتها خلال الحرب الباردة، ثم التحولات التي عرفتها بعد انتهائها، وصولا إلى التوجهات الجديدة التي تبنتها الجزائر في سياق التحولات الدولية الراهنة. أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة المبادئ المؤطرة للسلوك الخارجي الجزائري. في حين تناول المبحث الثالث المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في القرار الخارجي, إلى جانب أهم الأدوات و وسائل السياسة الخارجية الجزائرية.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ" **توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المتوسطي"**، فقد ركز على البعد الجيوسياسي للفضاء المتوسطي، ومكانته بالنسبة للإدراك الجزائري، حيث تناول المبحث الأول الإطار الجيوسياسي للمتوسط من خلال دراسة الجغرافيا السياسية للمنطقة، وأهم المقاربات الجيوسياسية المفسرة لها، بينما خصص المبحث الثاني لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المتوسطي، من خلال إبراز أهميته بالنسبة للجزائر، إضافة إلى أهم التحديات والرهانات التي تواجهها داخل هذا الفضاء.

في حين خصص الفصل الثالث المعنون **بـ" واقع وافاق العلاقات الجزائرية-الإيطالية 2022-2025** ,لدراسة تطور العلاقات الثنائية بين الجزائر وإيطاليا، في ظل التحولات الراهنة، حيث تناول المبحث الأول الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الإيطالية، ثم تطورها بعد سنة 2022، أما المبحث الثاني فقد ركز على أبرز مجالات التعاون بين البلدين، لاسيما التعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والطاقوي، إلى جانب التعاون الصناعي والتكنولوجي، وكذا التعاون الثقافي والأكاديمي .بينما تناول المبحث الثالث مستقبل العلاقات الجزائرية الإيطالية في الفضاء المتوسطي من خلال دراسة فرص تعميق الشراكة بين البلدين والتحديات التي قد تعيق تطورها سواء كانت تحديات بنيوية أو اقتصادية أو المرتبطة بالمنافسة الدولية و التحولات الطاقوية والأمنية في المنطقة.

الفصل الأول مدخل مفاهيمي وتاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد :

تعد السياسة الخارجية أحد أهم مجالات تحليل سلوك الدولة باعتبارها الأداة التي تُترجم من خلالها تصوراتها لمصالحها الوطنية وأدوارها الإقليمية والدولية، ولا يمكن فهم هذا السلوك بمعزل عن السياق التاريخي التي تشكل فيها, ولا عن الإطار المفاهيمي الذي يضبط محدداته، لا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها النظام الدولي المعاصر.

وفي هذا السياق، تكتسب السياسة الخارجية الجزائرية خصوصيتها النابعة من تجربتها التاريخية التي ارتبطت بالحرب التحرير، وما أفرزته من مرجعيات ثورية، شكلت لاحقا أساسا لتصور الدولة لدورها الخارجي. ومن خلال استحضار البعد التاريخي نهدف إلى تحليل الكيفية التي أسهمت بها هذه التجربة في بناء السلوك الخارجي وتحديد منطق الاستمرارية والتغير في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية عبر مختلف المراحل.

كما أن فهم السياسة الخارجية الجزائرية يستدعي الوقوف عند المنظومة القيمية التي تؤطرها، والمتمثلة في جملة من المبادئ الثابتة التي حافظت على حضورها رغم التحولات الدولية. إلى جانب تحليل مختلف المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في عملية صنع القرار, وكذا الأدوات التي تعتمدها الدولة في تنفيذ سياساتها الخارجية.

وانطلاقا من ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تقديم مدخل تحليلي يجمع بين البعدين المفاهيمي والتاريخي لفهم السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية : يتناول المبحث الأول مسار هذه السياسة عبر مراحلها المختلفة, من فترة الحرب الباردة إلى غاية المرحلة الراهنة, بينما يركز المبحث الثاني على المبادئ المؤطرة للسلوك الخارجي، في حين يُعنى المبحث الثالث بتحليل المحددات وأدوات التنفيذ التي تفسر طبيعة الحركية الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي والدولي.

المبحث الأول مسار السياسة الخارجية الجزائرية

1. المطلب الاول السياسية الخارجية الجزائرية خلال الحرب الباردة

لا يمكن فهم تشكل السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة الحرب الباردة بمعزل عن الامتداد التاريخي للنشاط الدبلوماسي الذي سبق الاستقلال رغم افتقادها للسيادة الدولية، إذا مثّل انخراط الحركة الوطنية الجزائرية–لاحقا جبهة التحرير الوطني– في الفضاء الدولي محاولة مبكرة لتدويل القضية الجزائرية وتعبئة الدعم الخارجي، ويفهم هذا التوجه في سياق التحولات التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية, التي اتسمت بتصاعد الاهتمام بقضايا تصفية الاستعمار، ما أتاح للنخب السياسية الجزائرية اكتساب خبرة تفاوضية أسهمت في تشكيل الأسس الأولى للسلوك الخارجي للدولة بعد الاستقلال.

في هذا الإطار، تبلورت السياسة الخارجية الجزائرية سنة 1962 في مرحلة ما بعد الاستقلال ضمن بيئة دولية اتسمت بالثنائية القطبية، حيث فرضت ديناميكيات الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب أنماطا محددة من التفاعل الدولي، وقد استثمرت الجزائر هذا السياق لتبني خطاب دبلوماسي قائم على الشرعية الثورية ,مكّنها من تعويض محدودية مواردها المادية عبر توظيف رصيدها الرمزي المستمد من تجربتها التحررية, وهو ما أتاح لها لعب دور يتجاوز وزنها النسبي داخل النظام الدولي.

وضمن هذا التصور, برز التوجه نحو دعم حركات التحرر، خاصة في الفضاء الإفريقي انطلاقا من فكرة أنها نموذج للتحرر[1]، و باعتبار القارة الافريقية مجالا رئيسيا لتجسيد الدور الخارجي الجزائري وامتدادًا طبيعيًا للهوية الثورية للدولة[2]، وفي الوقت ذاته أداة لإعادة التموضع ضمن توازنات الحرب الباردة. وقد تجسد ذلك من خلال الدعم السياسي والمالي والمساهمة في بلورة خطاب جماعي مناهض للاستعمار داخل منظمة الوحدة الإفريقية. ويعكس هذا السلوك تبني الجزائر لنمط دبلوماسي يقوم على توسيع مجال نفوذها من خلال الانخراط في قضايا الجنوب، بما عزز مكانتها كفاعل إقليمي ذي بعد رمزي, في سياق دولي شجع بروز فاعلين جدد من دول الجنوب .

[1]Akram Belkaïd, "la Diplomatie Algérienne A la Recherche de son Age D'or " *Politique Etrangère*, no .2(2009) :337-344 , https://doi.org/10.3917/pe.092.0337.

[2] Yahia H.Zoubir, "Algeria's Foreign Policy in the Twenty-First Century", *Journal of North African Studies 15*, no. 2(2010):169-171.

ومع إعادة ترتيب السلطة السياسية في منتصف الستينيات، شهدت السياسة الخارجية الجزائرية إعادة ترتيب واضحة لأولوياتها، حيث تم التركيز على بناء مقومات الدولة داخليا، ثم الانتقال إلى تسوية الخلافات مع دول الجوار بالتوازي مع السعي إلى تعزيز الحضور الدولي، وقد تجسد ذلك في الانخراط النشط ضمن الأطر متعددة الأطراف، خاصة في إطار التعاون بين دول الجنوب، وهو ما يعكس محاولة لإعادة صياغة موقع الجزائر داخل النظام الدولي وفق منطق توازن بين البعد الأيديولوجي ومتطلبات الفعالية الدبلوماسية[3].

في سياق سعي الجزائر إلى تعزيز تموقعها ضمن توازنات الحرب الباردة ,برز انخراطها النشط في الأطر متعددة الأطراف، خاصة داخل الأمم المتحدة، لاسيما من خلال مجموعة **G-77** ,حيث احتضنت الجزائر إحدى قممها، وتم اعتماد **"ميثاق الجزائر"** كمرجعية لمطالب دول الجنوب، وهو ما يعكس توجها نحو بلورة خطاب جماعي يسعى إلى إعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وقد تعزز هذا التوجه بقرار تأميم المحروقات سنة 1971 [4], الذي مثّل تحولا نوعيا في توظيف الموارد الاقتصادية كأداة للنفوذ السياسي والدبلوماسي ,مانحا الجزائر هامشا أكبر من الاستقلالية في تفاعلاتها الدولية، في إطار سعي أوسع لدول الجنوب، خاصة داخل منظمة أوبك، إلى إعادة توزيع موازين القوة داخل النظام الدولي.

وقد توجت هذه الديناميكية باحتضان الجزائر لقمة حركة عدم الانحياز **NAM** سنة 1973، التي شكلت محطة مفصلية في إبراز الطابع السياسي للحركة , من خلال طرح مطلب بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة، في تعبير واضح عن تصاعد التوتر بين الشمال والجنوب خلال فترة الحرب الباردة.[5]

غير أن هذه المساعي، رغم زخمها السياسي، اصطدمت بحدود النظام الدولي، خاصة في ظل اختلال موازين القوى، وضعف التنسيق بين دول العالم الثالث، ما حد من قدرتها على إحداث تحول فعلي في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية.

---

[3] Ibid.,339-340.

[4] Yahia H. Zoubir, "Energy and Algerian Foreign Policy," *Mediterranean Politics 14*, no. 1 (2009): 1–3.

[5] Akram, "La Diplomatie Algérienne à La Recherche de Son Âge D'or",340 .

مع نهاية السبعينيات القرن الماضي وبداية الثمانينات، بدأت السياسة الخارجية الجزائرية تشهد تراجعا نسبيا في زخمها الثوري، متأثرة بتحولات داخلية وإقليمية ودولية متسارعة، ما ادى الى تراجع انخراطها في قضايا الأفريقية والشرق الأوسط خاصة بعد مقتل أحد دبلوماسيها [6].بالمقابل عرفت اتجاه مكثف نحو المغرب الكبير، في هذه المرحلة بدأت الجزائر توجه اهتمامها بشكل واضح من الإطار العالمي نحو الإطار الإقليمي.[7]

وعليه السياسة الخارجية الجزائرية تشكلت خلال الحرب الباردة في تفاعل مع محددات النظام الدولي الثنائي القطبية والشرعية الثورية، غير أن نهاية هذا السياق الدولي فرضت مراجعة شاملة للأدوار وأدوات سياسة خارجية جزائرية وهو ما سيتم تناوله في المطلب الموالي.

[6] Ibid.,341.

[7] Robert A. Mortimer, "Algerian Foreign Policy: From Revolution to National Interest." *Journal of North African Studies 20*, no. 3 (2015): 466–482 , p7. https://doi.org/10.1080/13629387.2014.990961.

2. المطلب الثاني: تحولات السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحرب الباردة

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في البيئة الدولية، حيث أدى تراجع قدرة الاتحاد السوفياتي إلى اختلال توازن القوى وصعود الهيمنة الأمريكية، وهو ما انعكس مباشرة على أنماط سلوك الدول، لا سيما تلك التي كانت تتحرك ضمن هامش المناورة الذي اتاحته الثنائية القطبية [8]. وفي هذا السياق، دخلت السياسة الخارجية الجزائرية مرحلة اتسمت بما يمكن وصفه بـ "ديبلوماسية الأزمة", نتيجة تزامن التحولات الدولية مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية منذ منتصف الثمانينيات، وتدهور الوضع الأمني الداخلي خلال تسعينيات القرن الماضي.

وقد أفضى هذا التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية إلى تقليص هامش الحركة الدبلوماسية [9]، حيث أصبحت السياسة الخارجية في هذه المرحلة تتسم بطابع تفاعلي موجه أساسا نحو كسر العزلة الدولية وإعادة تأهيل صورة الدولة. وفي هذا الإطار، ارتكز الخطاب الدبلوماسي على ثنائية مكافحة الإرهاب، ورفض التدخل الخارجي، بالتوازي مع توظيف البعد الطاقوي كأداة لإعادة بناء العلاقات مع القوى الكبرى, لا سيما أوروبا والولايات المتحدة، ضمن منطق تبادل يقوم على معادلة الأمن مقابل الاستقرار الطاقوي.

ويعكس هذا التحول، انتقال السياسة الخارجية جزائرية من كونها أداة لإنتاج المكانة الدولية إلى متغير تابع للأزمة الداخلية، حيث انحصر دورها في إدارة تداعيات الوضع الداخلي أكثر من صناعة المبادرة الخارجية، وهو ما يفسر حالة الانكفاء النسبي التي ميزت تسعينيات القرن الماضي، والتي حدت من قدرة الجزائر على إعادة تعريف موقعها ضمن التوازنات الدولية الجديدة.

غير أن وصول للرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة سنة 1999، شكل بداية مرحلة جديدة اتسمت بإعادة تنشيط الدبلوماسية الجزائرية وإعادة تموضعها على المستويين الإقليمي والدولي، وقد ارتبط هذا التحول بجملة من العوامل، من بينها التحسن التدريجي في الوضع الأمني داخلي وارتفاع أسعار النفط، فضلا عن التحولات الدولية التي أعقبت أحداث 11-9-2001م، والتي أعادت الاعتبار للدول التي ترفع خطاب مكافحة الإرهاب.

---

[8] Robert A. Mortimer ,466–482.

[9] Yahia H. Zoubir, "The Resurgence of Algeria's Foreign Policy in the Twenty-First Century"*Journal of North African Studies 9*, no. 2 (2004): 169–183. https://doi.org/10.1080/1362938042000323428.

وفي هذا السياق، تبنت الجزائر مقاربة أكثر ديناميكية, سعت من خلالها إلى تحسين صورتها الدولية، واستعادة حضورها في المحافل الإقليمية والدولية، حيث مثل احتضان قمة منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999، مؤشرا على عودتها إلى الفضاء الإفريقي، سواء من خلال تمثيل القارة في المنتديات الدولية أو عبر استئناف دورها في الوساطة وتسوية النزاعات. [10]

كما اتجهت السياسة الخارجية الجزائرية نحو تعزيز انخراطها في الفضاء الأورومتوسطي من خلال تطوير علاقتها مع الفاعلين غربيين، والانخراط في مبادرات الحوار الإقليمي، بما يعكس إدراكا متزايدا لأهمية البعد الأمني في إعادة بناء الثقة مع أوروبا. غير أن هذا الانفتاح ظل محكوما بمنطق برغماتي حذر، حيث اتسم التعاون مع الشركاء الغربيين بطابع انتقائي يوازن بين متطلبات الانفتاح الخارجي والحفاظ على الثوابت السيادية للدولة.[11]

وعليه، يمكن اعتبار مرحلة ما بعد الحرب الباردة فترة عرفت تحولا في السياسة الخارجية الجزائرية انتقلت خلاله من حالة الانكفاء المرتبطة بالأزمة الداخلية إلى إعادة بناء تدريجية لموقعها الخارجي، في إطار سعي متوازن يجمع بين التكيف مع التحولات الدولية، واستعادة دورها الدبلوماسي. غير أن التحولات الداخلية اللاحقة ,خاصة عقب الحراك الشعبي 2019 , اعد طرح مسألة الأولويات ما مهد لمرحلة جديدة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

[10] Mortimer, “Algerian Foreign Policy: From Revolution to National Interest.” 470.

[11] Ibid.,472.

3. المطلب الثالث التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية

شهدت السياسة الخارجية الجزائرية مع وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى السلطة مرحلة إعادة صياغة في أولويتها وأدواتها، يمكن توصيفها على أنها انتقال نحو الدبلوماسية الاستباقية [12]، أي الانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق المبادرة، وتوجيه البيئة الإقليمية بدل الاكتفاء بالتكيف معها.

وفي هذا السياق، أصبح الفضاء الإقليمي المباشر للجزائر يشكل أولوية استراتيجية[13], ، بالنظر إلى تزايد التهديدات الأمنية في محيطها الجنوبي والشرقي، خاصة في الساحل وليبيا، وما يرافق ذلك من تنافس جيوسياسي. وبالتالي، لم تعد السياسة الخارجية تبنى فقط على إدارة العلاقات التقليدية، بل على ضرورة الحضور الفعال والمستمر في الإقليم، بالتوازي مع الحفاظ على الدور في القضايا الدولية.

ويفهم هذا التحول باعتباره إعادة التموضع الاستراتيجي للدولة, حيث تعمل الجزائر على إعادة ضبط أدوات سياستها الخارجية بما ينسجم مع التحولات الدولية والإقليمية، بهدف تعزيز الأمن القومي واستعادة موقعها كفاعل محوري في منطقتي المتوسط وإفريقيا، دون التخلي عن المرجعيات التاريخية المؤسسة للسياسة الخارجية، وعلى رأسها السيادة الوطنية، ودعم القضايا العادلة [14].

وقد جسد الرئيس تبون هذا التوجه في خطابه الافتتاحي[15] بتاريخ 19-12-2019م , الذي أكد فيه على ضرورة إعادة تفعيل الدور الخارجي للجزائر، وفق رؤية أكثر واقعية وفعالية، تستند إلى منطق البراغماتية الاستراتيجية، بدل المقاربة التقليدية القائمة على الاستجابة للأزمات بعد وقوعها.

وفي هذا الإطار، تبلورت معالم تصور جديد لدى صانع القرار الجزائري، يقوم على تجاوز منطق الاستجابات الظرفية مع التحولات الدولية بدلا من ذلك اعتماد مقاربة استباقية [16],، تستند إلى قراءة دقيقة للتوازنات الجيوسياسية المتغيرة، خاصة في ظل تصاعد التنافس الدولي في محيط الجزائر المباشر.

---

[12] Algérie Press Service, “L'Algérie adoptera une politique étrangère dynamique et proactive“,February 10, 2020, https://www.aps.dz/algerie/101415-pland-action-du-gouvernement-l-algerie-adoptera-une-politique-etrangere-dynamique-et-proactive.

[13] محمد زيتوني,التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية 2019- 2023 ,"*المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*, المجلد 08، العدد 02(2024): ص 483-501.

[14] Yahia H. Zoubir,"Algeria’s Foreign Policy in the Post Hirak Era ".*Middle East Council on Global Affairs*,2023. https://mecouncil.org/publication/algerias-foreign-policy-in-the-post-hirak-era

[15] France 24, “REPLAY- Allocation du président algérien Abdelmadjid Tebboune [Speech by Algerian President Abdelmadjid Tebboune],” YouTube, December 19, 2019, https://www.youtube.com/watch?v=H5w8aiV2GKg.

[16] زيتوني،"التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية", ص485.

وترجم هذا التصور عمليا من خلال مجموعة من الالتزامات الواردة في برنامج الرئيس [17]، والتي عرفت بالتعهدات من 48 إلى 51، والتي شكلت الإطار المرجعي لإعادة توجيه السياسة الخارجية، ومن أبرزها :

- مراجعة الأهداف والمهام الكلاسيكية للدبلوماسية الجزائرية (العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف)
- وضع معالم دبلوماسية اقتصادية في خدمة التنمية الوطنية والشركات العامة والخاصة والمستثمرين.
- تجسيد دبلوماسية ثقافية ودينية في خدمة الإشعاع الثقافي للجزائر.
- حماية الجالية الوطنية في الخارج والمغتربين وترقية مشاركتهم في التجديد الوطني.

كما عزز عمل الحكومة هذا التوجه من خلال تخصيص فصل خاص ل "سياسة خارجية نشطة استباقية"[18]، حدد جملة من الأهداف الاستراتيجية التي تعكس إعادة هيكلة وظيفة الدبلوماسية الجزائرية، ويمكن تلخيصها في المحاور التالية :

- الدفاع عن المصالح العليا للأمة.
- المساهمة في الاستقرار والأمن الإقليميين.
- توطيد الروابط مع الوطن العربي وإفريقيا.
- ترقية السلم في العالم وترسيخ مبدأ الشراكة.
- الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 2024.
- عصرنة الأداة الدبلوماسية وتسيير الموارد البشرية.
- استراتيجية جديدة تجاه الجالية الوطنية المقيمة بالخارج.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن مرحلة الراهنة لا تمثل قطيعة مع الموروث الدبلوماسي الجزائري، بقدر ما تعكس استمرارية و إعادة تكييف لهذا الموروث ضمن سياق دولي أكثر تعقيدا وتنافسية، حيث تسعى الجزائر إلى الموازنة بين الثوابت التقليدية وتحولات البيئة الخارجية .

---

[17] الجزائر اليوم, ملخص البرنامج الانتخابي للمترشح عبد المجيد تبون التزاماتي الأربع وخمسون ((54) (وثيقة)، الجزائر اليوم,بتاريخ 9-11-2019,تاريخ الاطلاع:24-12-2025,على الرابط التالي:https://www.aljazairalyoum.dz

[18] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,مخطط عمل الحكومة 2021,ص 77-80 .

المبحث الثاني: مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية ودورها في توجيه السلوك الخارجي

تستند السياسة الخارجية على منظومة من المبادئ الثابتة التي شكلت الإطار المرجعي لسلوكها الخارجي وحددت طبيعة أدوارها الإقليمية والدولية عبر فترات زمنية مختلفة، إذ تعتبر امتدادا مباشرا لتجربة الثورة التحريرية، وما أفرزته من ممارسات تفاوضية وسياسية خلال مسار الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي وأسس لما يمكن تسميته بالعقيدة النضالية والثورية للسياسة الخارجية. كما استلهمت هذه المبادئ من بيان 1 نوفمبر ومؤتمر الصومام، ومبادئ حركة عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مبادئ المنصوص عليها في الدستور. ورغم التحولات العميقة التي عرفها النظام الدولي وتغير السياقات الإقليمية، ظلت هذه المبادئ تمثل عنصر الاستمرارية في التوجه الدبلوماسي الجزائري.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تتبع كيفية تجسيدها في الممارسات العملية، وذلك ليس فقط باعتبارها محددات معيارية وإنما بوصفها أدوات تفسيرية لفهم خيارات الجزائر الدبلوماسية ومواقفها إزاء القضايا الإقليمية والدولية، وطبيعة شركاتها الدولية.

1. المطلب الأول مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية:

يعد مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل أحد الثوابت المركزية في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يتجاوز كونه قاعدة قانونية مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة ليشكل خيارا استراتيجيا نابعا من التجربة التاريخية للدولة الجزائرية التي رسخت لديها حساسية عالية تجاه التدخل الخارجي نتيجة تجربة الاستعمار. تعتبر الجزائر أن احترام سيادة الدول شرط أساسي لاستقرار الدولي وتفضيل الوساطة والدعم الدبلوماسي ورفض أي وصاية خارجية على الشؤون الداخلية للدول حتى في محيطها الإقليمي المضطرب .

ويجد هذا المبدأ اساسه في المادة 31 من الدستور الجزائري التي تنص على إمتناع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب، أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى، مع التزامها بتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، وإمكانية مشاركتها في عملية حفظ السلم في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. كما تؤكد المادة 33 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كأحد المبادئ المنظمة للسلوك الخارجي جزائري.

وترجم الجزائر هذا المبدأ عمليا من خلال تفضيلها الآليات الوساطة والدبلوماسية في منطقة الساحل وليبيا، و مواقفها الرافضة لأي مقاربة دولية تصاغ خارج إطار الدول المعنية، مثل تحفظها على بعض المبادرات الاوروبية خلال التسعينيات، ومنها المبادرة الايطالية لمجموعة Sant Egidio لحل النزاعات في 1994-1995، التي دعت للتوسط في حل الأزمة الأمنية الداخلية، التي اعتبرتها الجزائر تدخلا في الشأن الداخلي الجزائري.

في نفس السياق تبنت الجزائر عقب الهجمات الإرهابية في كل من تمنراست ثم الهجوم على المنشأة الغازية في تيقنتورين سنة 2013، مقاربة نشطة تقوم على معالجة الأزمات الإقليمية من منطلق احترام سيادة الدول، يعكس هذا السلوك توازنا دقيقا بين الالتزام بالمبادئ وبين تحمل مسؤوليات الاستقرار الإقليمي. [19]

ويعكس ذلك , تمسك الجزائر بمبدأ احترام السيادة وعدم تدخل، تصورا راسخا لدورها كدولة حارسة للاستقلال الوطني داخل النظامين الإقليمي والدولي، اذ يندرج هذا السلوك ضمن ما يسميه Holsti بـ«أداء الدور المتسق»، أي توافق بين الممارسة الخارجية مع التصورات المعيارية للدولة عن ذاتها، كما يؤكد هذا التوجه, سعي الجزائر إلى ترسيخ شرعيتها الإقليمية كفاعل يحمي قواعد السيادة في بيئة دولية تتسم بتزايد النزاعات الداخلية.

---

[19] Salim Chena,." .La Résilience Algérienne ".*Les Cahiers de L'Orient*, no .128 (2017):p25–36 . https://doi.org/10.3917/lcdlo.128.0025

2. المطلب الثاني دعم القضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها

يعد مبدأ دعم القضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، أحد أكثر المبادئ ارتباطا بالهوية التاريخية والسياسية الخارجية الجزائرية، إذ يستمد جذوره من التجربة التحررية ضد الاستعمار، ويشكل امتدادا مباشرا لثورة التحرير التي رسخت فكرة أن السيادة لا تكتسب إلا عبر إرادة الشعوب الحرة، ويستند هذا المبدأ إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتصفية الاستعمار.

ويؤكد الدستور الجزائري في المادة 32 التزام الدولة بالتضامن مع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والدفاع عن حق تقرير المصير، ومناهضة كل أشكال التمييز والعنصرية، وهو ما يجعل من هذا المبدأ التزاما دستوريا، وليس مجرد خيار سياسي.

تاريخيا، لعبت الجزائر بعد الاستقلال دورا محوريا كداعم لحركات التحرر في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية مستثمرة رمزية تجربتها الثورية داخل منظمة الوحدة الإفريقية، وحركة عدم الانحياز، غير أن هذا الدور عرف تحولا تدريجيا نحو ما يمكن وصفه بالانتقال من الدبلوماسية الثورية إلى الدبلوماسية المعيارية التي تعتمد على الشرعية الدولية كمرجعية أساسية.

وفي فترة معينة لعبت الجزائر دورا وطني متمثل في كونها داعما لحركات التحررية باعتبارها قائد ثوري, لاحقا انتقلت من الدور الثوري التقليدي إلى الدور القانوني المعياري، الذي يستند إلى الشرعية الدولية من خلال دعمها للقضية الصحراوية و الفلسطينية يعكس هذا التحول ما يصفه Robert A.Mortimer بانتقال السياسة الخارجية الجزائرية من الدبلوماسية الثورية إلى الدبلوماسية الساعية الى تحقيق المصلحة الوطنية المؤطرة بالقانون الدولي [20]، بما يسمح بالحفاظ على الاتساق القيمي دون الاصطدام المباشر مع بنية النظام الدولي المعاصر.

[20] Robert A Mortimer,“ .Algerian Foreign Policy: From Revolution to National Interest , “ *Journal of North African Studies* 20, no. 3 (2015): 468 .https://doi.org/10.1080/13629387.2014.990961 .

3. المطلب الثالث حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية

يتجسد مبدأ حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، من خلال اعتماد على أدوات الوساطة والدبلوماسية الوقائية كأدوات رئيسية سواء تعلق الأمر بإدارة الأزمات أو الاتفاق على حلول مرضية للأطراف النزاع ،و يمكن اعتبار الجزائر على أنها تهدف إلى الحفاظ على قدر من التوازن في العلاقات الدولية من خلال الانفتاح على أطراف متعددة والاضطلاع بدور الوساطة وذلك لوجود قناعة لديها تتمثل في كون الحروب مؤقتة بينما الحلول السلمية أكثر استدامة.

وحسب المادة 31، تسعى الجزائر جاهدة إلى تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، كما يجوز للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية المشاركة في عمليات حفظ السلام.

على الرغم من المخاطر الكبرى التي يشهدها المحيط الجيوسياسي للجزائر لا سيما في الساحل، قررت عدم التدخل العسكري في الأزمات وفضلت النهج السياسي والحل السلمي، خاصة في الازمة المالية رغم زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية hillary clinton إلى الجزائر في أكتوبر 2012 لم تتمكن من تغيير موقف صانع القرار الجزائري الرافض للانخراط عسكري في مواجهة القوات المتمردة التي تسيطر على شمال مالي.

في المقابل شاركت الجزائر في محادثات السلام بين حركة الطوارق والحكومة المالية الانتقالية في بوركينا فاسو والتي أسفرت عن اتفاق واغادوغو في 2013, ووفقا لما صرح به سابقا وزير الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة ان الحوار السياسي ضروري بين الحكومة المركزية وأولئك ذوي المطالب مشروعة بالمثل. [21]

وقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية وخاصة تلك المتعلقة بإشكالية الحدود، وإيصال الأطراف إلى تسوية سلمية , كلل معظمها بالنجاح، على غرار الوساطة الجزائرية بين العراق وإيران في قضية الخلاف الحدودي بينهما، والتي توجت بالتوقيع على اتفاق الجزائر سنة 1975م. وكذلك التوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لحل قضية الرهائن الأمريكيين سنة 1980م، وعملت على حل النزاع المسلح بين إيران والعراق بين سنتي 1980م و 1982م. التوسط بين إثيوبيا وإرتيريا وتم توقيع اتفاق سلام بين البلدين في الجزائر العاصمة عام 2000م، كما أدارت الجزائر عدة عمليات وساطة في دولة مالي كان آخرها إبرام اتفاق السلم والمصالحة في مالي في الجزائر

[21] Ibid.,475.

العاصمة سنة 2015م، بالإضافة إلى إطلاق مهمة مساعي حميدة بين مصر والسودان واثيوبيا في خلافهم حول سد النهضة في السنوات الأخيرة.

ويعكس هذا السلوك تموضع الجزائر كدولة وسيطة (Mediating State) تسعى إلى إدارة الأزمات والتأثير في مساراتها بدل الانخراط فيها بما يمنحها هامش تأثير دبلوماسي دون تحمل كلفة التدخل العسكري، ويعزز صورتها كفاعل مسؤول في محيطها الإقليمي.

4. المطلب الرابع مبدأ عدم الانحياز

يعد مبدأ عدم الانحياز أحد الركائز في السياسة الخارجية الجزائرية، غير أنه عرف بعد نهاية الحرب الباردة تحولا مفاهيميا من الانتماء التنظيمي لحركة عدم الانحياز إلى ما يمكن تسميته بالاستقلالية الاستراتيجية في اتخاذ القرار الخارجي، فبدلا من الحياد السلبي تبنت الجزائر نمط تفاعل انتقائي مع القوى الكبرى يقوم على رفض الاصطفاف في المحاور المتصارعة مع الحفاظ على قنوات تعاون متعددة وفق منطق المصلحة الوطنية.

قد تبنت الجزائر مبدأ عدم الانحياز منذ ستينات ورفضت الدخول في المحاور الدولية وتمسكت باستقلالية القرار الوطني، وظهر هذا المبدأ من خلال موقفها المتوازن تجاه القوى الكبرى ورفض سياسة المحاور سواء في جوارها الإقليمي أو في علاقاتها في إطار المنظمات الإقليمية (جامعة العربية والاتحاد الأفريقي).

حتى في القضايا الدولية إذ تجسد هذا المبدأ بوضوح في الموقف الجزائري من الحرب الروسية - الأوكرانية حيث امتنعت عن التصويت، ودعت إلى حل تفاوضي قائم على احترام مبادئ القانون الدولي وسيادة الدول، مع الحفاظ في الوقت ذاته على علاقاتها الاستراتيجية مع كل من روسيا وشركائها الأوروبيين. ويفسر هذا السلوك، باعتباره أداء لدور الدولة المستقلة استراتيجيا التي تسعى إلى تقليص كلفة الاستقطاب الدولي، مع تعظيم مكاسبها السياسية والاقتصادية.

5. المطلب الخامس حسن الجوار الإيجابي

يرتبط مبدأ حسن الجوار الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية ارتباطا وثيقا بتصورها للأمن القومي، القائم على فرضية مفادها أن استقرار الدولة لا ينفصل عن استقرار محيطها الإقليمي المباشر وعليه، لم يختزل هذا المبدأ في الخطاب الدبلوماسي، بل ترجم إلى ممارسات عملية تمثلت في تفضيل الجزائر لآليات الوساطة، ومنع تدويل الأزمات الإقليمية، والسعي إلى احتوائها داخل الأطر الإفريقية والعربية.

ويستند هذا المبدأ إلى المادة 33 من الدستور الجزائري، التي تنص لدعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وأهدافها.

ويبرز هذا التوجه في انخراط الجزائر المكثف في جهود الوساطة ,كما يترجم مبدأ حسن الجوار الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية إلى سلوك يقوم على دعم الاستقرار وتشجيع الحوار ورفض تصدير الأزمات عبر الحدود كما تسعى الجزائر من خلاله إلى تقليص بؤر التوتر بدلا من توظيفها، وينسجم هذا التوجه مع مقاربة الأمن الإقليمي التعاوني التي ترى أن أمن الدولة مرتبط باستقرار جوارها المباشر.

وبذلك، يتجسد هذا المبدأ في مقاربة شاملة تعتبر أن الأمن الإقليمي يبنى على التعاون، واحترام السيادة وعدم التدخل و تسوية النزاعات سلميا، وهو ما يجعله اهم محددات السلوك الخارجي الجزائري.

المبحث الثالث محددات وأدوات السياسة الخارجية الجزائرية

تتحدد السياسة الخارجية للدول من خلال تفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تفسر أنماط سلوكها الخارجي واتجاهات علاقاتها الدولية، كما أن السياسة الخارجية لا تنتج في فراغ بل تبنى في ضوء منظومة من المحددات التي تؤثر في قدرة الدولة على الفعل والتأثير داخل البيئة الإقليمية والدولية.

ورغم اختلاف المقاربات النظرية في تصنيف هذه المحددات بين مادية وبشرية، فإن التقسيم إلى محددات داخلية وخارجية يعد من أكثر التصنيفات شمولا، كونه يسمح بفهم متكامل لسلوك الدولة الخارجي وربطه بالسياقين الوطني والدولي في آن واحد.

وفي هذا الإطار، فإن إعادة تشكل الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية لا يمكن فهمها بمعزل عن طبيعة هذه المحددات، ومدى توفر الموارد، وقدرة الدولة على تفعيلها وتكييفها بما يتلاءم مع التحولات المتسارعة في البيئة الإقليمية والدولية، وهو ما يجعل من تحليل هذه المحددات مدخلا تفسيريا أساسيا لفهم تصور الدور الخارجي الجزائري.

1. المطلب الأول المحددات الداخلية

اولا: المحدد الجغرافي والطبيعي

يعد العامل الجغرافي من أبرز المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية، نظرا لما يتميز به الموقع الجغرافي للجزائر من أبعاد إستراتيجية متعددة، إذ تقع في قلب المغرب العربي، وتعتبر بوابة القارة الافريقية شمالا، كما تطل على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ما يجعلها حلقة وصل بين أربع دوائر جيوسياسية متداخلة: الدائرة المغاربية، الدائرة المتوسطية، الدائرة الإفريقية، الدائرة العربية-الإسلامية.[22]

وتعزز هذه الأهمية الجغرافية المساحة الشاسعة التي تتربع عليها الجزائر، باعتبارها أكبر دولة إفريقية وعربية حيث تبلغ مساحتها 2 381741 كم مربع، إضافة إلى امتلاكها حدودا برية طويلة تمتد لأكثر من 6700 كم تتشاركها مع سبع دول: المغرب, الصحراء الغربية, موريتانيا, مالي, النيجر, ليبيا, تونس. بالإضافة إلى الواجهة البحرية المتوسطية. [23] هذا الامتداد الحدودي الواسع يفرض تحديات أمنية وسياسية دائمة، ويجعل من مسألة الاستقرار الإقليمي عنصرا مركزيا في سلوكها الخارجي، كما فرض عليها الانخراط في قضايا إقليمية تتجاوز حدودها المباشرة خاصة في المتوسط، الساحل والصحراء.

إلى جانب ذلك تمثل الموارد الطبيعية الاستراتيجية، وعلى رأسها النفط والغاز، عنصرا داعما للمكانة الجيوسياسية للجزائر، حيث تمنحها هذه الموارد هامشا معتبرا للمناورة الدبلوماسية، كما يمنحها القدرة على التفاوض والتأثير في علاقاتها الخارجية خصوصا مع الشركاء الطاقويين في الفضاء المتوسطي.

---

[22] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر :المكتبة العصرية، 2005)، ص 43.

[23] United Nations Geospatial Information Section, “Algeria,” accessed 2025, https://urls.fr/B7I9PM.

ثانيا: المحدد العسكري

يمثل المحدد العسكري أحد الأعمدة الأساسية التي تستند إليها السياسة الخارجية الجزائرية لارتباطه المباشر بمفهوم الأمن القومي والقدرة على ردع أي عدوان خارجي يطال حدودها. القدرات العسكرية لا تستخدم فقط للدفاع عن الحدود، بل تشكل عنصرا بنيوياً يعكس مدى استقلالية القرار السياسي الخارجي، ويمنح الدولة هامشاً أوسع للمناورة الدبلوماسية[24].

يحتل الجيش الجزائري المرتبة 26 من بين 145 أقوى جيوش عالميا، والثالث عربيا، والثانية إفريقيا كما تتمركز الجزائر في المرتبة 20 عالميا من حيث حجم الإنفاق العسكري بين 2023-2024 فقد رفعت ميزانيتها العسكرية بنسبة 12% لتصل إلى 21.8 مليار دولار أمريكي إذ مثل ذلك 21% من إجمالي الإنفاق الحكومي محافظة على موقعها باعتبارها أكبر دولة إفريقية من حيث حجم الإنفاق العسكري كما تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.0% في عام 2024[25].

يعكس تطور الإنفاق العسكري الجزائري والحرص على تحديث القدرات الدفاعية، وجود توجها استراتيجيا قائما على الردع الوقائي وتأمين الاستقرار الداخلي، دون الانخراط في سياسات تدخلية خارجية، إذا هذا التوازن بين القوة العسكرية وضبط استخدامها يفسر تبني الجزائر لمبدأ عدم التدخل، مقرونا بامتلاك قدرة ردعية تحمي مصالحها في ظل محيط إقليمي مضطرب.

كما أن تطور الصناعة العسكرية المحلية يعد مؤشرا مهما على مدى استقلالية الدولة في اتخاذ قراراتها على المستوى الخارجي، إذ تظهر الأدبيات أن الدول التي تعتمد على إنتاجها العسكري المحلي تتمتع بقدر أكبر من حرية القرار الخارجي مقارنة بالدول معتمدة كليا على الاستيراد. [26]

---

[24] Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*,2nd edition, An imprint of Pearson Education,1991.

[25]SIPRI ,*Military expenditure Database* ,Stockholm International Peace Research Institute, Accessed in December 2025.

[26] Robert F. Randle, "Theory of International Politics, by Kenneth N. Waltz," *Political Science Quarterly* 95, no. 1 (January 1, 1980): 136–37, https://doi.org/10.2307/2149594.

ثالثا: المحدد الاقتصادي و الطاقوي

تعد المحددات الاقتصادية والجيوطاقوية من أبرز العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، بالنظر إلى ما تمتلكه الجزائر من موارد طبيعية وإستراتيجية ساهمت في تعزيز مكانتها الاقليمية و الدولية، فقد شكل قطاع المحروقات منذ اكتشاف النفط والغاز في الصحراء الجزائرية خلال خمسينيات القرن العشرين, ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، وأداة مهمة في صياغة العلاقات الخارجية للدولة.إذ تساهم عائدات النفط والغاز بما يقارب 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل الطاقة أداة مركزية في رسم توجهات الجزائر الدبلوماسية.

لقد بلغ الناتج الداخلي الخام الاسمي للجزائر نحو 269 مليار دولار سنة 2024 وفق بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو رقم يضع الجزائر في المرتبة 45 عالميا من أصل 195 دولة، حسب تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 2026.وسجل الاقتصاد الجزائري معدل نمو بلغ 3.7% سنة 2024،وهو معدل يعكس نوعا من الاستقرار النسبي، المدعوم أساسا بعائدات المحروقات، فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج نحو 5753 دولارا في السنة ذاتها.

وعلى المستوى الإقليمي، تحتل الجزائر مرتبة متقدمة ضمن الاقتصادات الإفريقية، إذ جاءت في المرتبة الثالثة قاريا من بين 54 دولة،لسنة 2025, خلف كل من جنوب إفريقيا ومصر بناتج بلغ 267 مليار دولار سنة 2024,ما يمنح الجزائر مكانة اقتصادية مؤثرة ضمن محيطها الإفريقي والمتوسطي.[27]

وتحتل الجزائر مكانة متقدمة في خارطة إمدادات الطاقة العالمية، حيث تقدر الاحتياطات على المؤكدة من الغاز الطبيعي بنحو 158.91 تريليون متر مكعب فيما يبلغ إنتاجها السنوي من الغاز نحو 240 مليار م3 ,إلى جانب إنتاج نفطي يقارب 1.4 مليون برميل يوميا,و الصادرات من الغاز الطبيعي المسال تصل إلى 440 مليار متر مكعب. [28]

وتتركز أهم الحقول النفطية في مناطق حاسي مسعود,زرايتين,البرمة. في حين يعد حقل حاسي الرمل من أكبر الحقول الغاز الطبيعي في العالم , قبل أن تتوسع الاكتشافات لاحقا في عدة مناطق أخرى من الجنوب الجزائري.حيث تمتلك احتياطات معتبرة من الغاز الطبيعي، ما جعلها من بين أهم الدول المصدرة للغاز عالميا، خاصة نحو السوق الأوروبية. ويتميز الغاز الجزائري بارتفاع نسبة الميثان التي تتجاوز

[27] International Monetary Fund (IMF). World Economic Outlook, April 2026. Washington, DC: International Monetary Fund, 2026.

[28] Sonatrach, Brochures, accessed July 6, 2026, https://sonatrach.com/ar/pdf-category/brochures-ar/.

80%، إضافة إلى احتوائه مواد أخرى، مثل الإيثان، والبروبان، والهيليوم ,الأمر الذي يزيد من قيمته الاقتصادية والصناعية.

وقد انطلق الإنتاج الفعلي سنة 1958,ليتحول قطاع المحروقات تدريجيا إلى العمود الفقري للاقتصاد الوطني, حيث أنيطت مهمة إدارة القطاع لشركة سوناطراك الوطنية , لتصبح لاحقا الفاعل الرئيسي في مجال استغلال ونقل وتسويق المحروقات, خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها فترة تسعينيات القرن ال20 مع عودة الشركات الأجنبية الأمريكية والأوروبية، في إطارمشاريع مشتركة مع سوناطراك، الأمر الذي ساهم في تطوير القدرات الاستكشاف والاستغلال، ورفع حجم الإنتاج والتصدير.

وقد عززت الجزائر من مكانتها الاستراتيجية بفضل شبكة الأنابيب العابرة للمتوسط , حيث ينقل الغاز الطبيعي عبر عدة أنابيب بحرية نحو أوروبا، ومنها **"خط ترانسمد"** بين الجزائر وإيطاليا عبر تونس,حيث دخل الخدمة سنة 1981، وساهم بشكل كبير في رفع صادرات الغاز الجزائري نحو أوروبا.كما تم السنة 1996 إنشاء **" خط المغرب العربي-أوروبا"**, الذي يمر عبر الأراضي المغربية نحو إسبانيا ثم البرتغال، قبل أن يتم توقيف الاتفاقية مع المغرب سنة 2021 . وفي سنة 2011 دخل **" خط ميدغاز"** الخدمة, وهو خط مباشر يربط الجزائر بإسبانيا عبر البحر الأبيض المتوسط.

إلى جانب المحروقات، تمتلك الجزائر ثروات معدنية مهمة تمثل عنصرا إضافيا ضمن محددات قوتها الاقتصادية وترتكز أهم مناطق التعدين في كل من الونزة و جبل العنق شرق البلاد بالقرب من الحدود التونسية، إضافة إلى منطقة العابد غربا. و تتوفر الجزائر على احتياطات معتبرة من الحديد عالي الجودة، خاصة في منجم الونزة , إلى جانب احتياطات ضخمة في منطقة غار جبيلات قرب تندوف، والتي تعد من أكبر مكامن الحديد في المنطقة.

كما تمتلك الجزائر احتياطات من المعادن غير الحديدية مثل الزنك والرصاص في منطقة العابد قرب تلمسان، إضافة إلى الزئبق. وتوجد أيضا احتياطات من الفوسفات في جبل العنق, حيث سيوجه جزء منها نحو الصناعات المحلية، خاصة مركب الأسمدة بعنابة، بينما يتم تصدير الجزء الآخر كمادة خام.

وقد شهدت منطقة الأهقار عملية تنقيب واسعة كشفت عن مؤشرات لوجود معادن استراتيجية مثل اليورانيوم والنيكل والكوبالت والكروم ,وهي موارد تكتسب أهمية متزايدة في الصناعات الحديثة والتحولات

المرتبطة بالطاقة والتكنولوجيا، كما تتوفر الجزائر على احتياطات من الكاولين والرخام في عدة مناطق خاصة في جبل الدبار وفلفلة قرب سكيكدة.[29]

و من جهة, يرتبط المحدد الاقتصادي ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة على تفعيل سياستها الخارجية، حيث تؤثر بنية الاقتصاد الوطني ودرجة الاعتماد على الموارد الطاقوية ، وتقلبات الأسواق الدولية في تحديد سقف الطموح الخارجي، وقد أظهرت فترات تراجع أسعار النفط وانخفاض عائدات الطاقة أثرا مباشرا على قدرة الجزائر في تمويل دبلوماسية خارجية موسعة، خاصة في ما يتعلق بالوساطة الإقليمية والمبادرات متعددة الأطراف ، إذ تتطلب تمويلا مستداما و ميزانيات البعثات والاتفاقيات الطويلة الأجل ،لان في ظل الأزمة الاقتصادية تصبح هذه الالتزامات صعبة على النطاق الواسع وتؤدي إلى تقليص المشاركة الدولية الرسمية.

وفي هذا السياق اضطرت الجزائر إلى إعطاء الأولوية للاستقرار الداخلي والتخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية على المجتمع، وهو ما انعكس نسبيا على مستوى الانخراط الخارجي، غير أن التحولات الاقتصادية الداخلية والإصلاحات التي أعقبت حراك 2019، سمحت بإعادة توظيف البعد الاقتصادي كأداة داعمة للسياسة الخارجية، وتؤكد هذه المقاربة أن تعافى الاقتصاد الوطني شرط أساسي لاستعادة النفوذ الخارجي وترجمة تصور الدور الإقليمي إلى سلوك عملي. [30]

وعليه، فإن الموارد الطاقوية والمعدنية للجزائر لا تمثل مجرد ثروة اقتصادية، بل تعد عنصرا محوريا في بناء القوة الجيوسياسية للدولة، ومحددا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية، خاصة في إطار علاقاتها مع أوروبا ودول الفضاء المتوسطي, حيث أصبحت الطاقة أداة استراتيجية لتعزيز النفوذ وتحقيق المصالح الوطنية.

---

[29] Encyclopaedia Britannica, "Algeria - Economy," last modified March 5, 2026, accessed May 16, 2026, https://www.britannica.com/place/Algeria/Economy.

[30] Yahia H. Zoubir,"Algeria’s Foreign Policy in the Post Hirak Era.,2023,P 4-7.

رابعا: المحدد السياسي-المؤسساتي

يعد الإطار السياسي-المؤسساتي من أكثر المحددات الداخلية تأثيرا والتي تدخل ضمن منظومة القرار الخارجي، باعتبارها اجهزة بيروقراطية تصنع السياسة الخارجية، وتحتل مؤسسة رئاسة الجمهورية موقع الفاعل المركزي في توجيه القرار الخارجي، وفقا لما أقرته مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة التي تمنحها صلاحيات واسعة في تحديد توجهات الكبرى السياسة خارجية، وترجمتها إلى أولويات عملية ضمن برامج عمل الحكومة.

في المقابل تضطلع وزارة الشؤون الخارجية بدور تنفيذي-تقني، يتمثل في تنفيذ التوجيهات الرئاسية وإدارة العلاقات الدبلوماسية، بينما تمارس المؤسسة التشريعية دورا محدودا يتمحور حول المصادقة والمساءلة الشكلية.[31]

أما المؤسسة العسكرية تمارس تأثيرا غير مباشر من خلال مقاربتها للأمن القومي وتقديرها للمخاطر الإقليمية، دون الانخراط العلني في صناعة القرار السياسي الخارجي[32] .

[31] Akram Belkaïd, "la Diplomatie Algérienne À la Recherche de son Âge D'or " *Politique Étrangère*, no .2(2009) :337-344 .

[32] Yahia H.Zoubir et Djallil Lounnas, "L'Algérie face à l'arc des menaces en Libye et au Mali," The Maghreb Review 44, n°1(2019) :58-90.

2. المطلب الثاني المحددات الخارجية:

اولا: المحددات الاقليمية

تتحرك السياسة الخارجية الجزائرية ضمن بيئة إقليمية معقدة تتسم بتعدد الصراعات، وتزايد التدخلات الخارجية، وعدم الاستقرار في مناطق الجوار، لاسيما الساحل، الصحراء الغربية وليبيا. وقد فرضت هذه البيئة على الجزائر تبني مقاربة حذرة، تقوم على مزيج من الدبلوماسية الوقائية، ورفض التدخل العسكري وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي.

1. عدم الاستقرار في منطقة الساحل:

تمثل منطقة الساحل أحد أكثر المجالات الإقليمية تأثيرا في السياسة الخارجية جزائرية، نظرا لما تشهده المنطقة من انقلابات العسكرية المتكررة بالإضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة بكل أشكالها من تجارة مخدرات الى تعدد الفاعلين الدوليين في المنطقة وانتشار الجماعات المسلحة من بينها قوات الفاغنار الروسية التي كان لها دور هي الاخيرة في تأجيج الأوضاع الامنية في المنطقة. وقد فرض هذا الوضع على الجزائر تبني مقاربة قائمة على تعزيز آليات التعاون الأمني الإقليمي بين دول الساحل المالي،النيجر وموريتانيا من خلال إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC في تمنراست بهدف معالجة القضايا الأمنية.[33]

ورغم إدراك الجزائر لحجم التهديدات الأمنية في الساحل، فإنها حافظت على موقفها الرافض للتدخل العسكري المباشر، كما حدث في الازمة المالية، وهو ما يعكس انسجاما بين محددات الأمن القومي والعقيدة الدبلوماسية مع السعي في الوقت ذاته الى منع انتقال الفوضى الى حدودها الجنوبية.

2. الأزمة الليبية:

تعد الأزمة الليبية أحد أبرز المحددات الاقليمية التي أثرت في السياسة الخارجية الجزائرية خلال العقد الأخير، نظرا لطول الحدود المشتركة بين البلدين، وما أفرزته حالة الانفلات الأمني من انتشار للجماعات الإرهابية العابرة للحدود_وشبكات الجريمة المنظمة بما يشكل تهديدا مباشرا للاستقرار المناطق الجنوبية الجزائرية ولمصالحها الطاقوية. [34]

وقد انعكس هذا الإدراك الأمني على سلوك الجزائر الإقليمي، حيث تبنت مقاربة تقوم على رفض الحلول العسكرية والتأكيد على الحل السياسي وقد تجلى هذا التوجه في مشاركة الجزائر في المساعي الدولية

---

[33] Yahia H. Zoubir and Djalil Lounnas,2019 : 58–90.

[34] Ibid.,60.

الرامية إلى تسوية النزاع، وفي رفضها لأي ترتيبات تقصي دول الجوار المباشر من مسار الحل غير أنه هذه المقاربة واجهت تحديات تمثلت في تعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين المنخرطين في الصراع الليبي وتضارب أجنداتهم , الأمر الذي حد من هامش التأثير الجزائري. [35]

3. التحولات الإقليمية ومسار التطبيع:

ادى توسع مسار التطبيع في المنطقة العربية، لاسيما اقترابه من الحدود الجزائرية عبر المغرب، إلى إعادة تشكيل معادلات الأمن وتغير الإسناد الإقليمي، ما دفع بالجزائر إلى تعزيز مقاربتها الأمنية والحدودية. وقد انعكس هذا التطور في إعطاء أولوية متزايدة لمتطلبات الأمن الوطني على حساب الاعتبارات الرمزية أو الخطابية، وهو ما يبرز كيف يمكن للتحولات الإقليمية أن تعيد ترتيب أولويات السياسة الخارجية للدولة.

وفي المقابل، يظهر توجه الجزائر المتزايد نحو تعميق حضورها في الدائرة الإفريقية، سواء من خلال الانخراط في التكتلات الاقليمية أو عبر تعزيز دورها في القضايا الأمنية والتنموية[36]، باعتباره خيارا إستراتيجيا لتجسيد تصورها الجديد للدور الإقليمي.

[35] Yahia H. Zoubir,2023.

[36] Ibid.,2023.

ثانيا: المحددات الدولية

1. تحولات النظام الدولي وانعكاساته على الجزائر:

تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية، كغيرها من سياسات دول الجنوب، بتحولات التي شهدها النظام الدولي، منذ نهاية الحرب الباردة فقد أدت الثنائية القطبية إلى تقييد هامش حركة الدول المستقلة حديثا ودفعتها إلى تبني استراتيجيات وسطية قائمة على تجنب الاصطفاف الحاد، وهو ما انعكاس في التزام الجزائر بمبدأ عدم الانحياز. [37]

ومع التحول التدريجي من منطق صراع شرق -غرب إلى انقسام شمال-جنوب[38]، برزت قضايا التبعية الاقتصادية، وسيطرة دول الشمال على الموارد الأولية من خلال الشركات السبع البترولية كعوامل محددة للعلاقات الدولية وهو ما دفع الجزائر في مراحل مبكرة نتيجة السياسات المجحفة إلى تبني مواقف رافضة للنظام الاقتصادي الدولي غير المتكافئ والانضمام الى أطر جماعية متمثلة في منظمة أوبك لحماية مصالحها باعتبارها دولة منتجة للموارد الطاقوية.

2. الأزمات العالمية المعاصرة:

اعادة الأزمات الدولية المعاصرة، وعلى رأسها الحرب الروسية-الاوكرانية إبراز أهمية الجزائر كفاعل طاقوي محوري، خاصة بالنسبة إلى أوروبا والاتحاد الأوروبي وقد سمحت هذه التحولات باستعادة الجزائر لموقعها كمورد موثوق للطاقة، ما منحها هامشاً تفاوضياً أوسع في علاقاتها الدولية ودفع السياسة الخارجية نحو مقاربة أكثر براغماتية قائمة على تعظيم المصالح الاقتصادية.

تنسجم هذه التحولات مع ما يذهب إليه Rosenau في نظرية الربط التي ترى أن السياسة الخارجية ليست نتاج تفاعل عوامل داخلية أو خارجية منفصلة، بل نتيجة تفاعل مستمر بين النظام الدولي والنظام الوطني، حيث تنعكس التحولات العالمية على الداخل، لتعاد ترجمتها لاحقا في شكل سلوك خارجي جديد، وهو ما يفسر الطابع التفاعلي الديناميكي للسياسة الخارجية الجزائرية في المرحلة الراهنة.

[37] Robert A.Mortimer,“ Algerian Foreign Policy ” 469.

[38] Ibid.,469.

3. المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

أولا: الأدوات القانونية-الدستورية كإطار ناظم للفعل الخارجي:

يشكل تعديل دستور سنة 2020 نقطة مفصلية في تفعيل أدوات سياسة خارجية جزائرية، خاصة فيما يتعلق بالعقيدة الامنية والعسكرية إذ نصت المادة 91 على إمكانية إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج حدود بعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان[39]. ويعكس هذا التعديل تطورا في أدوات التنفيذ دون أن يمس بمبادئ الجوهرية التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية ولا عن تخليها عن عقيدتها الدفاعية بل يمثل تكيفا استباقيا مع التهديدات في منطقة الساحل وليبيا، في إطار احترام الشرعية الدولية. وعليه فإن الأداة الدستورية لا تمثل تحولا في الأهداف، بل توسيعا في نطاق التحرك بما يتلاءم مع البيئة الأمنية الإقليمية المتغيرة التي تتطلب اتخاذ قرارات مرنة ومتوازنة.[40]

ثانيا: الدبلوماسية الرسمية:

تعد الدبلوماسية الرسمية الوسيلة الأساسية التي توظفها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية، إذ تمثل القناة التي تدار عبرها العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وهي تعمل كمنظومة متكاملة تضم البعثات الدبلوماسية المعتمدة في الخارج، وممثلي الدولة لدى المنظمات الدولية، وآليات التفاوض والتشاور السياسي بما يتيح التعبير عن مواقف الدولة وصياغة توافقات تخدم مصالحها الوطنية.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى توظيف الدبلوماسية الرسمية كوسيلة لتجاوز حالة الجمود الإقليمي التي ميزت تلك المرحلة، فقد تبنت مبادرة مغاربية قادها الرئيس الشاذلي بن جديد، أفضت إلى إنشاء اتحاد المغرب العربي، في محاولة لإعادة هيكلة الفضاء المغاربي على أساس التعاون والتكامل واحتواء الخلافات السياسية بين دوله. كما تجسد هذا التوجه في توقيع معاهدة الأخوة والوئام في مارس 1983 بين الجزائر وتونس، والتي انضمت إليها لاحقا موريتانيا، ونصت المعاهدة على انفتاحها أمام باقي الدول المغرب العربي الكبير، بما يعكس سعي الجزائر إلى بناء إطار مؤسسي للتقارب الإقليمي[41]. ورغم أن هذه المبادرات لم تفضي لاحقا إلى تحقيق اندماج مغاربي فعلي إلا أنها تعكس بوضوح كيفية تفعيل الجزائر الأداة الدبلوماسية الرسمية في إدارة بيئتها الإقليمية.

---

[39] Constitution of the People's Democratic Republic of Algeria, 2020, art.91.

[40] Fatma Zahra Hachani and Toufik ",Algerian foreign policy under President Tebboune: Reviving Traditional Role in a changing World ",*Algerian Review of Security and Development*,15 no.01(2026):199.

[41] Robert A .Mortimer," .Algerian Foreign Policy," 470.

وفي سياق مختلف، شكلت أحداث 1 سبتمبر 2001، نقطة تحول مهمة في توظيف الدبلوماسية الرسمية الجزائرية على المستوى الدولي ، فقد أتاحت الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة لإعادة تموضع الجزائر ضمن الاجندة الأمنية العالمية[42]، بالنظر إلى خبراتها السابقة في مكافحة الإرهاب خلال التسعينيات، وفي هذا الإطار، تم توجيه دعوة للرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة إلى واشنطن سنة 2001 ، حيث جرى توقيع اتفاقية جديدة للتجارة والاستثمار الى جانب إطلاق مشاورات موسعة حول التعاون في مكافحة الإرهاب وهو ما ساهم في اعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية و تعزيز موقعها كشريك استراتيجي للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب.

شهدت الدبلوماسية الرسمية الجزائرية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، اذ انتقلت من نمط تقليدي يركز اساسا على ادارة العلاقات السياسية إلى نمط أكثر تنسيقا بين الأبعاد السياسية، الاقتصادية والأمنية، وهو ما يظهر جليا في إدراج البعد الاقتصادي ضمن مهام البعثات الدبلوماسية، وتكثيف التحرك نحو بناء شراكات استراتيجية ذات خلفية تنموية وأمنية. بما يعكس إدراكا متزايدا لطبيعة الترابط بين المصالح الاقتصادية والموقع الجيوسياسي للدولة[43].

وفي مرحلة ما بعد 2019، اتجهت الجزائر نحو تفعيل أكثر حزما لهذه الاداة، من خلال قرارات سيادية أعادت ضبط علاقاتها الثنائية وفق منطق حماية المصالح الوطنية، فقد عكست هذه المرحلة انتقال السياسة الخارجية من منطق التحفظ إلى منطق أكثر وضوحا في الدفاع عن الأمن القومي، خاصة في القضايا المرتبطة بملف الصحراء الغربية والتحولات الجيوسياسية في الفضاء المتوسطي.[44]

---

[42] Ibid.,471.

[43] Yahia H. Zoubir,2023.

[44] Hachani and Toufik ",Algerian foreign policy "199.

وقد تجلى هذا التوجه في جملة من القرارات، ومن بينها قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب سنة 2021 وسحب السفراء من كل من إسبانيا وفرنسا على خلفية تغيير موقفهما من قضية الصحراء الغربية، وفي المقابل عملت الجزائر على تنويع شركاتها وتعزيز تعاونها الاقتصادي مع دول مثل ايطاليا تركيا، الصين وروسيا في إطار سياسة تقوم على مبدأ تنويع الشركاء وتقليص التبعية.

وفي إطار تعدد الاطراف، عززت الجزائر حضورها عبر استضافة القمة العربية لسنة 2022، واحتضان قمة منتدى الدول المصدرة للغاز سنة 2024، وهو ما يعكس استعادة موقعها كفاعل إقليمي محوري قادر على جمع الأطراف حول أجندات مشتركة. كما اعتمدت الجزائر على المساعدات المالية كأداة ثابتة ضمن دبلوماسيتها الرسمية، حيث برز ذلك من خلال قرار إعفاء عدد من الدول الإفريقية من ديون بلغت 900 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى تعهدها سنة 2023 بتخصيص مليار دولار للوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ودعم جهود التنمية في القارة الإفريقية.[45]

ويكتمل هذا التوجه مع انخراط الجزائر النشط في الأطر الإقليمية والدولية، حيث تعد عضوا فاعلا في الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز ومنظمة الدول المصدرة للنفط، إضافة إلى مشاركتها في عدد من التكتلات السياسية والاقتصادية.

ولم يقتصر هذا التطور على إعادة توجيه وظائف السفارات بل إلى تفعيل الحضور الجزائري في ملفات متعددة الأطراف ، مما يعكس توجها براغماتيا في توظيف العلاقات الرسمية كوسيلة لتحقيق أهداف إستراتيجية بدل الاكتفاء بإدارة العلاقات الثنائية بمعناها التقليدي .

[45] محمد،زيتوني،"التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، 483-501.

ثالثا: عضوية الجزائر في منظمة الأمم المتحدة:

مثلت عضوية الجزائر غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2024-2025 محطة مفصلية في تفعيل حضورها داخل منظومة دولية، حيث لم تختزل هذه العضوية في كونها تمثيل رمزي، بل تحولت إلى أداة عملية لتجسيد مقاربتها القائمة على أولوية الحلول السياسية واحترام مبدأ عدم التدخل والدفع نحو معالجة النزاعات في إطار الشرعية الدولية حيث ركزت على القضايا التي ترتبط مباشرة بتصورها لدورها الإقليمي والدولي.

وقد جاءت هذه العضوية في سياق دولي بالغ التعقيد، اتسم بتعدد بؤر التوتر من الحرب في أوكرانيا إلى الأزمات في السودان والساحل وسوريا، وصولا إلى الحرب على غزة، وهو ما جعل عمل المجلس يتم في بيئة مضطربة تتطلب توازنا دقيقا بين المبادئ والمصالح.[46]

يعتبر الملف الفلسطيني الساحة التي برزت فيها التحركات الجزائرية من خلال تقديم مشاريع قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة، والدفع نحو قبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، [47]أما في ملف الصحراء الغربية فقد دعت الجزائر إلى تعزيز مبدأ تقرير المصير والمطالبة بتوسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة MINURSO [48]للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، بما يعكس انسجام تحركاتها داخل المجلس مع مواقفها المعلنة إزاء هذا النزاع.

وخلال رئاستها الدورية للمجلس في يناير 2025، اضطلعت الجزائر بدور مؤثر في اعتماد القرار 2769، الذي سمح للمؤسسة الليبية للاستثمار وإدارة أصولها المجمدة والمقدرة بحوالي 70 مليار دولار وهو ما أبرز قدرتها على إدارة ملفات تقنية معقدة ذات أبعاد سياسية واقتصادية في آن واحد. كما امتنعت إلى جانب الصين وروسيا عن التصويت على قرار 2768 المتعلق بإدانة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر[49]، في موقف يعكس سعيها إلى الحفاظ على توازن دبلوماسي وتجنب الاصطفاف الحاد في النزاعات الدولية.

---

[46] Hachani and Toufik ",Algerian foreign policy", p. 200.

[47]SC Report," In Hindsight: Applying to be a Member of the UN: The Palestinian Case" , 2024, https://bit.ly/4cuWc3T.

[48]SC Report," Western Sahara: Vote on a Draft Resolution Renewing MINURSO's Mandate" , October 31, 2024. https://bit.ly/440VDfF .

[49] Walid. A, "Algeria Ends' Document Apartheid 'At the UN Security Council" , December 18, 2024, https://bit.ly/4hR558V.

ولم يقتصر تفعيل هذه العضوية على إدارة الملفات الموضوعية فحسب، بل امتد إلى السعي لإحداث مكاسب مؤسساتية داخل آليات عمل المجلس نفسه، إذا دفعت الجزائر نحو تعديل المذكرة 507 المنظمة لإجراءات عمل المجلس، بهدف ضمان مساواة أكبر بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في الوصول إلى الوثائق والمعلومات، منهية بذلك ممارسات مبنية على التمييز كانت تحد من فعالية الأعضاء الغير الدائمين[50].

وعليه يتبين أنه عضوية الجزائر في مجلس الأمن لم تكن مجرد مشاركة ظرفية في هيئة دولية، بل شكلت أداة تنفيذية ضمن سياستها الخارجية، سمحت لها بتعزيز حضورها في قضايا السلم والأمن الدوليين، وتوسيع هامش تأثيرها داخل النظام متعدد الأطراف، بما ينسجم مع تصورها لدورها كفاعل يدافع عن الحلول السياسية ويعمل على تكريس قواعد القانون الدولي في بيئة دولية شديدة الاستقطاب.

[50] Ministry of Foreign Affairs, Algeria, "Speech by Minister of State Ahmed Attaf at the press conference on the Algerian diplomatic activity "December 30, 2024, https://www.youtube.com/watch?v=-cmWP6OL-Zs.

رابعا: الدبلوماسية الاقتصادية والطاقوية

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية في السنوات الأخيرة إحدى الأدوات التنفيذية المتنامية في السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك في ظل تحولات النظام الدولي التي اعادت ضبط وترتيب الأولوية الخارجية. وفي هذا السياق، استفادت الجزائر من موقعها كمورد طاقوي رئيسي لتعزيز حضورها الخارجي لاسيما في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتمد على الغاز الجزائري كمصدر مهم ضمن التوجه الجديد الذي تعتمده دوله [51]، المتمثل في التحول الطاقوي. وقد اكتسب هذا الدور أهمية متزايدة في ظل الاضطرابات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية بعد الحرب الروسية الاوكرانية التي دفعت بالدول الأوروبية إلى البحث عن شركاء موثوقين لتنويع مصادر الإمداد، مما أتاح للجزائر فرصة لتوظيف مواردها الطاقوية وتوسيع شراكتها الاستراتيجية في الفضاء المتوسطي.

غير أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لا تختزل في تصدير الطاقة أو جذب الاستثمارات فحسب، بل توظف كأداة لبناء شراكات طويلة المدى ودعم مشاريع تنموية من شانها ان تعزز الروابط السياسية مع دول شريكة، إدراكا بأن العلاقات الاقتصادية تمثل مدخلا لترسيخ علاقات سياسية مستدامة وأن النفوذ المعاصر يبنى عبر أدوات القوة الناعمة بقدر ما يعتمد على الاعتبارات الجيوسياسية التقليدية.

وفي هذا الإطار أنشأت الجزائر سنة 2020 الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية AICA، بهدف تفعيل حضورها الاقتصادي في القارة الإفريقية من خلال تمويل مشاريع تنموية ومبادرات اقتصادية موجهة لدول ذات أهمية جيوسياسية مثل تونس وموريتانيا إضافة إلى دول الساحل النيجر والمالي. [52]إذا يظهر هذا المسار أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت أداة لبناء النفوذ الناعم خاصة في الفضاء الأفريقي والمتوسطي حيث تسعى الجزائر إلى ربط الأمن بالتنمية والاستقرار بالاستثمار بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويقلل من انعكاس الأزمات الإقليمية على أمنها الداخلي.

على مستوى الدبلوماسية الطاقوية فإن توظيف موارد النفط والغاز كأداة نفود ليست توجها حديثا بالكامل بل يمتد إلى مرحلة الرئيس هواري مدين حيث استخدمت الورقة النفطية في سياق الدفاع عن المصالح الدول النامية، والضغط على القوى الغربية ضمن إطار الدعوة الى قيام نظام اقتصادي دولي جديد.

---

[51] Yahia H. Zoubir,2023.

[52] O.Ainouche," The Algerian Agency for International Cooperation for Solidarity and Development: A Reading into the Elements of Activating Algeria's Economic Diplomacy in Africa," *Academic Researcher Journal in Legal Sciences* 04, no.2(2021):40-52.

ويبرز هذا البعد التاريخي أن الطاقة شكلت منذ السبعينات عنصرا من عناصر القوة التفاوضية الجزائرية غير أنه توظيفها في المرحلة الراهنة يتسم بقدر أكبر من البراغماتية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعليه يتضح أن الدبلوماسية الاقتصادية والطاقوية تمثلان معا أداة تنفيذ أساسية في السياسة خارجية جزائرية، تجمع بين منطق تعزيز الموارد الوطنية وبناء شراكات استراتيجية وتوسيعها لهامش التأثير داخل البيئتين الإفريقية والأوروبية. فهي أداة تقوم على توظيف القوة الاقتصادية كرافعة سياسية إذ تسعى الجزائر من خلالها إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الداخلية وتعزيز المكانة الدولية.

خامسا: الوساطة:

تعرف الوساطة باعتبارها أداة لتقليل العنف وتعزيز الاستقرار عبر قنوات تفاعلية مقبولة لدى الأطراف المتنازعة بما يسمح بإدارة الصراع دون فرض حلول قسرية. ويتقاطع هذا التعريف مع المقاربة الجزائرية التي تقوم على مبدأ توازن المصالح واحترام سيادة الدول وهو ما منحها موقع الوسيط المقبول لدى أطراف متعددة دون أن تتحول إلى طرف مباشر في النزاعات.

تعد الوساطة السياسية من أكثر أدوات السياسة الخارجية الجزائرية استمرارية وخصوصية إذ شكلت منذ الاستقلال إحدى الآليات الأساسية التي سعت الجزائر من خلالها إلى حفظ الاستقرار ومنع تفكك الدول في محيطها المباشر فهي لم تكن مجرد خيار ظرفي بل يعكس تفضيلا واضحا للحلول السياسية على مقاربات العسكرية.

1. الوساطة في القضايا الإفريقية:

لعبت الجزائر دورا محوريا في الجهود التي أفضت إلى توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي سنة 2015 المعروف باتفاق الجزائر لأنهاء النزاع بين الحكومة المالية والحركات الازوادية, كما تابعت تنفيذ هذا الاتفاق بصورة مستمرة. وفي السياق ذاته، عارضت الجزائر أي تدخل عسكري من جانب المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في النيجر[53]. كما برزت جهودها في محاولة التوسط بين أثيوبيا ومصر والسودان بشأن التطورات المرتبطة بسد النهضة إضافة إلى تحركاتها لتهيئة الظروف لحل الأزمة الليبية عبر آلية سلمية. ويمتد هذا الحضور الإفريقي إلى نجاح الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإريتريا سنة 2000 وهو ما عزز صورتها كفاعل قادر على إدارة نزاعات معقدة في بيئة إقليمية حساسة.

[53] أمين حبلا. "رصاص دول الإيكواس يقرع أبواب نيامي.. هل تتدخل دول غرب أفريقيا عسكريا في النيجر لإعادة بازوم إلى السلطة؟." الجزيرة نت, 4 اوت 2023, , تاريخ الاطلاع :28فيفري2026 https://shorturl.at/Dsy0H .

2. الوساطة في القضايا العربية والدولية:

لم يقتصر توظيف الوساطة على المجال الإفريقي، بل شمل قضايا عربية ودولية حيث استضافة الجزائر جهود المصالحة الفلسطينية التي توجت بإعلان الجزائر سنة 2022 في محاولة لإعادة توحيد الصف الفلسطيني.[54]

اما على المستوى الدولي، شكلت أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران محطة بارزة في تكريس سمعة الجزائر كوسيط موثوق إذا قادت جهودا دبلوماسية للتوسط بين إيران والولايات المتحدة وهو ما أكسبها مكانة دولية معتبرة كما برزت في التوسط خلال النزاع العراقي-الإيراني.

[54] A. Joulani, "The 'Algiers Declaration' and the Opportunities for Achieving Palestinian Reconciliation," *Waraqat Siasat* (Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, November 2022).

سادسا: تفعيل أداء الدور في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية في المرحلة الراهنة تحولات عديدة، مكنت من تحويل تصورات الدولة إلى ممارسات ملموسة تعكس قدرة صانع القرار على تجسيد الرؤى إلى إجراءات عملية وهو ما برز بوضوح منذ سنة 2019.[55]وانطلاقا من الصلاحيات الدستورية المخولة لرئيس الجمهورية, لاسيما بموجب المادة 91 التي تمنحه سلطة إقرار وتوجيه السياسة الخارجية وتعيين السفراء والمبعوثين فوق العادة، اتجهت الرئاسة إلى إعادة تنظيم الجهاز الدبلوماسي بما يضمن الانتقال من دبلوماسية رد الفعل إلى دبلوماسية استباقية قائمة على المبادرة والتخصص الوظيفي.

اذ تم استحداث آلية المبعوثين الخاصين لرئيس الجمهورية ووزير الشؤون الخارجية المكلفين بالملفات إقليمية ودولية ذات أولوية جيوسياسية ويعكس هذا الإجراء توجه النحو تقسيم العمل الدبلوماسي وتخصيصه وفق دوائر الأمن القومي الجزائري بما يربط الأداء بالأهداف الاستراتيجية المعلنة.[56]بالإضافة إلى إحداث حركة في السلك الدبلوماسي تمثلت في إعادة توزيع عشرات السفراء والدبلوماسيين بين الإعفاء والنقل وتغيير المناصب ويندرج ذلك ضمن مسعى شامل يهدف [57]إلى:

- رفع فعالية الأداء الخارجي.
- تجديد النخب الدبلوماسية.
- موائمة الموارد البشرية مع التحديات الجديدة التي تواجه الدولة.

ويشير هذا المسار الى وجود إرادة سياسية واضحة لإعادة ضخ الحيوية في الجهاز الدبلوماسي، بما يضمن انسجامه مع متطلبات الدور الإقليمي الذي تسعى الجزائر إلى تجسيده، ومن أبرز تجليات هذا التفعيل العملي انتخاب الجزائر عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي تحت رئاسة الدبلوماسي الرفيع عمار بن جامع الذي قاد جهودا دبلوماسية مكثفة.

---

[55] رئاسة الجمهورية الجزائرية, *برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون*, الجزائر, 2019.

[56] وزارة الشؤون الخارجية ورجالي الوطنية بالخارج, بيانات رسمية حول إعادة تنظيم العمل الدبلوماسي الجزائري, 2020- 2024.

[57] عثمان لحياني، تبون يجري أكبر حركة تغييرات دبلوماسية ويعين 7 مساعدين لوزير الخارجية 5 سبتمبر 2021 العربي (https://www.alaraby.co.uk/politics

ولم يقتصر ذلك على إعادة هيكلة المناصب، بل امتد إلى الاستثمار في المورد البشري بوصفه ركيزة أساسية للدبلوماسية الحديثة وأحد المداخل الأساسية التي راهنت عليها الجزائر في إطار تحديث جهازها الدبلوماسي وتفعيل أدائها الخارجي حيث اتجه صانع القرار إلى إشراك أطر شابة نسوية مؤهلة في البعثات الدائمة والوفود الرسمية خاصة داخل منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وقد أتاح هذا التوجه المجال لتكوين جيل جديد من الدبلوماسيين عبر الاحتكاك المباشر بملفات السلم والأمن الدوليين، وآليات التفاوض وصناعة القرار داخل أهم المؤسسات الدولية مما يعزز البعد المهني والاحترافي في الأداء الخارجي.

كما شمل مسار التحديث توسيع صلاحيات المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، بهدف تحسين التكوين المتخصص ومسارات الترقية المهنية وبناء جهاز دبلوماسي أكثر قدرة على التحليل والاستباق، وأكثر انسجاما مع الرؤية الجديدة القائمة على المبادرة والتأثير بدل الاكتفاء برد الفعل. ويمثل هذا تطبيقا عمليا لمفهوم تفعيل الدور كما تناوله منظرو العلاقات الدولية وعلى رأسهم holsti الذي ربط أداء الدور بقدرة الدولة على تحويل تصوراتها الذاتية إلى سلوك خارجي منظم ومؤثر.

نتائج الفصل الأول :

- من خلال دراسة المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية، تبين أنها تشكلت في تفاعل مستمر بين المرجعية الثورية وتحولات التي عرفها النظام الدولي، حيث أسهمت تجربة الثورة التحريرية في بناء عقيدة دبلوماسية قائمة على دعم حركات التحرر واحترام سيادة الدول ورفض التدخل الخارجي، وقد مكن هذا البعد الرمزي الجزائر من لعب أدوار إقليمية ودولية، تجاوزت في كثير من الأحيان إمكاناتها المادية، خاصة خلال مرحلة الحرب الباردة التي عرفت بـ انخراطها النشط في حركة عدم الانحياز والدفاع عن قضايا الجنوب.

- كما أظهرت الدراسة أن نهاية الحرب الباردة، مثلت نقطة تحول في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية نتيجة تزامن التحولات الدولية مع الأزمة الأمنية والاقتصادية الداخلية خلال تسعينيات القرن الماضي، ما أدى إلى تراجع الحضور الخارجي للجزائر، وتركيز الأخيرة على إدارة الأزمة، والحفاظ على استقرار الدولة. غير أن مرحلة ما بعد سنة 1999 شهدت عودة تدريجية للجزائر إلى الساحة الإقليمية والدولية، مستفيدة من تحسن الأمن الداخلي وارتفاع أسعار الطاقة، إضافة إلى تحولات المرتبطة بالحرب العالمية على الإرهاب.

- وتوصل الفصل إلى أن سياسة خارجية الجزائرية في المرحلة الراهنة تعرف تحولا نحو دبلوماسية أكثر تكيفا ، حيث اتجهت الجزائر إلى إعادة تموضعها الإقليمي والدولي عبر تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والطاقوية, وتوسيع حضورها في الفضائيين الإفريقي والمتوسطي، مع الحفاظ في الوقت ذاته على المبادئ التقليدية المؤطرة لسلوكها الخارجي، وعلى رأسها احترام السيادة وعدم التدخل، وحل النزاعات بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

- كما أبرزت الدراسة أن المحددات الجغرافية والأمنية والاقتصادية تمثل عوامل أساسية في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر في الفضاء المتوسطي والإفريقي، واتساع حدودها البرية، وتزايد التهديدات الأمنية في الساحل وليبيا، وقد دفع ذلك الجزائر إلى تبني مقاربة تقوم على الربط بين الأمن الإقليمي والاستقرار الداخلي، مع توظيف موارد الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية كأدوات لتعزيز مكانتها الدولية وتوسيع هامشها التفاوضي.

- وفي ضوء ما سبق، يتضح أن السياسة الخارجية الجزائرية في المرحلة الراهنة تعكس تفاعلا بين الاستمرارية والتكيف، حيث تسعى الجزائر إلى إعادة تفعيل دورها الإقليمي والدولي من خلال الانتقال من دبلوماسية رد الفعل إلى الدبلوماسية الاستباقية، بما ينسجم مع التحولات الجيوسياسية في الجوار المتوسطي. وعليه، يشكل هذا الفصل أرضية نظرية وتحليلية لفهم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية نحو الفضاء المتوسطي، تمهيدا لدراسة انعكاساتها على تطور العلاقات الجزائرية-الإيطالية خلال الفترة 2022-2025.

الفصل الثاني توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المتوسطي

تمهيد:

يعد حوض البحر الأبيض المتوسط أحد أهم المناطق الجيوسياسية في العالم، نظرا لموقعه الاستراتيجي، مما جعله عبر مختلف المراحل التاريخية مجالا للتفاعل الحضاري ومعبرا رئيسيا للتبادلات التجارية، وفي الوقت ذاته ساحة للتنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية, وقد ازدادت أهمية هذا الفضاء في ظل التحولات الدولية المعاصرة.

وفي هذا السياق، لم يعد المتوسط مجرد مجال جغرافي فقط، بل تحول إلى مجال حيوي تتقاطع داخله المصالح الاستراتيجية، حيث تسعى القوى الكبرى إلى تعزيز حضورها لضمان السيطرة على الموارد الحيوية ومسارات النقل البحري، كما أن تنوعه من حيث الخصائص الجغرافية، والديموغرافية والثقافية، جعله فضاء معقد تتداخل فيه العوامل الطبيعية مع الاعتبارات السياسية والأمنية.

ومن جهة أخرى، حظيت منطقة البحر الأبيض المتوسط باهتمام واسع في الأدبيات الجيوسياسية، حيث حاول العديد من المفكرين تفسير أهميتها الاستراتيجية من خلال نظريات تربط بين الجغرافيا والسياسة، وقد أسهمت اطروحاتهم في فهم طبيعة التنافس الدولي في هذا المجال الحيوي.

وفي ظل هذه المعطيات، برز المتوسط ضمن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، باعتباره امتداد جيوسياسيا وأمنيا يرتبط بشكل مباشر بمصالح الجزائر وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، وعليه يسعى هذا الفصل إلى تحليل مكانة الفضاء المتوسطي في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال التطرق أولا إلى الإطار العام للمتوسط ثم عرض أبرز المقاربات الجيوسياسية التي تناولت أهميته ,مع إبراز التحديات والرهانات التي تواجه الجزائر داخل محيطها المتوسطي.

المبحث الأول: الإطار الجيوسياسي للفضاء المتوسطي.

المطلب الأول: الجغرافية السياسية للمتوسط.

تعد الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط مدخلا أساسيا لفهم التفاعلات الدولية والإقليمية التي تشكل هذا الفضاء باعتباره مجالا استراتيجيا يربط بين ثلاث قارات: أوروبا شمالا، إفريقيا جنوبا، و آسيا شرقا.و يقع البحر الأبيض المتوسط بين خطي عرض ° 46 وخطي طول 5.50° غربا و36 ° شرقا. كما يتصل بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق الذي لا يتجاوز عرضه 15 كيلو مترا، في حين تزداد أهميته من خلال ربطه بالبحر الأحمر عقب افتتاح قناة السويس سنة 1869 إذ تنقل ما يقارب 5% من إمدادات النفط العالمية و15% من الغاز الطبيعي .في حين أن مضيق البوسفور والدردنيل يربطان المتوسط من خلال مرمرة بالبحر الأسود و يمثلا 6% من تجارة النفط العالمية.[58]

يبلغ طول البحر المتوسط 3800 كلم وعرضه الأكبر 800 كلم ,وتبلغ مساحته نحو 2.5 مليون كيلومتر مربع , ورغم من انه لا يمثل سوى 1% من المساحة الاجمالية للمحيطات العالمية الا ان امتداده الجغرافي وشريط ضفافه متقاسم بين عدد كبير من الدول ما يقارب 22 دولة مطلة عليه : الجزائر,ايطاليا,اسبانيا,فرنسا,تركيا,مصر,ليبيا,اليونان,سوريا،فلسطين,لبنان,البانيا،الجبل الاسود, والبوسنة و الهرسك، كرواتيا، سلوفينيا، موناكو، بالإضافة إلى الدول الجزرية قبرص ومالطا. [59]

الخريطة رقم 1 : دول البحر الابيض المتوسط.



Source : https://www.almrsal.com/post/983856

58 دينا مالشيفا، «روسيا في البحر الأبيض المتوسط: الجغرافيا السياسية والمصالح المعاصرة»، *مجلة الشؤون الدولية الروسية*، العدد 11 (2015). https://interaffairs.ru/jauthor/material/1404

59 شريط عابد، مسار التعاون الأوروبي المتوسطي دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطي: حالة دول المغرب العربي أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة الجزائر، ص 79.

تمثل الخريطة المجال الجغرافي للدراسة من خلال تحديد الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بما يساعد على فهم طبيعة التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية داخل هذه المنطقة. لقد جعل الموقع الجغرافي للمتوسط, فاصلا بين العديد من العوامل في نفس الوقت فهو يفصل بين إفريقيا وأوربا و بين العالمين الإسلامي والغربي وبين المستعمر والمستعمر وبين الشمال والجنوب.[60]

[60]Khider Bichara, L´Europe et la Méditerranée : Géopolitique de la proximité, (Paris: L'Harmattan,1995),p 45.

من المنظور الطاقوي, ترجع أهمية المتوسط باعتباره ممرا حيويا لعبور ما يقارب ثلث تدفقات الهيدروكربونات العالمية، وهو ما أكسبه مكانة محورية ضمن معادلة الأمن الطاقوي خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية وأزمات الطاقة العالمية. ويشكل المتوسط الممر البحري للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا وأمريكا الشمالية و شريانا للتجارة الدولية، إلى جانب كونه محور التنافس بين القوى الإقليمية والدول الكبرى.

ويمكن تصنيف الدول المتوسطية وفق موقعها في المعادلة الطاقوية إلى 3 مجموعات: [61]

1. **دول الضفة الجنوبية (الدول المصدرة لهدوركربونات):** وتضم أساسا الجزائروليبيا ومصر وسوريا, حيث تتركز أغلب الثروات النفطية والغازية في الحوض المتوسطي داخل هذه الدول التي تصدر نحو 50% من إنتاجها النفطي، و90% من إنتاجها الغازي إلى أوروبا,ما يجعلها شريكا أساسيا في ضمان الأمن الطاقوي الأوروبي.
2. **الدول المستوردة للطاقة :** وتشمل تركيا والكيان الصهيوني وفلسطين ولبنان والمغرب، وهي دول تعاني محدودية في الموارد الطاقوية وتعتمد بدرجات متفاوتة على الاستيراد الخارجي لتلبية حاجياتها الداخلية.
3. **دول الضفة الشمالية التابعة للاتحاد الأوروبي:** وتمثل الكتلة الأكثر استهلاكا للطاقة في المنطقة، حيث يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثالثة عالميا في استهلاك الطاقة، بعد كل من الصين والولايات المتحدة، بمعدل استهلاك بلغ 1352 مليون طن مكافئ نفط سنة 2019,بالإضافة إلى الاعتماد الطاقوي على الخارج قدر بين 50و80 % بالنسبة لألمانيا، إسبانيا، واليونان ,وهو ما يفسر سعيه الدائم إلى تنويع مصادر التزويد بالطاقة داخل الفضاء المتوسطي.

[61] Amina Hallal, "La sécurité énergétique en Méditerranée : défis et enjeux," *Recherches Juridiques et Politiques* 6, no. 1 (juin 2021): 602–618.

وفيما يخص احتياطات النفط في المنطقة بلغ 8.1 مليار طن , كما تشير التقديرات إلى أن أقل من 40% فقط من الموارد النفطية القابلة للاستخراج قد تم استغلالها إلى غاية اليوم، ما يعني إمكانية ارتفاع الإنتاج النفطي في المنطقة بنسبة تصل إلى 50% بحلول سنة 2023.

أما بالنسبة لاحتياطيات الغاز الطبيعي في المنطقة, تبلغ حوالي 8600 مليار م3,أي ما يعادل 4.3% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة، وهي كمية تكفي لحوالي 50 سنة من الإنتاج وفق المعادلات الحالية.

وتتركز حوالي 93% من احتياطات الغاز في ثلاث دول رئيسية هي الجزائر وليبيا ومصر. وتستحوذ الجزائر وليبيا وحدهما على ما يقارب 70% من احتياطيات الغاز المتوسطية، بينما تمتلك مصر حوالي 23% من إجمالي احتياطيات المنطقة.[62]

وتحتل الجزائر مكانة محورية في السوق الغاز المتوسطي، إذ تعد من أبرز المصدرين نحو أوروبا، كما تشير التوقعات إلى إمكانية تحولها إلى ثاني أكبر ممول للغاز الإتحاد الأوروبي بحلول سنة 2030، بعد روسيا وقبل النرويج.

كما شهد الغاز الطبيعي المسال (LNG)في السنوات الأخيرة، تطورا متسارعا إذ حقق نموا سنويا قدر بحوالي 10%, وتعد الجزائر، من خلال مركبي أرزيو وسكيكدة، من أهم الفاعلين في مجال تسييل الغاز داخل المتوسط، إلى جانب مصر التي تتجه نحو تعزيز مكانتها العالمية في هذا المجال. وقد بلغ حجم السوق الغاز الطبيعي المسال عالميا حوالي150,000 مليار متر مكعب سنة 2014,مع توقعات بارتفاعه إلى 470,000 مليار م3 بحلول سنة 2030,وهو ما يعكس تصاعد أهمية هذا المورد في إعادة تشكيل الجغرافيا الطاقوية للمتوسط.[63]

---

[62] Jean-Marie Chevalier, *Enjeux énergétiques en Méditerranée* (Paris: Centre de Géopolitique de l'Énergie et des Matières Premières, Université Paris IX Dauphine, octobre 2019), 49.

[63] Amina Hallal, "La sécurité énergétique en Méditerranée,"610 .

من الناحية الحضارية، قد شكل المتوسط وحدة تفاعلية ساهمت في نشر المعارف بين مختلف الشعوب بدأً بالحضارة اليونانية والفينيقية والرومانية، والإسلامية. تلتها مرحلة الكشوفات الجغرافية، الإسبانية والبرتغالية التي اعتمدت على القوة البحرية، وصولا الى التوسع الاستعماري الفرنسي والإيطالي في جنوب وشرق المتوسط والتي سعت إلى إخضاع المنطقة وفق تصور **"ماري نوستروم".**[64]

أما من الناحية الدينية , يمثل المتوسط مجالا للتفاعل الأديان الكبرى، إذ تنتشر فيه الديانة الإسلامية بشكل رئيسي في الجنوب والشرق، بينما تسود المسيحية في دول الشمال الأوروبي، ومع وجود أقليات يهودية في بعض المناطق الساحلية.[65] وقد أدى هذا التنوع الديني والثقافي إلى جعل المتوسط، ليس مجرد مجال جغرافي، بل فضاء حضاري مركب تتداخل فيه الهويات والانتماءات بما يمنحه خصوصية في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة.

من الناحية الديمغرافية، يقطن حوض المتوسط أكثر من 500 مليون نسمة ما يجعله سوقا واسعة ومفتوحة. ويتميز ايضا باعتدال الطقس وتنوع المناظر الطبيعية، التي جعلت من المنطقة وجهة سياحية عالمية حيث يستقطب حوالي 360 مليون سائح سنويا[66]، التي تعزز من حجم الطلب والاستهلاك الأمر الذي ينعكس إيجابا على اقتصاديات الوطنية لدول الحوض من خلال تعزيز العوائد المالية والتبادل الثقافي, إلى جانب ذلك تسخر المنطقة بموارد طبيعية إستراتيجية هائلة.

لكن في المقابل يصنف البحر الأبيض المتوسط ضمن أكثر مناطق العالم هشاشة من الناحية البيئية، اذ يسجل معدلات احترار مرتفعة تجعله ثاني أسرع منطقة تأثرا بالتغيرات المناخية بعد القطب الشمالي. وعلاوة على ذلك تتركز حوالي 60% من سكان العالم الذي يعانون من ندرة المياه في المنطقة وهو ما ينذر بتزايد الضغوط على الموارد الطبيعية خاصة مع استمرار النمو الديمغرافي والتوسع الحضري. [67]

وعليه، فإن تطور الفضاء المتوسطي لا يعكس مجرد تعاقب تاريخي للمراحل، بل يجسد عملية إعادة تشكيل مستمرة لطبيعة العلاقات داخله، انتقل خلالها من مجال حضاري متكامل إلى فضاء مفكك بفعل

---

[64] قلواز، ومحمد غربي،"السياسات والآليات الأور والمتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، 9(1)، 2018، ص330-345.

[65] Edgar Morin, Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensée, *Cconfluences Méditerranée, no*28, hiver (1998-1999). P35.

[66] Bichara, L´Europe et la Méditerranée, p 46.

[67] Vie Publique (France), "Méditerranée : quel avenir à l'horizon 2050 ?",2025,https://www.vie-publique.fr/en-bref/296928-mediterranee-quel-avenir-lhorizon-2050.

الاستعمار، ثم إلى نموذج مركب يجمع بين منطق الشراكة والتنافس، في ظل استمرار التباينات الجيوسياسية، وهو ما يؤكد مركزية هذا الفضاء في التفاعلات الدولية المعاصرة.

المطلب الثاني: المتوسط في مقاربات الجيوسياسية .

حظيت منطقة البحر الأبيض المتوسط باهتمام واسع في الأدبيات الجيوسياسية باعتبارها مجالا حيويا يشهد تتنافس دولي للسيطرة على طرق التجارة ومصادر الطاقة ومناطق النفوذ. وقد تناول عدد من المنظرين الجيوبوليتيكيين هذا الفضاء من زوايا مختلفة، انطلاقا من تصوراتهم للعلاقة بين الجغرافيا والقوة السياسية في النظام الدولي.وقد أبرزت النظريات الكلاسيكية الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي، والتضاريس الطبيعية، والموارد الطبيعية في تشكيل السياسة الخارجية، والاستراتيجيات العسكرية للدول.

1. **الفريد ماهان «Sea Power»** *:*

تبرز نظرية **"القوة البحرية"** لألفريد ماهان الدور الحاسم للعامل البحري والممرات البحرية في تحقيق النفوذ الدولي باعتباره أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة، ليس في حجم المساحة التي يشغلها بقدر ما هي طول سواحلها، وهو ما ينطبق بوضوح على المتوسط باعتباره مجالا بحريا حيويا.[68] كما يرى ماهان أن الظروف جعلت البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا مهم أكثر من أي مسطح مائي آخر ,ولطالما اعتبر مسرحا للصراع والتنافس باعتباره نقطة التقاء، ثلاث قارات.

2. **هالفورد ماكيندر** *« Heartland »* **:**

تؤكد نظرية **"قلب الأرض"** لماكيندر أن السيطرة على الكتلة البحرية الأوراسية تمنح الهيمنة العالمية، وهو ما يبرز أهمية الأطراف البحرية، ومنها المتوسط الذي يعد جزءا محوريا من الامتداد الأوراسي، خاصة بوصفه منفذا استراتيجيا نحو المياه الدافئة، وممرا بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا, إذا يعتبر جزء من الحزام المحيط **"بقلب العالم"** حيث تلتقي فيه المصالح البرية والبحرية للقوى الكبرى , والتحكم فيه يمنح الدولة قدرة على التأثير في التوازنات الدولية الأوسع وفي إطار تحليله الجيوسياسي قسم العالم[69]، إلى :

- **الهلال الداخلي Rimland :** يضم مناطق ساحلية تمثل فضاء صراع بين القوى البرية والبحرية، وتشمل حوض المتوسط، ومناطق واسعة من أوراسيا.
- **الهلال الخارجي:** دول بحرية تعتمد على القوة البحرية.
- **قلب الأرض Heartland :** المنطقة القارية الأوراسية المحورية.

---

[68] Javed Zafar, "Geopolitics of Mediterranean Region," *Indonesian Journal of International Relations* 8, no. 2 (2024): 505–526.

[69]Halford J Mackinder, « The Geographical Pivot of History», *The Geographical Journal 23*, no. 4(April 1904): 421-422.

3. نيكولاس سبيكمان :

تعد نظرية الإطار الأرضي **"Rimland"**التي قدمها سبيكمان امتدادا وتطويرا لأفكار ماكيندر بعد الحرب العالمية الثانية حيث تناولها في كتابه، **"The Geography of Peace»**، ويكمن الاختلاف الجوهري بينه وبين ما كيندر في تحديد مركز الثقل الجيوسياسي في العالم. فبينما يركز ما كندر على قلب الأرض كمنطقة حاسمة للهيمنة العالمية، اعتبر سبيكمان أن الحزام الساحلي، أو ما سماه الإطار القاري Rimland هو المجال الأكثر تأثيرا في تحديد مصير القوى العالمية, و هي مناطق واسعة تمتد من أوروبا الغربية إلى أوروبا الشرقية، مرورا بالشرق الأوسط، وصولا إلى جنوب شرق آسيا وأجزاء من الصين وكوريا وشرق سيبيريا، ومن هذا المنظور، صاغ سبيكمان معادلته الجيوسياسية الشهيرة :

"من يسيطر على الإطار القاري يتحكم في أوراسيا، ومن يسيطر على أوراسيا يهيمن على العالم."

كما قدم إضافة مهمة إلى الفكر الجيوبوليتيكي من خلال مفهوم **"المحيط المتوسط"**، حيث رأى تشابها وظيفيا بين البحر الأبيض المتوسط في التاريخ القديم كمركز للتفاعل بين أوروبا والشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وبين المحيط الأطلسي في التاريخ الحديث، باعتباره محور الحضارة الغربية، وتوازن القوى العالمي.

اعتبر أن المناطق الساحلية المحيطة "بقلب العالم"، ومن ضمنها المتوسط، هي المجال الحقيقي للصراع الدولي، وبحسب هذا التصور، فإن السيطرة على الفضاء المتوسطي تعني التحكم في إحدى أهم مناطق الاحتكاك بين الشمال الصناعي والجنوب الغني بالموارد، الأمر الذي يفسر تحول المنطقة إلى محور دائم للتنافس الدولي. [70]

[70] الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004 ، ص 106 .

4. ايف لاكوست :

تندرج مقاربة البحر الأبيض المتوسط ضمن الإطار التحليلي الذي قدمه الجغرافي الفرنسي إيف لاكوست, والذي يعد من أبرز رواد الجغرافيا الجيوسياسية بوصفها علما يدرس التنافس والصراعات بين الفاعلين داخل فضاءات جغرافية محددة, مع التركيز على العلاقة الجدلية بين المجال الجغرافي و السلطة. ولا يقتصر تحليله على البعد المادي للجغرافيا، بل يمتد ليشمل التصورات الذهنية والتمثلات التي تحملها الجماعات حول تاريخها ومستقبلها باعتبارها عنصرا حاسما في تشكيل علاقات القوة وإنتاج الصراع.[71]

وانطلاقا من هذا التصور، ينظر إلى البحر الأبيض المتوسط، ليس كمجرد فضاء بحري، بل كمنظومة جيوبوليتيكية مركبة، تتفاعل داخلها قوى سياسية واقتصادية وثقافية متعددة. وفي هذا الإطار، يقسم لاكوست في كتابه *Géopolitique de la Méditerranée* المجال المتوسطي إلى فضائيين يعكسان طبيعة التفاعلات والصراعات، حيث يبرز المتوسط الغربي الذي يضم دول الضفة الشمالية الغربية مثل اسبانيا، فرنسا، البرتغال، وإيطاليا, في مقابل المتوسط الجنوبي الغربي الذي يشمل دول شمال إفريقيا، ومن بينها الجزائر، كما يميز من زاوية أخرى بين متوسط شرقي تطغى عليه الصراعات معقدة مثل النزاع العربي الإسرائيلي، والتوتر التركي اليوناني.

وفي ضوء هذه المقاربة، يظهر المتوسط كنموذج مثالي لفهم التفاوتات البنيوية بين الشمال والجنوب، سواء من حيث مستويات التنمية أو طبيعة الأنظمة السياسية، الأمر الذي يجعله فضاءا دائم التوتر والتنافس. كما أن استحضار البعد التاريخي يعزز هذا الطرح، فمنذ العصور القديمة, شكل المتوسط مجالا للصراع على النفوذ، بدءا من الهيمنة الرومانية التي عُبر عنها بمفهوم **"Mare Nostrum"**,مرورا بالمواجهات بين القوى الإسلامية والمسيحية، ثم السيطرة العثمانية وصولا إلى التنافس الأوروبي .ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، انتقل الصراع إلى مستوى عالمي، حيث أصبح المتوسط مجالا استراتيجيا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، باعتباره الجناح الجنوبي لحلف الشمال الأطلسي، وممرا حيويا نحو المحيطات.[72]

وعليه، تكشف مقاربة لاكوست أن البحر الأبيض المتوسط ليس مجرد إطار جغرافي، بل هو فضاء جيواستراتيجي ديناميكي، تتداخل فيه الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية، مما يجعله مهما لفهم التحولات في العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالتفاعلات بين ضفتيه الشمالية والجنوبية.

---

[71] Yve Lacoste, Géopolitique de la Méditerrané, paris: Armand colin,2006,p480.

[72] Pascal Boniface, la géopolitique, Paris *: institut de relations internationales et stratégique IRIS*, 2011, p. 03.

4. المقاربة الأوراسية :

تشير المقاربة الاوراسية الى تصور جيوسياسي واستراتيجي يعتبر منطقة الأوراسيا (أي الامتداد الجغرافي الذي يضم أوروبا وآسيا)، المجال المحوري للقوة العالمية ومجالا موحدا وأن التحكم في هذا الفضاء أو بناء توازنات داخله يحدد شكل النظام الدولي. وتقوم هذه المقاربة على فكرة أن الدول الواقعة داخل المجال الأوراسي، مثل روسيا والصين وبعض القوى الإقليمية الأخرى، تسعى إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني فيما بينها لمواجهة الهيمنة الغربية، خاصة النفوذ الأمريكي داخل النظام الدولي.[73]

وقد ظهرت هذه المقاربة أساسا في الفكر الجيوسياسي الروسي خلال القرن ال20، ثم تطورت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث برز اتجاه يدعو إلى إعادة بناء فضاء استراتيجي يجمع روسيا بعمقها الأسيوي والأوروبي.

ومن أبرز منظريها المفكر الروسي" ألكسندر دوجين" الذي تأثر بأطروحات الجيوبوليتيك الكلاسيكية لكل من الفريد ماهان هالفورد ماكيندر.وقداعتبر دوجين أن أوراسيا تشكل حضارة مستقلة تختلف عن الحضارة الغربية الأطلسية.

وفي هذا السياق، تكتسب منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط خاصة, أهمية داخل التصور الأوراسي الروسي، نظرا لموقعها الجيوسياسي الحيوي، وارتباطها المباشر بالأمن القومي الروسي. فروسيا، بحكم موقعها الجغرافي، تعاني من محدودية المنافذ البحرية الدافئة، الأمر الذي جعل الوصول إلى المتوسط هدفا استراتيجيا دائما في سياستها الخارجية، لذلك ترى المقاربة الأوراسية أن السيطرة على الممرات البحرية والتواجد في شرق المتوسط يمثلان ضرورة لتعزيز النفوذ الروسي عالميا.

كما تنظر روسيا إلى الشرق الأوسط باعتباره مجالا حيويا يحيط بفضائها الأوراسي، خاصة مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، وهو ما يفسر اهتمامها المتزايد على تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة المتوسطية مثل تركيا وسوريا.ويبرز هذا التوجه من خلال الحضور العسكري والروسي في المتوسط، خاصة عبر قاعدة طرطوس السورية, التي تمثل منفذا استراتيجيا نحو المياه الدافئة[74].

وعليه، يمكن القول إن المقاربة الأوراسية للمتوسط تعكس رؤية روسية تعتبر البحر المتوسط امتدادا طبيعيا للمجال الأوراسي و فضاء للتنافس بين القوى القارية والقوى الأطلسية، كما تمثل هذه المقاربة

73

74 مروشي صبيحة "المنظور الإستراتيجي الروسي الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2000 بين العقيدة النظامية والمقاربة الأوراسية"، *مجلة السياسة العالمية*، المجلد 6 ، العدد 1 (2022): 327-313

إطارا فكريا يفسر جانبا مهما من التحركات الروسية في الشرق الأوسط والمتوسط خلال العقود الأخيرة، خاصة في ظل سعي روسيا إلى استعادة مكانتها كقوة دولية

وتؤكد هذه المقاربات أن المتوسط لا يمثل مجرد فضاء جغرافي محايد، بل يعد مجالا استراتيجيا تتفاعل داخله عناصر الجغرافيا والموارد والطاقة والهوية، وهو ما يجعل فهم هذه التصورات الجيوسياسية ضروريا لتحليل توجهات السياسة الخارجية للدول المتوسطية وعلى رأسها الجزائر، التي تنظر إلى المتوسط باعتباره امتدادا مباشرا لأمنها القومي، ومصالحها الاستراتيجية.

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المتوسطي.

على امتداد ما يقارب ثلاثة عقود انصب تركيز السياسة الخارجية الجزائرية على الأطر الجيوسياسية العربية والمغاربية والإفريقية، بفعل محددات قومية وسياسية وإيديولوجية، عززت من ارتباط الجزائر بهذه الدوائر. في المقابل، ظل الفضاء المتوسطي خارج دائرة الاهتمام الجزائري نظرا لغياب رابط هوياتي وإيديولوجي يجمع بين الضيفتين. غير أن التحولات الدولية والإقليمية التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة دفعت الجزائر إلى إدراك الأهمية الاستراتيجية للمتوسط كفضاء جيوسياسي يتسم بخصوصية في أنماط التفاعلات والتهديدات، مما جعله يحتل موقعا مركزيا ضمن أولوياتها الخارجية.

وفي هذا السياق، تسعى السياسة الخارجية الجزائرية داخل المتوسط إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية، في مقدمتها ضمان الأمن القومي، وتعزيز المكانة الاقليمية، وحماية المصالح الاقتصادية. غير أن تجسيد هذه الأهداف يعتبر تحديا للسياسة الخارجية الجزائرية، نظرا لما تطرحه البيئة الاقليمية من ديناميكيات متشابكة.

يهدف هذا المبحث إذا لتحليل أنماط تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع الجوار المتوسطي، من خلال إبراز كيفية توظيف هذا الأخير كإطار يؤثر في توجيه السلوك الخارجي للجزائر، ويحدد في الوقت ذاته فرص وحدود حركتها على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول :الاهمية الجيوسياسية للمتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية .

برزت الجزائر كفاعل جيوسياسي محوري داخل المنطقة المتوسطية، حيث أدركت منذ بداية التسعينيات اهميتها الاستراتيجية بالنسبة لأمنها القومي ، خاصة في ظل تنامي التهديدات اللامتماثلة[75]،ما دفع بالجزائر إلى إعادة توجيه اهتمامها نحو الدائرة المتوسطية. وتعتبر الجزائر البوابة الجنوبية للمتوسط، ونقطة ربط بين إفريقيا وأوروبا، الأمر الذي يعزز من أهميتها في حسابات التوازن الإقليمي.

يمثل البحر الأبيض المتوسط أحد المرتكزات الأساسية في إدراك صانع القرار الجزائري، ليس فقط بوصفه مجالا جغرافيا مجاورا، بل باعتباره فضاء استراتيجيا تتقاطع داخله الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية. وفي ضوء هذه المكانة المحورية التي يحتلها المتوسط في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية , يجدر تفكيك ابعاده المختلفة التي تشكل في مجملها محددات هذا الاهتمام:

---

[75] يمان بلقرشي، "المقاربات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط: المجال الحيوي والموارد"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*,المجلد 08(1)، 2021 ،ص 392-415.

1. البعد الأمني:

يشكل البعد الأمني أحد الركائز الأساسية في المقاربة الجزائرية للمتوسط، ويأتي ذلك في إطار الأهمية الجيوسياسية المتزايدة لهذا الفضاء في السياسة الخارجية الجزائرية، باعتباره مجالا حيويا تتداخل فيه الاعتبارات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. [76] فالمتوسط، لا ينظر إليه كحيز جغرافي فقط بل كمنطقة نفوذ وتفاعل دولي معقدة, تتسم بما يعرف ب "المعضلة الأمنية"، حيث تتداخل تهديدات الأمن الداخلي والخارجي بشكل متبادل نتيجة تصاعد التوترات الإقليمية وتعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين. [77]

وفي هذا السياق , تنعكس التحولات الأمنية في الجوار المتوسطي بشكل مباشر على الداخل الجزائري، الأمر الذي دفع بالدبلوماسية الجزائرية إلى تبني مقاربة قائمة على دعم الاستقرار الإقليمي والحد من مصادر التوتر.ويتجلى ذلك من خلال انخراط الجزائر في عدد من المبادرات الإقليمية الهادفة إلى تعزيز الحوار والتنسيق الأمني ,مثل مشاركتها في مبادرة 5 + 5 منذ سنة 1990[78]، والتي تمثل اطارا للتعاون بين دول غرب المتوسط في القضايا الأمنية والتنموية. كما عارضت الجزائر التدخلات الخارجية التي قد تؤدي إلى تفكيك الدول، وهو ما يظهر بوضوح في موقفها الرافض للتدخل الأجنبي في تسوية الأزمة الليبية مع تأكيدها على ضرورة الحلول السياسية الشاملة .

ويتعزز هذا الإدراك الأمني في ظل بيئة متوسطية مضطربة تتسم بتعدد بؤر التوتر, على غرار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والأزمة السورية، والوضع في ليبيا، إضافة إلى النزاعات المجمدة مثل قضية قبرص، وتوترات المرتبطة بالسياسات الإقليمية لتركيا [79]، إذا هذا الواقع يسهم في هشاشة الإستقرار الإقليمي ويؤثر على أمن طرق التجارة الدولية، فضلا عن تصاعد التنافس حول الموارد الطاقوية، خاصة في شرق المتوسط.

وبناء على ذلك، تنظر للجزائر إلى هذه التحولات باعتبارها تهديدا مباشرا لمحيطها،ما يدفعها إلى تبني مقاربة أمنية حذرة تقوم على مبدأ عدم الانخراط في الصراعات، مع تعزيز دورها كفاعل إقليمي داعم للاستقرار، والسعي إلى تحقيق مصالحها الوطنية، والحفاظ على أمنها القومي.

---

[76] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية", السياسة الدولية ,عدد 160, أبريل 2005 المجلد (40), ص 56-64

[77] Mario Telo, Relations Internationales: Une Perspective Européenne (Belgique : Université de Bruxelles I 2010), pp.65-66

[78] Stéphanie Darbot-Trupiano, « le partenariat euro-méditerranéen: une tentative d'intégration maladroite », *l'Espace Politique, no.2,2007,para 42.* https://journals.openedition.org/espacepolitique/844?lang=en#tocto2n8

[79] Karim Mezran and Arturo Varvelli, *Foreign Policy in North Africa* (Washington, DC: Atlantic Council, 2017), 45.

2. البعد السياسي :

يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد الأبعاد الجيوسياسية المهمة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، غير أن حضوره في الإدراك الجزائري لم يكن بنفس الدرجة عبر مختلف المراحل التاريخية فخلال العقود الأولى التي تلت الاستقلال، ظل البعد المتوسطي ثانويا حيث ركزت سياستها الخارجية على دعم حركات التحرر وتعزيز موقعها داخل محيطها الإقليمي المباشر. ويفسر هذا التوجه بعدة عوامل, أبرزها الإرث الاستعماري الذي ارتبط بالفضاء المتوسطي.

مع التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، أصبح المتوسط مجالا أساسيا لنشاط الدبلوماسية الجزائرية, سواء على مستوى العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية أو في الإطار الأطر متعددة الأطراف. ويعزز هذا التوجه بعوامل موضوعية، في مقدمتها القرب الجغرافي والتشابك التاريخي، ما جعل العلاقات بين ضفتي المتوسط تتسم بالاستمرارية والتداخل.

وفي هذا السياق، ترتبط الجزائر بعلاقات سياسية ودبلوماسية متقدمة مع الدول الأوروبية، التي تعد شريكا رئيسيا في مختلف المجالات، كما تنخرط في آليات التعاون الإقليمي المتوسطي، المتمثلة في الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة 1995), التي اعتبرت تحولا نحو تعاون مؤسساتي شامل قائم على الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية. قبل أن تتعزز هذه المقاربة مع سياسة الجوار الأوروبية 2004 , التي كرست نمطا من التعاون الثنائي القائم على المشروطية والاندماج الاقتصادي التدريجي[80]. وفي سياق تطوير هذه الأطر، شاركت الجزائر كذلك في الاتحاد من أجل المتوسط 2008، الذي يعكس توجها أكثر براغماتية، يقوم على إنجاز مشاريع قطاعية في مجالات الطاقة والنقل والتنمية. ويعكس هذا الانخراط رغبة الجزائر في تعزيز حضورها السياسي داخل الفضاء المتوسطي، والمساهمة في صياغة مقاربات مشتركة لمعالجة القضايا الإقليمية.

كما تكتسب الجزائر أهمية سياسية متزايدة داخل المتوسط بالنظر إلى دورها في قضايا الأمن الإقليمي، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، مستفيدة من موقعها كحلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا. [81]وقد مكنها هذا الموقع من لعب دور فاعل في دعم الاستقرار الإقليمي، والمساهمة في تسوية النزاعات, وهو ما يعزز مكانتها كشريك موثوق في إدارة التحديات المشتركة داخل المنطقة المتوسطية.

---

[80] عبد المؤمن مجدوب،"طبيعة العلاقات الاورومتوسطية:المفاهيم،الدلالات،المحددات"،*مجلة تحولات* ،العدد الاول،2018،ص111-149.

[81] بلقرشي، مرجع سابق ,ص409.

3. البعد الاقتصادي و الطاقوي :

يلعب البحر الأبيض المتوسط دورا مهما في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، بالنظر إلى كونه المنفذ الرئيسي الذي يربطها بالأسواق الأوروبية، اذ يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر. وفي هذا الإطار, أسهمت الأطر الأورومتوسطية مثل مسار برشلونة وسياسة الجوار , في تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، رغم استمرار اختلال التوازن لصالح الضفة الشمالية.[82]

كما تعد الجزائر من أكبر اقتصاديات شمال إفريقيا، ومن أكثر دول جنوب المتوسط كثافة سكانية، ما يجعلها سوقا استهلاكيا ، و شريكا اقتصاديا محوريا بالنسبة لدول الأورومتوسطية خاصة.[83]. كما تسعى الجزائر في ظل التحولات الدولية الراهنة إلى تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية عبر تنويع شركاتها وتعزيز تعاونها مع الفاعلين الأوروبيين الرئيسيين، خاصة في مجال الطاقة.

تتجلى الأهمية الاقتصادية للمتوسط بشكل أوضح في البعد الطاقوي, حيث يشكل منفذا أساسيا لصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي نحو أوروبا سواء عبر الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال LNG. كما ازدادت أهمية المنطقة المتوسطية في السنوات الأخيرة، باعتبارها أحد أهم فضاءات التنافس الطاقوي عالميا، خاصة مع الاكتشافات الغازية الجديدة في الشرق الأوسط، ما أعاد ترتيب أولويات القوى الدولية داخل هذا الفضاء.

وفي هذا السياق، تمثل الجزائر فاعلا طاقويا محوريا في جنوب المتوسط نظرا لاعتماد اقتصادها بشكل كبير على صادرات المحروقات وامتلاكها قدرات إنتاجية وتصديرية مهمة في هذا المجال.[84]

وقد تعززت هذه المكانة بشكل ملحوظ في ظل التحولات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية، خاصة بعد الأزمات الدولية المتعاقبة، وعلى رأسها الحرب الأوكرانية سنة 2022 , التي أدت إلى تراجع حاد في واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الروسي من نحو 40% قبل الأزمة إلى أقل من 15% سنة 2023، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تبني استراتيجية "**REPowerEU**" الهادفة إلى تنويع مصادر التزود بالطاقة , و البحث عن موردين موثوقين، وفي مقدمتهم الجزائر.[85]

---

[82] قلواز، ومحمد غربي،"السياسات والآليات الأورومتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، 9(1)، 2018، ص330-345.

[83] مريم زكري،"محددات السياسات الأوروبية تجاه دول الجوار"،*مجلة الفكر المتوسطي*،13(2)،2024،ص 244.

[84] بلقرشي، مرجع سابق , ص410.

[85] European Commission, *REPowerEU Plan*, COM(2022) 230 final, Brussels, 2022.

وفي هذا الإطار، سجلت صادرات الغاز الجزائرية نحو أوروبا ارتفاعا ملحوظا، خاصة باتجاه إيطاليا وإسبانيا، حيث ساهمت الجزائر في تغطية جزء من العجز الطاقوي الأوروبي , بما يعزز موقعها كمورد استراتيجي موثوق, خاصة ضمن المزيج الطاقوي الأوروبي **"Le Mix Energitique"**، كما يمنح هذا الوضع الجزائر هامشا تفاوضيا مهما لإعادة صياغة علاقاتها مع الشركاء الأوروبيين وفق منطق الندية و المصلحة المتبادلة.[86]

وعليه، ينظر إلى البحر الأبيض المتوسط في الإدراك الجزائري باعتباره جسر طاقوي و اقتصادي حيوي, يمكنها من توظيف مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي لتعزيز موقعها الإقليمي والدولي.

[86] زكري, مرجع سابق , ص 245.

المطلب الثاني : رهانات وتحديات السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط

اولا: رهانات السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط

يشكل البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للجزائر، ما هو أبعد من مجرد حدود جغرافية، إذ يمثل الفضاء التي تتقاطع فيه جملة من الرهانات الكبرى التي تحدد في مجموعها ملامح السياسة الخارجية الجزائرية وتتمثل في ما يلي :

1. **الرهان الاقتصادي :**

يعد الرهان الاقتصادي أكثر رهانات تعقيدا، وذلك لارتباطه الوثيق بمستقبل التنمية الوطنية ومكانة الجزائر ضمن التفاعلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، فطبيعة الإقتصاد الجزائري التي ظلت لعقود قائمة على الاعتماد المكثف على عائدات المحروقات جعلتها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأسعار الطاقة، وقد انعكس ذلك بوضوح في استمرار مساهمة قطاع المحروقات بالنصيب الأكبر من الصادرات والإيرادات العمومية خلال الفترة الممتدة بين 2019-2024 ما أبرز الحاجة الملحة إلى بناء نموذج اقتصادي أكثر تنوعا واستدامة.

وانطلاقا من هذا الواقع، أصبح التنويع الاقتصادي هدفا استراتيجيا لا يقتصر لمعالجة الاختلالات الداخلية فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز قدرة الجزائر على التفاوض وتفعيل أكثر للدبلوماسية الاقتصادية في علاقاتها مع شركائها المتوسطيين .وفي هذا السياق، باشرت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية , إضافة إلى إصدار قانون المناجم الجديد الذي يدخل ضمن إطار تطوير القطاعات الإنتاجية.[87]

وفي البعد المتوسطي يكتسب هذا الرهان أهمية خاصة باعتباره جزء من مسعى جزائري لإعادة صياغة طبيعة علاقتها الاقتصادية مع الشركاء الأوروبيين، وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي .فالجزائر تسع إلى الانتقال من وضعية المورد التقليدي للطاقة إلى شريك اقتصادي أكثر فعالية، يقوم على تبادل مصالح وتنويع مجالات التعاون والاستثمار. ويبرز قطاع التعدين كأحد المجالات الواعدة في هذا الإطار، خاصة مع المشاريع الكبرى المرتبطة باستغلال منجم غار جبيلات، والإصلاحات القانونية التي تهدف إلى جذب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية للمساهمة في تطوير هذا القطاع الاستراتيجي.

[87] International Monetary Fund, Algeria: 2025 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report, IMF Staff Country Reports 2025, no. 270 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2025), accessed May 28, 2026, https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2025/270/article-A001-en.xml

وعليه، فإن الرهان الاقتصادي في السياسة الخارجية الجزائرية يتجاوز مجرد تحقيق معدلات نمو أو زيادة حجم مبادلات تجارية، ليصبح رهانا يرتبط بقدرة الدولة على بناء اقتصاد متنوع وأكثر تنافسية، وتعزيز استقلالية قرارها الاقتصادي، وتحسين موقعها داخل الفضاء المتوسطي، باعتباره البيئة التي تتفاعل فيها.

2. الرهان الطاقوي:

يعد الرهان الطاقوي الأكثر حسما في صياغة موقع الجزائر في المتوسط، بالنظر إلى ما يمثله قطاع الطاقة من مصدر رئيسي للقوة الاقتصادية، و أداة مؤثرة في تعزيز المكانة الجيوسياسية للدولة.وقد اكتسب هذا الرهان أهمية متزايدة منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية في فبراير 2022، التي أدت إلى إعادة تشكيل خريطة الطاقة الأوروبية، وإبراز تحديات غير مسبوقة تتعلق بأمن الإمدادات، فقد أدى تراجع الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي إلى بحث دول أوروبية عن شركاء قادرين على توفير إمدادات مستقرة وموثوقة، وهو ما أتاح للجزائر فرصة استراتيجية لتعزيز موقعها داخل المعادلة الطاقوية الأوروبية.

وفي هذا السياق استفادت الجزائر من موقعها الجغرافي ومن بنيتها التحتية القائمة على أنابيب الغاز المباشرة بالإضافة إلى كونها بديل يشهد أكثر استقرارا وأقل تكلفة من حيث النقل. ما منحها ميزة تنافسية مقارنة بالموردين البعيدين مثل الولايات المتحدة وقطر ودول الخليج، اللذين يهيمنان على نسبة معتبرة من سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي.[88] وفي هذا الإطار، تمكنت الشركة الجزائرية سوناطراك خلال عام 2022 من إبرام عقود طويلة الأمد بلغت قيمتها الاجمالية 60 مليار دولار,ما يعكس حجم الطلب الأوروبي المتزايد على الغاز الجزائري، كما شكلت العلاقات الجزائرية الإيطالية نموذجا بارزا لهذا التحول، وقد مكن هذا التطور الجزائر من تجاوز روسيا لتصبح المورد الأول للغاز إلى إيطاليا .[89]

غير أن أهمية هذا التحول لا تقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل تمتد إلى أبعاد جيوسياسية، فالطاقة أصبحت أداة من أدوات النفوذ في العلاقات الدولية، وأضحى الغاز الجزائري يمثل ورقة مهمة في تعزيز الحضور الجزائري داخل الفضاء المتوسطي. ومن هذا المنطلق، لا تنظر الجزائر إلى إيطاليا

---

[88] دينا مالشيفا، «روسيا في البحر الأبيض المتوسط: الجغرافيا السياسية والمصالح المعاصرة»، https://interaffairs.ru/jauthor/material/1404

[89] Emmanuel Hache et autres, "Passages stratégiques maritimes et sécurité énergétique européenne : bouleversements géopolitiques et stratégies de mitigation", *IRIS*, juillet 2025,https://www.iris-france.org/passages-strategiques-maritimes-et-securite-energetique-europeenne-bouleversements-geopolitiques-et-strategies-de-mitigatio/

باعتبارها مجرد سوق لصرف صادراتها الطاقوية, بل كشريك يمكن من خلاله توسيع حضورها داخل القارة ألاوروبية، وتعزيز دورها في القضايا الإقليمية المرتبطة بالأمن والتنمية والطاقة.

وعلى المدى البعيد، تسعي الجزائر إلى تحويل المكاسب التي أفرزتها الأزمة الأوكرانية إلى مكاسب مستدامة من خلال إطلاق برنامج استثماري ضخم في قطاع الطاقة لفترة 2025-2029 بقيمة 60مليار دولار، يوجه نحو 80% منه إلى أنشطة الاستكشاف والإنتاج. ويعكس هذا التوجه إرادة واضحة لتعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، وضمان استمرارية الإمدادات نحو الأسواق الخارجية، فضلا عن المحافظة على تنافسية الجزائر في سوق الطاقة الدولية.[90]

3. الرهان الأمني:

يعد البعد الأمني أحد المحاور الأساسية التي تحدد مكانة الجزائر ودورها في الفضاء المتوسطي بالنظر إلى موقعها الجغرافي الذي يربط بين الضفة الشمالية للمتوسط وعمقها الإفريقي .فهذا الموقع يجعلها في قلب التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة، وعلى رأسها الإرهاب العابر للحدود، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة، فضلا عن حالة عدم الاستقرار المزمن التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، ومن ثم فإن الأمن بالنسبة للجزائر لا يمثل مجرد قضية داخلية، بل يدخل في إطار حماية الأمن القومي الجزائري.

وتستند الجزائر في هذا المجال إلى تجربة طويلة اكتسبتها خلال مواجهتها للإرهاب خلال تسعينيات القرن الماضي، وهي تجربة منحتها رصيدا مهما من الخبرة الأمنية والعسكرية، جعلها شريكا مطلوبا في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التهديدات العابرة للحدود.وفي هذا الإطار، انخرطت الجزائر منذ سنة 2000 في الحوار المتوسطي الأمني لحلف شمال الأطلسي، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية .

غير أن الجزائر تراهن على تجاوز مجرد الانخراط في آليات التعاون الدولي لمكافحة التهديدات الأمنية المباشرة لتصبح فاعل يعزز الاستقرار في المتوسط والساحل.حيث أن استمرار الأزمات الأمنية في دول الجوار ينعكس بصورة مباشرة على الأمن القومي الجزائري ,ما يفسر سبب توظيف الجزائر لخبراتها الأمنية وشبكة علاقاتها الإقليمية لتعزيز دورها كشريك لا غني عنه في معالجة التحديات الأمنية المشتركة، بما يضمن حماية مصالحها من جهة، ويعزز حضورها الإقليمي من جهة أخرى.

---

[90] Sairakshit Raghupathy, "Algeria's Rising Role in Global Energy Geopolitics," Modern Diplотасук, May 12,*emdiplomacy.eu* .2026, accessed May 28, 2026 https://moderndiplomacy.eu/2026/05/12/algerias-rising-role-in-global-energy-geopolitics/

4. الرهان الجيوسياسي والدبلوماسي :

في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي واشتداد المنافسة بين القوى الدولية والإقليمية على النفوذ في المنطقة المتوسط ,تراهن الجزائر على تحقيق توازن في علاقاتها الدولية مع الولايات المتحدة وروسيا والصين، وانتهاج سياسة خارجية تقوم على تنويع الشراكات وتجنب منطق الاصطفاف ضمن المحاور المتنافسة، بما يسمح لها بالحفاظ على هامش واسع من الاستقلالية في اتخاذ القرار.

وتتجلى هذه المقاربة بوضوح في مواقف الجزائر من القضايا الدولية الكبرى، حيث تحرص على التمسك بمبدأ عدم الانحياز واحترام الشرعية الدولية ,سواء في المتوسط أو الساحل الافريقي والعالم العربي.وقد تجلى ذلك في فترة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي والذي مثلت فرصة مهمة لتعزيز حضورها الدبلوماسي في الساحة الدولية، إلى توظيف هذا الموقع للدفاع عن القضايا التي تعدها ذات أولوية.

وعلى المستوى الإقليمي، تعمل الجزائر على ترسيخ مكانتها باعتبارها جسرا يربط بين أوروبا وإفريقيا، مستفيدة من موقعها الجغرافي وإمكاناتها الاقتصادية والطاقوية كما تسعى إلى إعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بما يضمن تحقيق قدر أكبر من التوازن في المصالح الاقتصادية والتجارية بين الطرفين، انسجاما مع المتغيرات التي تشهدها البيئة الدولية خلال السنوات الأخيرة.

وقد راهنت الجزائر مؤخرا على توظيف أدوات القوة الناعمة الاقتصادية لتعزيز مكانتها الإقليمية، إذ قدمت دعما ماليا للعديد من الدول و منها المغاربية ما يعكس توجها يرمي إلى دعم استقرار الدول المجاورة وتعزيز حضورها داخل الفضاء المغاربي والمتوسطي. من ثم فإن الرهان الجيوسياسي والدبلوماسي للجزائر، لا يقتصر على الحفاظ على مكانتها الإقليمية فحسب، بل يستهدف تعزيز قدرتها على التأثير في محيطها.

ثانيا: تحديات السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط

1. الاكتشافات الغازية الجديدة في الشرق المتوسط :

شهدت منطقة المتوسط خلال العقد الأخير اكتشافات غازية يا كبرى، اعادة رسم الخريطة الطاقوية للمنطقة، حيث ظهرت احتياطات معتبرة من الغاز في سواحل مصر وقبرص وفلسطين المحتلة[91]، وتشير البيانات المتعلقة باحتياطات الغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى تنوع كبير في مواقع الاكتشافات وحجمها، خاصة في منطقة الشرق المتوسط حسب ما تشير إليه تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية:

في قطاع غزة قدر احتياطي حقل **"غزة مارين"** بحوالي 1.2 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وهو ما يعكس أهمية هذا الحقل، رغم محدودية استغلاله بسبب الظروف السياسية. أما في فلسطين المحتلة فتوجد عدة حقول مثل **"تامار",و "ليفياتان" و"دليت"**حيث تصل بعض الاحتياطات إلى ما يقارب 18 تريليون قدم مكعب، ما يجعلها من أبرز مناطق الإنتاج الجديدة في المنطقة.

وفي قبرص، تقدر احتياطات حقل **"أفروديت"** بحوالي 127.4 مليار متر مكعب، إضافة إلى اكتشافات أخرى تقدر بنحو 6 إلى 8 تريليونات قدم مكعب، وهو ما يعزز مكانة الجزيرة كمصدر طاقوي صاعد في المتوسط. أما مصر فقد شهدت اكتشافات مهمة، حيث يقدر احتياطي بعض الحقول بحوالي 30 تريليون قدم مكعب إلى جانب حقول أخرى تصل احتياطاتها إلى نحو 1.5 تريليون قدم مكعب، مما ساهم في تعزيز دورها كمركز إقليمي للطاقة. [92]

كما تشير التقديرات إلى أن سوريا تمتلك احتياطات كبيرة قد تصل إلى 28.5 تريليون متر مكعب، ما يضعها ضمن الدول ذات الإمكانات الطاقوية المهمة في المنطقة، رغم أن هذه الموارد لا تزال غير مستغلة بشكل كامل بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية.[93]

---

[91] بلقرشي ، مرجع سابق, ص412.

[92] دينا مالشيفا، «روسيا في البحر الأبيض المتوسط: الجغرافيا السياسية والمصالح المعاصرة»، *مجلة الشؤون الدولية الروسية (Международная жизнь)*، العدد 11 (2015)، https://interaffairs.ru/jauthor/material/1404.

[93] بلقرشي ، مرجع سابق, ص412.

الخريطة رقم 2 : اكتشافات الغاز البحري و التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

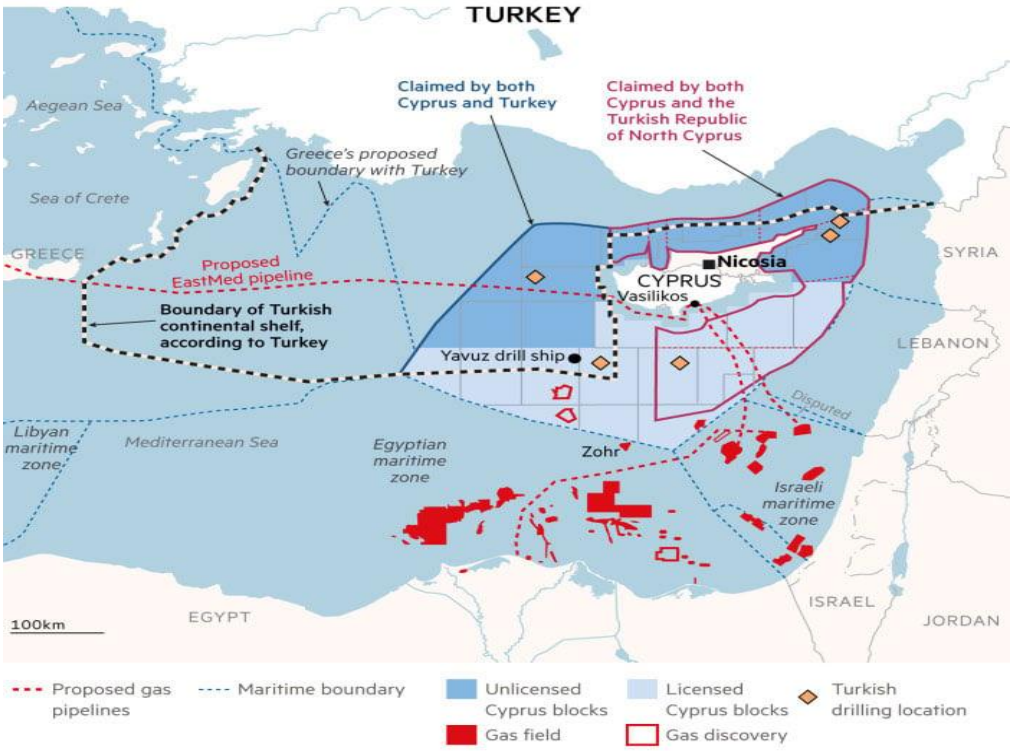

Source : https://www.connaissancedesenergies.org/tribune-actualite-energies/gaz-naturel-une-union-sacree-energetique-hors-de-portee-en-mediterranee-orientale

توضح الخريطة العلاقة بين الاكتشافات الجديدة للغاز البحري وتصاعد التنافس الجيوسياسي في الشرق المتوسط، الأمر الذي جعل الطاقة عاملا مؤثرا في إعادة تشكيل التحالفات والتوازنات الإقليمية.

بشكل عام، تعكس هذه المعطيات أن حوض البحر الأبيض المتوسط أصبح مجالا طاقويا استراتيجيا, حيث تتداخل فيه المصالح الاقتصادية مع التنافسات الجيوسياسية، وهو ما يفسر تصاعد الاهتمام الدولي بالمنطقة، ومحاولة القوى الكبرى تعزيز حضورها فيه لضمان التحكم في موارد الطاقة، ومسارات تصديرها. وفي هذا السياق، تبرز الجزائر باعتبارها من بين الدول المصدرة للغاز في الفضاء المتوسطي، الأمر الذي يطرح جملة من التحديات المرتبطة بالحفاظ على موقعها ضمن السوق الطاقة الأوروبية.

2. التحديات الامنية في المتوسط :

تشهد البيئة الأمنية في الفضاء المتوسطي تحولات عميقة جعلت من الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة أبرز التحديات التي تؤثر على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية. فقد تطور الإرهاب، خاصة بعد هجمات 11-9-2001م من ظاهرة محلية إلى تهديد دولي معقد مستفيدا من هشاشة بعض دول الجنوب المتوسطي، وتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وفرت بيئة حاضنة لنشاط الجماعات المتطرفة.

وقد شكلت تداعيات ثورات الربيع العربي نقطة تحول حاسمة في هذا السياق حيث أدى انهيار مؤسسات الدولة في بعض الدول، خاصة ليبيا وسوريا، إلى تصاعد حالة الانفلات الأمني، فقد استغلت الجماعات الإرهابية هذه الأوضاع لتوسيع نشاطها والتمدد نحو مناطق استراتيجية، بما في ذلك السواحل المتوسطية و المناطق الغنية بالموارد الطبيعية. ويعد الوضع في ليبيا مثالا بارزا ، اذ شهد انتشار التنظيمات الارهابية على طول الساحل, خاصة في منطقة خليج سرت، وسعيها للسيطرة على الموارد النفطية, ما زاد من تعقيد المشهد الأمني في جنوب المتوسط.[94]

وبالتوازي مع ذلك، تعززت أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات، وشبكات الاتجار بالبشر، إضافة إلى تصاعد الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، نتيجة الحروب والانهيار المؤسسي، وقد أدى هذا التداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة إلى تعقيد التهديدات الأمنية وجعلها أكثر تشابكا وصعوبة في الاحتواء.

[94] مصطفى صايج,"التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*,العدد 02 ,2016,ص.32.

الخريطة رقم 3 : تمثل حركة تدفقات الاشخاص، المخدرات، الاسلحة في المنطقة المتوسطية



Source : Doug Irving, Eye on the Mediterranean, États-Unis d'Amérique, RAND Corporation.

تبرز الخريطة طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في الفضاء المتوسطي، خاصة ما يتعلق بالهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، وهو ما يفسر تنامي الاهتمام الأمني في السياسات المتوسطية للدول.

3. التنافس الدولي في المتوسط :

لقد شكل البحر الأبيض المتوسط تاريخيا مسرحا للمنافسة الجيوسياسية حادة بين القوى الإقليمية والعالمية. وفي العصر الراهن، لا تزال دول مثل تركيا ، إلى جانب قوى دولية مثل الولايات المتحدة وروسيا، والاتحاد الأوروبي والصين تتنافس على النفوذ في هذه المنطقة المحورية بهدف السيطرة على الممرات البحرية ومصادر الطاقة.

- **روسيا :**

تسعى روسيا إلى استعادة موقعها في هذا الفضاء الاستراتيجي، خاصة بعد تراجع نفوذها عقب الحرب الباردة، ويتجلى ذلك من خلال سعيها إلى تثبيت حضور عسكري في المتوسط، كما هو الحال في قاعدتها في طرطوس سابقا ، إضافة إلى اعتمادها على شكل أكثر من العلاقات الثنائية مع دول المنطقة مثل الجزائر وليبيا وسوريا، والتي تعد من أبرز مستوردي السلاح الروسي، ومن خلال هذه الأدوات تحاول موسكو خلق توازن استراتيجي مع النفوذ الأمريكي والأوروبي، واستعاد جزء من مكانتها الدولية.

وتتجلى أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في طبيعة الشراكة مع روسيا، التي تقوم على منطق المرونة و فصل الملفات بدل التحالفات الصلبة,[95] فبينما تمثل موسكو شريكا استراتيجيا للجزائر، خاصة في المجال العسكري، إلا أن سلوك روسيا الإقليمي يتسم بالبراغماتية، اذ تحافظ على علاقات متوازنة مع أطراف قد تتعارض مصالحها مع الرؤية الجزائرية، كما هو الحال في الأزمة الليبية بالإضافة إلى دور المرتزقة الروسية **"الفيلق الإفريقي"** في تأجيج الصراع في الساحل وما له من انعكاسات على الأمن القومي الجزائري. بالإضافة إلى البعد الطاقوي الذي برز عقب الحرب في أوكرانيا، حيث تراجعت إمدادات الغاز الروسي نحو أوروبا، ما دفع هذه الأخيرة إلى التوجه نحو الجزائر كبديل، وهو ما يضع الجزائر في موقع يتطلب تبني دبلوماسية طاقوية دقيقة.

- **الولايات المتحدة الأمريكية و حلف الشمال الأطلسي :**

يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المحاور المركزية في الاستراتيجية البحرية للولايات المتحدة الأمريكية باعتباره بوابة للوصول إلى مناطق حيوية في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا . وفي هذا السياق يرتكز الحضور الأمريكي في المتوسط على مسارين أساسيين: أولا تكثيف عملية المراقبة والتحكم في المجال البحري، وثانيا تعزيز القدرات العسكرية، سواء الاستطلاعية أو الهجومية، من خلال نشر القواعد العسكرية في الدول المطلة على هذا الحوض.[96]ولا يعكس هذا الحضور مجرد تكييف مع الواقع الجيوسياسي، بل هو جزء من عملية إعادة تشكيله وفق الرؤية الأمريكية، في الإطار ذاته، يندرج دور حلف الشمال الأطلسي باعتباره أداة تنفيذية لتعزيز هذا التواجد، حيث أصبح المتوسط جناح جنوبيا حيويا لتحركاته العسكرية والأمنية.

و يعتبر الحضور العسكري و السياسي المكثف في المنطقة تحديا للسياسة الخارجية الجزائرية، اذ تثير بعض التصورات الاستراتيجية، مثل تلك الصادرة عن مركز التفكير الأمريكي Rand Corporation ,مخاوف جزائرية من تحويل الفضاء المتوسطي إلى إطار أمني موسع في ظل الطروحات التي تدعو إلى إنشاء منظومة دفاعية إقليمية في جنوب المتوسط ضمن تصور منطقة **MENA** ,و **"استراتيجية الشرق المتوسط الجديد"** [97]بما قد يمس استقلالية القرار السياسي الجزائري ما يفرض عليها الحفاظ على توازن دبلوماسي دقيق، ينسجم مع مبدأ عدم الانحياز وعدم الارتهان للمحاور الدولية.

---

[95] Adlene Mohammedi, "Conquêtes et concessions russes en Afrique du Nord et au Moyen-Orient : une politique compartimentée," *IRIS*, 15 octobre 2025,https://www.iris-france.org/conquetes-et-concessions-russes-en-afrique-du-nord-et-au-moyen-orient-une-politique-compartimentee/

[96] علي احمد هارون، أسس الجغرافية السياسية ،القاهرة: دار الفكر العربي،1998,ص.26.

[97] بلقرشي ، مرجع سابق, ص413.

وعليه، يتحول البحر الأبيض المتوسط إلى فضاء لتنافس بين قوى كبرى، حيث يتقاطع الحضور الأمريكي المدعوم بهياكل حلف الشمال الأطلسي، مع مساعي روسيا لإعادة التموضع فيه. وفي هذا السياق، تطرح هذه التفاعلات جملة من التحديات المرتبطة بكيفية إدارة الجزائر لعلاقاتها مع مختلف الأطراف الدولية الفاعلة والحفاظ في الوقت نفسه على توازن تحركاتها الدبلوماسية بما يخدم مصالحها الوطنية في المنطقة المتوسطية.

- **الصين :**

أصبح الحضور الصيني في الفضاء المتوسطي بارزا خاصة مع توسع مبادرة الحزام والطريق حيث تحول المتوسط إلى محور أساسي في الاستراتيجية الصينية الرامية إلى ربط اسيا بأوروبا وإفريقيا. وهو ما انعكس في تكثيف الاستثمارات الصينية في البنية التحتية والموانئ والطاقة في الدول جنوب المتوسط.[98]

وفي هذا السياق، تبرز الجزائر كأحد أهم شركاء الصين في شمال إفريقيا، حيث تطورت العلاقات الثنائية من بعد أيديولوجي تاريخي إلى شراكة اقتصادية ويتجسد ذلك في المشاريع الكبرى، مثل إنجاز الطريق السيار شرق-غرب، و ميناء الحمدانية بشرشال الذي يرتقب أن يكون من أكبر الموانئ في المتوسط، إضافة إلى توسع الشركات الصينية في قطاعات البناء والطاقة.[99] كما أصبحت الصين أحد أبرز الشركاء التجاريين للجزائر، ما يعكس اندماجها المتزايد في الشبكات الاقتصادية المرتبطة بطريق الحرير.

غير أن هذا الحضور المتنامي لا يخلو من تحديات، الذي يفرض على الجزائر إعادة ضبط توازناتها التقليدية، خاصة مع أوروبا التي تظل الشريك الاقتصادي الأول، خصوصا في مجال الطاقة. فبينما توفر الصين بديلا اقتصاديا وتمويليا مهما دون شروط سياسية صارمة، تثير في المقابل مخاوف من تعميق التبعية الاقتصادية أو الوقوع في اختلالات هيكلية، كما حدث في بعض الدول المنخرطة بقوة في المشاريع الصينية. وهنا تبرز معضلة السياسة الخارجية الجزائرية في كيفية الاستفادة من التمويل والاستثمار الصيني دون الإضرار بعلاقاتها الاستراتيجية مع الشركاء الاخرين، أو فقدان استقلالية قرارها.

---

[98] Adel Abdel Ghaffar and Anna L.Jacobs,"China and the Mediterranean : implications of expanding Sino-North Africa Relations",*Booking institution*,July 2020. https://www.brookings.edu/articles/china-in-the-mediterranean-implications-of-expanding-sino-north-africa-relations

[99] Yahia H.Zoubir, Chinese relations with the Maghreb the leading role of Algeria, *confluences Méditerranée*,no.109(2019),p. 91-103.https://doi.org/10.3917/come.109.0091

- ***تركيا :***

يعد صعود الدور التركي في حوض المتوسط أحد أبرز التحديات الجيوسياسية التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية. حيث تسعى تركيا إلى إعادة تموضعها كقوة إقليمية فاعلة عبر توظيف أدوات متعددة تجمع بين الحضور العسكري والانخراط السياسي و القوة الناعمة. وقد تجلى ذلك بوضوح في الأزمة الليبية من خلال الدعم العسكري المباشر الذي قدمته أنقرة لحكومة طرابلس , بما في ذلك نشر مستشارين عسكريين وطائرات بدون طيار[100]، وهو ما ساهم في إعادة تشكيل موازين القوى في الجوار المباشر للجزائر، وفرض معادلات أمنية جديدة على حدودها الشرقية. ويتعارض هذا التوجه جزئيا مع المقاربة الجزائرية القائمة على رفض التدخلات الخارجية وتغليب الحلول السلمية للنزاعات.

كما يعكس الحضور التركي في المتوسط تنافسا متزايدا على الموارد الطاقوية والنفوذ البحري، خاصة في شرق المتوسط، حيث انخرطت تركيا في عمليات التنقيب عن الغاز وتوقيع اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية , أبرزها الاتفاق البحري مع ليبيا سنة 2019[101]، الذي أثار توترات مع عدة أطراف إقليمية وأوروبية. ويأتي ذلك في سياق احتدام التنافس على احتياطات الغاز المكتشفة في شرق المتوسط.

في المقابل، لا تقتصر العلاقات الجزائرية التركية على منطق تنافس فقط بل تتسم أيضا ببعد تعاوني متنامي، خاصة في المجال الاقتصادي، حيث تعد تركيا من أبرز الشركاء التجاريين للجزائر خارج الاتحاد الأوروبي, وتشير المعطيات إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز 5مليارات دولار سنويا في السنوات الأخيرة, مع استثمارات تركية تفوق 6 مليارات دولار في الجزائر موزعة على أكثر من 1300 شركة تنشط في قطاعات الصناعة والنسيج والبناء [102], ما يعزز من الطابع التعاوني للعلاقة بين الطرفين.

---

[100] International Crisis Group,*Turkey Wades into Libya's Troubled Waters,*Report No.257 (Europe & Central Asia),30 April 2020.https://icg-prod.s3.amazonaws.com/257-turkey-libya-troubled-waters.pdf

[101] Michael Tanchum,"Libya Energy ,and the Mediterranean's New Great Game", *Elcano Royal Institute*,23 September 2020.https://media.realinstitutoelcano.org/wp-content/uploads/2021/11/ari110-2020-tanchum-libya-energy-and-the-mediterraneans-new-greatgame.pdf

[102] The Republic of Turkey,Directorate of Communications ."Algeria-Türkiye Trade Volume Hits 6.3 Billion USD in 2023",2024. https://www.iletisim.gov.tr/english/dis_basinda_turkiye/detay/algeria-turkiye-trade-volume-hits-6.3-bln-usd-in-2023

4. إشكالية الشراكة الأورومتوسطية وعدم التكافؤ:

تتسم علاقة الجزائر بالمبادرات الأورومتوسطية –مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط– بطابع انتقائي يجمع بين التعاون والتحفظ، فرغم مرور عقود على هذه المبادرات لم تحقق الشراكة تحولا هيكليا في الإقتصاد الجزائري، حيث بقيت الاستثمارات الأوروبية خارج قطاع المحروقات محدودة، واستمر اختلال الميزان التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي.[103]

ورغم من ذلك, استطاعت الجزائر من خلال العائدات النفطية المرتفعة –التي بلغت حوالي 140 مليار دولار سنة 2009– لتبني ما يمكن وصفه باللامبالاة المدروسة ما جعلها أقل اعتمادا على المساعدات الأوروبية مقارنة بدول مغاربية أخرى نظرا لحاجتها التمويلية[104]. أي لاكتفاء بالتعاون في مجال الطاقة والأمن، دون الانخراط في الشروط السياسية المرتبطة بالديمقراطية والحكم الرشيد. [105]غير أن هيمنة المقاربة الأمنية والطاقوية جعلت البعد الديمقراطي أقل حضورا نتيجة المقاومة الجزائرية لأي تدخل في الشؤون الداخلية واعتمادها على مقاربة سيادية صارمة في إدارة الإصلاحات.

و تعكس العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي خاصة اختلالا بنيويا واضحا، حيث استحوذ على نحو 48% من تجارة الجزائر الخارجية سنة 2024.في حين لم تمثل الجزائر سوى 0.9% من تجارة الاتحاد الأوروبي، كما بلغت صادرات الاتحاد نحو الجزائر 15.7 مليار يورو، مقابل استثمارات جزائرية محدودة بلغت 1 مليار يورو فقط , مما يعمق الفجوة الاقتصادية بين الطرفين . [106]

---

[103] قلواز، ومحمد غربي،"السياسات والآليات الأورو المتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، 9(1)، 2018، ص 330-345.

[104] Boubaker, Fadia, and Djaouida Hamzaoui. 2024. "Algeria and Energy Security Diplomacy in the Mediterranean: Between Stability and Change." *Laboratory Studies on Colonial Massacres*, University of Mohamed Lamine Debaghine Sétif 2. Published April 15.

[105] طيبي انس،بن سادات نصر الدين،"دور سياسة الجوار في استقرار دول البحر المتوسطي آفاق ورهانات"،*مجلة الفكر المتوسطي*، 14(01)،2025،ص320.

[106]نفس المرجع ,ص 320.

نتائج الفصل الثاني :

- يظهر من خلال هذا الفصل أن البحر الأبيض المتوسط لم يعد بالنسبة للجزائر مجرد مجال جغرافي مجاور، بل تحول إلى فضاء جيوسياسي مركزي في صياغة توجهات سياستها الخارجية، بفعل ما يشهده من تحولات أمنية وطاقوية متسارعة. فالموقع الجغرافي للجزائر داخل الضفة الجنوبية للمتوسط وارتباطها التاريخي والاقتصادي بأوروبا، جعل من هذا الفضاء امتدادا مباشرا لأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، خاصة في ظل تزايد الترابط بين قضايا الأمن والطاقة والهجرة، والتنافس الدولي داخل المنطقة.

- كما أبرزت الدراسة أن التحولات الدولية، لاسيما ما بعد الحرب الباردة، ثم أزمة الطاقة الأوروبية عقب الحرب الأوكرانية سنة 2022، ساهمت في إعادة تموضع الجزائر داخل هذا الفضاء، فقد انتقلت من مقاربة حذرة تجاه المتوسط إلى مقاربة أكثر تكيفا, تقوم على توظيف موقعها الجغرافي ومواردها الطاقوية لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي، خاصة باعتبارها أحد أهم مزودي أوروبا بالغاز الطبيعي، وهو ما منح الدبلوماسية الجزائرية هامشا تفاوضيا، أوسع في علاقاتها مع القوى الأوروبية.

- في المقابل, يبين الفصل أن هذا التحول ترافق مع تحديات متزايدة فرضتها البيئة المتوسطية، سواء من خلال تصاعد التهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، أو بفعل احتدام التنافس الدولي بين القوى الكبرى كروسيا والولايات المتحدة والصين وتركيا داخل المتوسط. فقد وجدت الجزائر نفسها مطالبة بإدارة توازنات معقدة للحفاظ على استقلالية قرارها الخارجي وتجنب الانخراط في سياسة المحاور بما ينسجم مع مبادئ سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل ودعم الحلول السلمية.

- ومن جهة أخرى، كشفت الدراسة أن الأهمية المتزايدة للمتوسط في الإدراك الجزائري ترتبط أيضا ببعد اقتصادي و طاقوي متنامي، حيث أصبح أمن الطاقة أحد أبرز محددات العلاقات الأورومتوسطية. فالأزمات الدولية الأخيرة، أعادت الاعتبار للمتوسط كممر إستراتيجي لنقل الطاقة، وهو ما عزز مكانتها كشريك موثوق بالنسبة للدول الأوروبية الباحثة عن بديل للغاز الروسي، الأمر الذي انعكس على طبيعة تحركاتها الدبلوماسية داخل المنطقة.

- وعليه، يمكن القول إن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المتوسطي قائمة على منطق المصلحة المتبادلة، حيث تحاول الربط بين متطلبات الأمن القومي والرهانات الطاقوية، والحفاظ على التوازن في العلاقات الدولية. وتمثل هذه التحولات إطارا تفسيريا مهما لفهم طبيعة العلاقات الجزائرية الإيطالية خلال الفترة 2022-2025 باعتبار إيطاليا أحد أبرز الفاعلين الأوروبيين داخل متوسط، والشركة الأكثر ارتباطا بالتحولات الطاقوية والأمنية التي عرفتها المنطقة، وهو ما سيتم التطرق إليه في الدراسة التطبيقية الخاصة بالعلاقات الجزائرية الإيطالية.

الفصل الثالث واقع وافاق العلاقات الجزائرية-الإيطالية 2022-2025.

تمهيد :

تعد العلاقات الجزائرية-الإيطالية من أبرز العلاقات الثنائية في الفضاء المتوسطي بالنظر إلى ما يجمع البلدين من روابط جغرافية وتاريخية ومصالح استراتيجية متشابكة. فالمتوسط لم يكن مجرد مجال جغرافي مشترك بين الجزائر وإيطاليا، بل شكل عبر مختلف المراحل التاريخية فضاءا للتفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي، الأمر الذي ساهم في بناء علاقات اتسمت بدرجة معتبرة من الاستمرارية، مقارنة بعلاقات الجزائر مع بعض القوى الأوروبية الأخرى. وقد تعزز هذا المسار بفعل التحولات الجيوسياسية التي عرفتها المنطقة المتوسطية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ثم بصورة أوضح عقب الأزمة الروسية الأوكرانية سنة 2022، التي أعادت تشكيل أولويات السياسة الخارجية للعديد من الدول المتوسطية في مجالات الطاقة والأمن والهجرة.

وفي هذا السياق، برزت الجزائر، باعتبارها فاعلا إقليميا داخل الضفة الجنوبية للمتوسط، بفضل موقعها الجغرافي ومواردها الطاقوية، ودورها في استقرار منطقة الساحل وشمال إفريقيا. وفي المقابل، تنظر إيطاليا إلى الجزائر كشريك إستراتيجي قادرة على المساهمة في تعزيز أمنها الطاقوي. وهو ما انعكس على طبيعة العلاقات الثنائية التي اتجهت نحو مزيد من التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي والصناعي والأمنية. وتسعى السياسة الخارجية الجزائرية إلى توظيف هذا التقارب ضمن استراتيجية أوسع تقوم على تنويع الشركاء الدوليين وتعزيز مكانتها داخل الفضاءين المتوسطي والإفريقي، بما يحافظ على استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي.

وانطلاقا من ذلك، يسعى هذا الفصل إلى دراسة تطور العلاقات الجزائرية-الإيطالية وتحليل أبرز مجالات التعاون بين البلدين، من خلال التركيز على الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والطاقوية والصناعية والتكنولوجية والثقافية والأكاديمية. مع محاولة استشراف مستقبل هذه الشراكة في ضوء الفرص والتحديات التي تفرضها التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

المبحث الأول: تطور العلاقات الجزائرية-الإيطالية.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية-الإيطالية.

تضرب العلاقات الجزائرية-الإيطالية، جذورها في عمق التاريخ المتوسطي المشترك، غير أن المرحلة المفصلية في تشكل هذه العلاقات الحديثة ارتبطت بفترة الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962, التي شكلت نقطة تحول في إدراك إيطاليا لأهمية الجزائر داخل الفضاء المتوسطي. ففي الوقت الذي انحازت فيه غالبية القوى الغربية إلى دعم فرنسا باعتبارها قوة استعمارية وعضوا في المعسكر الغربي، برزت إيطاليا بموقف أكثر مرونة تجاه القضية الجزائرية، متأثرة بجملة من الاعتبارات التاريخية والسياسية، من بينها تداعيات أزمة السويس 1956 والتحولات التي فرضتها الحرب الباردة، إضافة إلى التجربة الإيطالية الخاصة في تحقيق الوحدة الوطنية المتأخرة خلال القرن التاسع عشر.[107]

ورغم انتماء إيطاليا إلى حلف شمال الأطلسي وارتباطها بالمنظومة الغربية، فإنها حاولت الحفاظ على هامش من الاستقلالية في سياستها المتوسطية، وهو ما انعكس على طبيعة تعاملها مع الثورة الجزائرية، فقد رأت النخب السياسية الإيطالية أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدد استقرار المتوسط ويؤثر على المصالح الإيطالية المستقبلية في شمال إفريقيا. ومن ثم، بدأت تظهر تدريجيا داخل الأوساط السياسية والنقابية والإعلامية الإيطالية، مواقف أكثر تعاطفا مع حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وفي هذا السياق، لعب إنريكو ماتيي , مؤسس شركة الطاقة الإيطالية ENI ,دورا محوريا في دعم الثورة الجزائرية، ليس فقط من منطلق اقتصادي، وإنما من رؤية سياسية تقوم على كسر احتكار الشركات النفطية الغربية الكبرى المعروفة ب"الشقيقات السبعة"، فقد تبنى ماتيي تصورا يقوم على بناء شراكات أكثر توازنا مع دول الجنوب، وسعى إلى تطوير علاقات مبكرة مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، من خلال تسهيل الاتصالات السياسية وتقديم بعض أشكال الدعم التقني واللوجستي.

وينظر إلى ماتيي في الذاكرة السياسية الجزائرية باعتباره أحد أبرز الشخصيات الأوروبية التي دعمت حق الجزائريين في الاستقلال، وهو ما يفسر استمرار استحضار إرثه في الخطاب السياسي الإيطالي المعاصر، خاصة عبر ما يعرف **"بخطة ماتي"** التي تسعى روما من خلالها إلى إعادة بناء نفوذها في إفريقيا والمتوسط.

---

[107] برونا بانياتوا، *إيطاليا وحرب الجزائر 1954-1962*، ترجمة دار دحلب (الجزائر: منشورات دحلب، 2017)،ص. 45-60.

كما لعب المجتمع المدني، بالإضافة إلى التحول السياسي التي شهدته إيطاليا منذ عام 1958 في مواقف أحزابها، خاصة الحزب الشيوعي والديمقراطي المسيحي ونقابتها، حيث تحولت من الحياد إلى الدعم الصالح للاستقلال، وهو ما جسدته مؤلفات تاريخية معاصرة، مثل كتاب المؤرخة "برونا بنياتو "[108].

وعقب استقلال الجزائر سنة 1962، اتجهت العلاقات الثنائية نحو الطابع الرسمي والمؤسساتي. غير أن التعاون الاقتصادي ظل محدودا نسبيا خلال المرحلة الأولى من الاستقلال، بسبب توجه الجزائر نحو الاقتصاد الموجه وتمسكها بخياراتها الاشتراكية. وفي المقابل، كان السياسة الخارجية الجزائرية تسعى الى ترسيخ مبادئ عدم الانحياز ودعم حركات التحرر الوطني، في حين تبنت إيطاليا سياسة متوسطية أكثر استقلالية مقارنة ببعض القوى الأوروبية التقليدية، الأمر الذي ساعد على بناء حوار سياسي قائم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل.

وشكلت الثمانينيات نقطة تحول حاسمة في مسار العلاقات الجزائرية-الإيطالية، خاصة بعد شروع الجزائر في الانفتاح التدريجي على الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة. ففي سنة 1981 وقعت إيني أولى الاتفاقيات الكبرى مع سوناطراك ،[109]وهو ما مهد لتطوير مشاريع مشتركة في مجالات الاستكشاف والإنتاج الطاقوي. كما شكل تدشين أنبوب الغاز العابر للمتوسط "ترانسمد" سنة 1983، المعروف أيضا باسم "أنبوب إنريكو ماتي"، منعطفا استراتيجيا في العلاقات الثنائية حيث ربط حقول الغاز الجزائرية في حاسي الرمل بالأراضي الإيطالية عبر تونس وصقلية، بطاقة نقل تجاوزت 40 مليار م3 سنويا مما جعل الجزائر أحد أهم موردي الطاقة لإيطاليا. [110]

ورغم الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، حافظت روما على مستوى معتبر من التعاون السياسي والدبلوماسي، وامتنعت عن تبني مواقف عدائية أو تدخلية تجاه الجزائر، خلافا لبعض الدول الأوروبية الأخرى، الأمر الذي عزز منسوب الثقة بين البلدين، ومع عودة الاستقرار النسبي بداية الألفية الجديدة، دخلت العلاقات الثنائية مرحلة جديدة من المأسسة والتوسع ,حيث تم إنشاء اللجنة العليا المشتركة الجزائرية الإيطالية سنة 2003 كإطار دائم لتنسيق التعاون في مجالات الطاقة، الأمن، التجارة والهجرة. [111]

---

[108] Ibid.,55.

[109] Armando Sanguini, " Alger and Italia: a new era scattered with challenges,"*ISPI Report* (2016): 12.

[110] Eni,Eni in Algeria: Historical Overview and Future Prospects(Rome:Eni Press, 2023).

[111] Hicham, " l'étal et la Guerre d'Algérie: une amitié historique, " *Algérie360,* 6 juillet 2017,https://www.algerie360.com/litalie-et-la-guerre-dalgerie-une-amitie-historique

كما توسع الحضور الإيطالي في الاقتصاد الجزائري، خاصة عبر مشاريع ENI في حقول حاسي بركين وعين صالح, التي لم تقتصر على البعد التجاري فقط، بل شملت نقل التكنولوجيا والتكوين التقني. وفي سنة 2009 توج هذا المسار بتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة شملت مجالات الغاز الطبيعي المميع، الطاقات المتجددة، والتعاون الصناعي، وهو ما عكس انتقال العلاقات الجزائرية الإيطالية من مستوى التعاون التقليدي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية طويلة المدى.

ويعد البعد المتوسطي أحد المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية الإيطالية، إلى جانب البعدين الأوروبي والأطلسي .إذا يمثل البحر الأبيض المتوسط المجال الحيوي الطبيعي لإيطاليا بحكم موقعها الجغرافي في قلب هذا الفضاء [112]، وهو ما جعل صناع القرار الإيطاليون يربطون بين أمن إيطاليا واستقرار الضفة الجنوبية للمتوسط، ولذلك حرصت روما على تطوير سياسة متوسطية نشطة تقوم على توظيف الروابط التاريخية والثقافية والطاقوية لتعزيز حضورها الإقليمي، خاصة تجاه الجزائر التي أصبحت تمثل أحد أهم ركائز الاستراتيجية الإيطالية في المتوسط.

.

[112] Rima Benammar, *Italy's Foreign Policy towards the Mediterranean Zone :Case Study:Immigration to Europe since 2000*(Doctoral thesis,Algiers 3 University ,2024) ,p 115

المطلب الثاني: تطور العلاقات بعد 2022.

عرفت العلاقات بين الجزائر وإيطاليا منذ سنة 2022 تحول نوعيا ارتبط بالمتغيرات الجيوسياسية التي أعقبت الأزمة الأوكرانية, التي كشفت بوضوح هشاشة الأمن الطاقوي الأوروبي، حيث أدى الاعتماد الكبير على روسيا وتراجع إمدادات الطاقة إلى اضطرابات اقتصادية وصناعية، مما دفع بإيطاليا نحو البحث عن بدائل جديدة[113]،و شركاء قادرين على توفير إمدادات مستقرة الأمر الذي عزز من الأهمية الجيوسياسية للجزائر داخل الفضاء المتوسطي. وفي هذا السياق، برزت العلاقات الجزائرية الإيطالية كإحدى أبرز الشراكات المتوسطية التي انتقلت من التعاون الاقتصادي التقليدي إلى مستوى شراكة متعددة الأبعاد.

ويعكس هذا التحول وجود إرادة سياسية مشتركة لدى الطرفين للارتقاء بالعلاقات الثنائية نحو مستويات أكثر تقدما، كما يجسد توجها، متزايدا نحو إعادة تعريف طبيعة الشراكة الجزائرية الإيطالية خارج الإطار التجاري التقليدي القائم فقط على تصدير الغاز.ومن أبرز المحطات التي كرست هذا التوجه **إعلان الجزائر** سنة 2022 الذي أعلن من خلاله رئيس الوزراء الإيطالي Mario Draghi والرئيس Abdelmadjid Tebboune عن إقامة شراكة استراتيجية بين البلدين، مع الاتفاق على مضاعفة إمدادات الغاز الجزائري نحو إيطاليا[114]، بما يعكس إدراك روما المتزايد للاهمية الاستراتيجية للجزائر في تحقيق أمنها الطاقوي. كما شكلت مذكرة التفاهم الموقعة 2023 بين سوناطراك وإيني خطوة إضافية نحو توسيع مجالات التعاون لتشمل الهيدروجين الأخضر، و تقنيات احتجاز الكربون، والانتقال الطاقوي، وهو ما يدل على تطور الشراكة من بعدها التقليدي نحو آفاق أكثر استدامة وتنوعا.

---

[113] S.Sandri,H.Hussein,N.Alshyab,and J.Sagatowski," the European green deal : challenges and opportunities for the southern Mediterranean", *mediterranean politics 30* ,no.1(2023): 198.

[114] Presidency of the Republic, Algeria. (2022). Déclaration conjointe sur le partenariat stratégique entre l'Algérie et l'Italie. https://www.el-mouradia.dz

وفي السياق ذاته، تم استئناف اجتماعات اللجنة المشتركة رفيعة المستوى، مع توسيع نطاق التعاون ليشمل قطاعات غير طاقوية، مثل الزراعة، والصحة والتكوين المهني,وهو ما يعكس توجها نحو إضفاء طابع مؤسساتي على العلاقات الثنائية، كما عزز منتدى الأعمال الجزائري-الإيطالي المنعقد بروما سنة 2025 هذا المسار.وقد جدد الطرفان خلال هذه القمة التزامهما بمضامين إعلان الجزائر , لاسيما فيما يتعلق برفع حجم إمدادات الغاز من 9 إلى ما بين 18 و21 مليار م3 سنويا, وقد شاركت فيه 140 شركة جزائرية و250 شركة إيطاليا[115]، بما يؤكد وجود إرادة متبادلة لإعادة بعث الديناميكية الاقتصادية الثنائية وتعميق الشراكة الاستثمارية.

ومن جهة أخرى، أعادت إيطاليا إدماج الجزائر ضمن ما يعرف ب"البعد الجنوبي" في سياستها الخارجية بالإضافة الى **"خطة ماتي من أجل إفريقيا"**, و هو إطار استراتيجي يهدف إلى تعزيز التعاون مع دول شمال إفريقيا في مجالات الطاقة والهجرة، ومكافحة الإرهاب. [116]وفي هذا المنظور، ينظر إلى الجزائر كفاعل محوري في تحقيق الاستقرار الإقليمي في منطقة الساحل والبحر الأبيض المتوسط خاصة في ظل التحديات الأمنية المتصاعدة التي تشهدها المنطقة.

ويتضح من خلال هذا المسار أن التقارب الجزائري مع إيطاليا يندرج ضمن استراتيجية أوسع للسياسة الخارجية الجزائرية التي تقوم على تنويع الشركاء الدوليين والحفاظ على التوازن في العلاقات مع مختلف القوى الدولية، بما يضمن استقلالية القرار الوطني وعدم الارتهان لمحور دولي واحد. ومن هنا تظهر السياسة الخارجية الجزائرية كمتغير مستقل يؤثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الجزائرية الإيطالية باعتبارها متغيرا تابعا يتأثر بتحولات البيئة الإقليمية والدولية وبالخيارات الاستراتيجية للجزائر.

---

[115] Ministero degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale [Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation]. (2025, July 23). Italy–Algeria Business Forum: Over 250 Italian and 140 Algerian companies participate.
https://www.esteri.it/en/sala_stampa/archivionotizie/comunicati/2025/07/forumimprenditoriale-italia-algeria

[116] Yahia Saidi and Ahlam Saidi," Algerian -Italian Relations : From Economic Corporation to the Prospect of Strategic Partnership," *Economic Research Review* 13 ,no.2 (2025): 320.

المبحث الثاني: محاور التعاون الجزائري الإيطالي

المطلب الأول : التعاون السياسي والأمني .

يندرج التقارب الجزائري الإيطالي في المجال الأمني والسياسي ضمن التحول المتزايد الذي عرفته السياسة المتوسطية الإيطالية خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت منطقة البحر المتوسط تمثل العمق الاستراتيجي الرئيسي لإيطاليا [117], فبحكم موقعها الجغرافي واعتمادها الكبير على أمن الملاحة والطاقة تنظر روما إلى استقرار الضفة الجنوبية للمتوسط باعتباره جزء من أمنها القومي. وفي هذا السياق، برزت الجزائر كشريك محوري في الإستراتيجية الإيطالية، بالنظر إلى دورها الإقليمي في مكافحة الإرهاب وتأمين الفضاء المتوسطي، فضلا عن موقعها الحيوي في منطقة الساحل .

اولاً: التعاون السياسي

عرفت العلاقات السياسية بين الجزائر وإيطاليا خلال السنوات الأخيرة حركية دبلوماسية متسارعة، عكست رغبة الطرفين في الارتقاء بالعلاقات الثنائية نحو مستوى أكثر إستراتيجية، وقد تجسد ذلك من خلال تكثيف الزيارات الرسمية المتبادلة بين كبار المسؤولين، إلى جانب تنظيم قمم مشاورات ثنائية دورية سمحت بتوسيع مجالات التنسيق السياسي وتعزيز التشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما ساهمت هذه الديناميكية في توقيع عدة اتفاقيات تعاون شمل قطاعات متنوعة، الأمر الذي يعكس تطور مستوى الثقة السياسية بين البلدين.

وفي هذا الإطار، برزت إيطاليا باعتبارها من أكثر الدول الأوروبية حرصا على بناء شراكة متوازنة مع الجزائر، تقوم على الاحترام المصالح المتبادلة، وهو ما منح العلاقات الثنائية طابعا أكثر استقرارا مقارنة ببعض العلاقات التي شهدت توترا بين الجزائر وعدد من الدول الأوروبية الأخرى. ويعكس هذا التقارب نجاح السياسة الخارجية الجزائرية في توظيف موقعها الإقليمي و ثقلها الجيوسياسي من أجل بناء شراكات قائمة على مبدأ الندية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

كما تجسد تنسيق سياسي بين الجزائر وإيطاليا أيضا في تبني أنماط جديدة من التعاون ترتبط الحوكمة المحلية والتنمية الإقليمية ,خاصة في ظل الإصلاحات التي أقرها الرئيس عبد المجيد تبون، برز ما يعرف ب"التعاون اللامركزي"، يهدف إلى تعزيز التعاون بين الجماعات المحلية لتطوير المدن، ومعالجة المشكلات الحضارية والبيئية. بالإضافة إلى نموذج التوأمة، الذي يبرز من خلال مشروع التعاون بين ولاية

[117] Benammar, *Italy's Foreign Policy towards the Mediterranean Zone* ,p 66.

عنابة و مدينة نابولي الإيطالية كنموذج للاندماج الثقافي والاقتصادي، والذي يهدف لتفعيل الشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي.[118]

إن وصف الوزير إبراهيم مراد للعلاقات بأنها" ديناميكية متميزة" يعكس نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تحويل إيطاليا إلى شريك سياسي موثوق لا يتدخل في الشؤون الداخلية، بل يتقاسم رؤى مشتركة مع الجزائر وهو ما يخدم العقيدة الدبلوماسية الجزائرية.[119]

كما يتقاطع موقف الجزائر وإيطاليا في العديد من القضايا الإقليمية المرتبطة بالمتوسط، خاصة فيما يتعلق باستقرار منطقة الساحل الإفريقي او الأزمة الليبية، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، إضافة إلى قضايا الأمن . وقد تبنت إيطاليا خطة "ما تيي من أجل إفريقيا"[120]، وهي رؤية تنموية تتوافق مع التوجهات الجزائرية نحو العمق الإفريقي، مما جعل من الجزائر البوابة الرئيسية لإيطاليا نحو القارة السمراء.

ثانيا: التعاون الأمني

تستند السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الأمني إلى مبدأ التعاون العملياتي الذي يقوم على الانتقال من الخطاب السياسي إلى التنسيق الميداني وتبادل الخبرات الأمنية، وقد تعزز هذا المسار في جانفي 2025 من خلال توقيع بروتوكول تعاون بين المدرسة العليا للشرطة "علي تونسي" ونظيرتها الإيطالية ,بما يعكس مستوى الثقة المتبادلة بين الطرفين في مجالات التكوين الأمني، وتطوير آليات مكافحة الجريمة. كما شمل التعاون تفعيل التنسيق بين مصالح الحماية المدنية في البلدين لمواجهة المخاطر الطبيعية والكوارث المرتبطة بالحوض المتوسطي،[121]وهو ما يعكس اتساع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الإنسانية والبيئية ضمن إطار الأمن الشامل.

---

[118]Houda H., «Algérie-Italie: Merad, les relations algéro-italiennes connaissent une dynamique remarquable, *"l'écho d'Algérie*,2025,https://lechodalgerie.dz/algerie-italie-merad-les-relations-algero-italiennes-connaissent-une-dynamique-remarquable

[119] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "بيان حول لقاء الوزير إبراهيم مراد بنظيره الإيطالي في روما"، (الجزائر: جانفي 2025).

[120] Amokrane H," Algérie-Italie, une coopération en nette progression" , *journal économique, article (avril 2026)*,https://www.horizons.dz/2025/03/algerie-italie-une-cooperation-en-nette-progression

[121] Houda H.,"Algérie-Italie, 2025.

ويبرز ملف الهجرة غير النظامية كأحد أهم المحاور التعاون الأمني بين الجزائر وإيطاليا, بالنظر إلى الموقع الجغرافي للجزائر باعتبارها نقطة عبور مهمة للمهاجرين القادمين من إفريقيا و جنوب الصحراء نحو أوروبا. ورغم أن الجزائر لا تعد دولة انطلاق رئيسية للهجرة نحو الضفة الشمالية للمتوسط، إلا أنها تستضيف أعدادا معتبرة من المهاجرين,[122] الأمر الذي دفعها إلى تكثيف جهودها لمكافحة شبكات تهريب البشر عبر حدودها الجنوبية من خلال تبني مقاربة شاملة تجمع بين البعد الأمني والإنساني والتنموي. وتتقاطع هذه الجهود مع المصالح الإيطالية التي تنظر إلى الجزائر كشريك أساسي في إدارة تدفقات الهجرة والحد من التهديدات المرتبطة بها.

أما في مجال مكافحة الإرهاب، فيتقاسم الطرفان مخاوف مشتركة مرتبطة بتنامي نشاط الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل الإفريقي، التي أصبحت تمثل أحد أبرز مصادر التهديد للامن الإقليمي والمتوسطي. وفي هذا الإطار تبرز الخلفية التاريخية لكل من الجزائر وإيطاليا كعامل أساسي في تقارب الرؤى الأمنية ,إذا واجهت إيطاليا خلال الفترة الممتدة من الستينيات إلى ثمانينيات القرن الماضي موجة حادة من العنف السياسي عرفت بـ"سنوات الرصاص" والتي تميزت بتصاعد العمليات الإرهابية، ما أسهم في بلورة مقاربة أمنية تقوم على تغليب الحلول السياسية والمؤسساتية في إدارة الأزمات بدل الاعتماد الحصري على الأدوات العسكرية[123]. وفي المقابل، خاضت الجزائر تجربة قاسية مع الإرهاب الداخلي خلال تسعينيات القرن الماضي، أكسبتها خبرة عملية واسعة في مكافحة التهديدات غير التقليدية وإدارة الأزمات الأمنية المعقدة.

ومن هذا المنطلق, يشكل هذا الإرث الأمني المشترك، أرضية موضوعية لتعزيز التعاون بين البلدين القائم على تبادل الخبرات والمعلومات الأمنية، وتبني مقاربة متكاملة تجمع بين البعد الأمني والمعالجة السياسية. كما تسعى إيطاليا إلى تعزيز حضورها الأمني ضمن بعثة الاتحاد الأوروبي في كل من مالي والنيجر, في حين تبرز الجزائر كفاعل محوري في استقرار المنطقة بفضل خبراتها الطويلة في مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات. ورغم أن مستوى التنسيق العملياتي المباشر بين البلدين لا يزال محدودا، إلا أن تشابك المصالح الأمنية دفع نحو توسيع مجالات التعاون وتبادل الخبرات، بما يعكس إدراكا مشتركا لطبيعة التهديدات المعاصرة، وسبل احتوائها.

---

[122] Saidi and Saidi," Algerian -Italian Relations", 320.

[123] Benammar, *Italy's Foreign Policy towards the Mediterranean Zone* ,p 66.

وفيما يتعلق بالأزمة الليبية، يشترك البلدان في هدف الحفاظ على استقرار ليبيا ومنع تحولها إلى مصدر دائم للتهديدات الأمنية والهجرة غير النظامية، غير أن مقاربة كل طرف تختلف عن آخر. فالجزائر تتمسك بمبدأ الحل السياسي الشامل، ورفض التدخلات الأجنبية انسجاما مع عقيدتها الدبلوماسية القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية, بينما تميل إيطاليا إلى دعم المسار الأممي مع الحفاظ على علاقات مع بعض الفاعلين الليبيين بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. ورغم هذا الاختلاف في الرؤى، فإن الطرفين يواصلان التنسيق السياسي والأمني إدراكا منهما لأهمية استقرار ليبيا بالنسبة لأمن البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي و الطاقوي

اولا: التعاون الاقتصادي

يشكل البعد الاقتصادي أحد أهم محددات العلاقات الجزائرية-الايطالية, بالنظر إلى تشابك المصالح بين الطرفين داخل الفضاء المتوسطي ,فإيطاليا، باعتبارها قوة صناعية كبرى داخل الاتحاد الأوروبي تعاني من محدودية الموارد الطبيعية وذلك حسب ما تشير إليه بيانات البنك الدولي أن عائدات الموارد الطبيعية لم تمثل سوى 0.08% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020، الأمر الذي يجعلها في حالة اعتماد مستمر على الخارج لتأمين احتياجاتها الاقتصادية و الطاقوية [124]. كما أن أغلب المبادلات التجارية الإيطالية تمر عبر البحر المتوسط، وهو ما يفسر اهتمامها المستمر بأمن الملاحة البحرية واستقرار خطوط إمداد الطاقوي.

وفي المقابل، تنظر الجزائر إلى التعاون الاقتصادي مع إيطاليا باعتباره مدخلا لتعزيز اندماجها الاقتصادي الدولي وتوسيع شراكاتها الاستراتيجية داخل أوروبا، خاصة في ظل التحولات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية . إذا باشرت الجزائر سابقا إصلاحات اقتصادية بهدف إعادة هندسة بيئتها الاستثمارية بعد انهيار الأسعار محروقات سنة 2014. وتسعى الجزائر من خلال قانون المحروقات إلى تحقيق توازن بين جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية، خاصة عبر الشريك الإيطالي **"إيني"**، وبين الحفاظ على السيادة الوطنية من خلال مجمع سوناطراك.

وفي هذا الإطار، شهدت التبادلات التجارية بين البلدين تطورا ملحوظا، حيث قفز حجم التبادل التجاري من 8.5 مليار يورو سنة 2021 إلى حوالي 20 مليار يورو سنة 2022 , وهذا حسب ما أكدته التقارير الاقتصادية لسنة 2024. اما الصادرات الجزائرية تمثل حوالي 24.4% من إجمالي التجارة الخارجية للبلاد بقيمة تقارب 10 مليارات يورو .ويمكن تفسير هذا التطور في ضوء نظرية الاعتماد المتبادل، حيث يؤدي الترابط الاقتصادي إلى تقليل احتمالات الصراع وتعزز التعاون في مقابل استمرار حضور منطق الواقعية، من خلال سعي كل طرف إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية، خاصة في ظل تحولات جيوسياسية مرتبطة بأمن الطاقة في أوروبا.

[124] Benammar, *Italy's Foreign Policy towards the Mediterranean Zone* ,p 95.

ثانيا: التعاون الطاقوي.

تعد الموارد الطاقوية، خاصة النفط والغاز، من أهم الموارد ذات الأهمية الاستراتيجية في العلاقات الدولية، نظرا الى دورها الحاسم في تشغيل الإقتصاد العالمي والصناعات الحيوية، بما في ذلك الصناعات العسكرية، وتؤدي ندرتها النسبية وتركيزها الجغرافي إلى جعلها عاملا أساسيا في توازنات القوة الدولية. [125]وفي هذا الإطار يمثل التعاون الطاقوي بين الجزائر وإيطاليا الركيزة الأساسية للعلاقات الثنائية، بالنظر إلى تقاطع المصالح الاستراتيجية للطرفين في مجالي أمن الطاقة .و في المقابل, يمثل الغاز الطبيعي أكثر من 80% من صادرات الجزائر نحو إيطاليا , حيث استوردت روما ما قيمته 7.05 مليار يورو من المنتجات الجزائرية سنة 2025 ، رغم تسجيل انخفاض طفيف بنسبة 3.6% ، من بينها 5.94 مليار يورو من الغاز الطبيعي،كما شملت الصادرات الجزائرية[126]:

- النفط المكرر 580 مليون يورو بنسبة - 10.6%
- النفط الخام 267 مليون يورو بنسبة -7.8%
- الحديد و الصلب 121 مليون بنسبة +169.6%
- المنتجات الكيميائية والأسمدة 87 مليون يورو بنسبة +65.3.

وتعكس هذه المؤشرات توجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو توظيف الموارد الطبيعية كأداة لبناء تحالفات إستراتيجية طويلة المدى، حيث لم تعد تكتفي بدور مورد تقليدي للطاقة، بل تسعى إلى فرض نفسها كشريك أساسي في مسار الانتقال الطاقوي الأوروبي ,ويتجلى ذلك من خلال [127]:

- **مشروع : SoutH 2** لتصدير الهيدروجين نحو أوروبا (النمسا وألمانيا عبر إيطاليا) بما يسمح بتغطية 10% من احتياجات القارة الأوروبية بحلول 2040.
- **الربط الكهربائي :** مشروع الكابل البحري لتصدير الكهرباء النظيفة.

[125] Sandri et al., « Le Pacte vert européen », 198.

[126] Algérie-Italie: 9 milliards d'euros d'échanges commerciaux en huit mois." *Algérie Éco*, 11 décembre" 2025. https://algerie-eco.com/2025/12/11/algerie-italie-9-milliards-deuros-dechanges-commerciaux-en-huit-mois

[127] Amokrane H., "Algérie-Italie, une coopération en nette progression." https://algerie-eco.com/2025/12/11/algerie-italie-9-milliards-deuros-dechanges-commerciaux-en-huit-mois.

فمن جهة , تسعى إيطاليا منذ سنة 2022 إلى تقليص اعتمادها على الغاز الروسي عبر تنويع مصادر التزود بالطاقة، وهو ما دفعها إلى تعزيز توجهها نحو الممرات الجنوبية للغاز، وتبرز الجزائر كشريك استراتيجي بحكم قربها الجغرافي، إضافة إلى امتلاكها بنية تحتية متطورة لنقل الغاز، على غرار أنبوب ترانسميد ,Trans-Med الأمر الذي سمح لها بمساهمة في تعويض جزء من الإمدادات الروسية وتعزيز مكانتها كمورد موثوق للطاقة. [128]

كما تحولت الجزائر إلى المورد الأول للغاز بالنسبة لإيطاليا، متجاوزة بذلك بعض الموردين التقليديين، ولم يقتصر الأمر على الغاز الطبيعي فقط، بل امتد ليشمل مجالات جديدة مرتبطة بـ التحول الطاقوي, خاصة الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر. اذ تبرز كمجالات واعد، حيث تعمل سوناطراك وإيني على تطوير مشاريع مشتركة في جنوب الصحراء، مستفيدة من الإمكانات الشمسية الكبيرة والبنية التحتية الطاقوية القائمة في إطار دعم التحول الطاقوي.[129]ويأتي ذلك تجسيدا لمخرجات الزيارات المتبادلة بين الرئيس عبد المجيد تبون ورئيسة وزراء الإيطالية جورجيا ميلوني.

ومن جهة أخرى، لا يقتصر التقارب الإيطالي مع الجزائر على الاستجابة لحاجيات طاقوية ظرفية، بل يندرج ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز الدور الجيوسياسي الإيطالي في المتوسط، من خلال تحويل إيطاليا إلى مركز عبور للطاقة نحو أوروبا، بما يسمح لها بتعزيز مكانتها كقوة فاعلة داخل الاتحاد الأوروبي[130]. في المقابل، يعكس التوجه الجزائري نحو توطيد الشراكة مع إيطاليا تحولا في السياسة الخارجية الجزائرية نحو تنويع الشراكات الاقتصادية وتأمين عقود طويلة الأمد ,مع توظيف البعد الطاقوي كأداة لتحقيق مكاسب جيوسياسية وتعزيز الحضور الجزائري في السوق الأوروبية.

---

[128]Ibid.,198.

[129] Sonatrach/Eni. (2025, July 23). SONATRACH and Eni sign a memorandum of understanding in the field of hydrocarbons, energy transition and renewable energies. https://sonatrach.com/en/sonatrach-and-eni-sign-a-memorandum-of-understanding-in-thefield-of-hydrocarbons-energy-transition-and-renewable-energies/

[130]Ministère de l'Énergie et des Mines, *Partenariat stratégique entre l'Algérie et l'union européenne dans le domaine de l'énergie*, 11 octobre 2022.

المطلب الثالث: التعاون الصناعي والتكنولوجي

شهد التعاون الجزائري-الإيطالي خلال السنوات الاخيرة توسعا تدريجيا نحو المجالات الصناعية والتكنولوجية, في إطار توجه الطرفين الى بناء شراكة اقتصادية أكثر تنوعا واستدامة. ويعكس هذا التحول إدراك الجزائر لأهمية توظيف الشراكة مع إيطاليا كمدخل لدعم مسار التصنيع المحلي ,ونقل التكنولوجيا, وتقليص التبعية للمحروقات, في حين تسعى ايطاليا إلى تعزيز حضورها الاقتصادي و الصناعي داخل الفضاء المتوسطي باعتبار الجزائر إحدى أهم بواباتها نحو السوق الإفريقية .

و في هذا السياق شهدت التبادلات التجارية ذات الطابع الصناعي و التكنولوجي نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ,فحسب معطيات الوكالة الايطالية Agenzia Nova بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2025 حوالي 9 مليارات يورو, ليرتفع إلى ما يقارب 13 مليار يورو مع نهاية السنة, مسجلا نموا بنسبة 11.7% مقارنة بنفس بسنة 2024. كما شملت الصادرات الايطالية نحو الجزائر منتجات صناعية وتكنولوجية متنوعة, من بينها [131]:

- منتجات التكرير النفطي 284 مليون يورو بنسبة +69.3%.
- الآلات العامة بقيمة 191 مليون يورو بنسبة +43.4%.
- معدات الطاقة و السوائل 190 مليون يورو بنسبة +16%.
- الآلات الموجهة لقطاعات الصناعات الغذائية والبلاستيك والبناء177مليون يورو بنسبة +10.8%.
- منتجات الكيميائية والأسمدة 77 مليون يورو بنسبة +2.2%.

وهو ما يؤكد المكانة المحورية لهذا التعاون في المنطقة المتوسطية، من الجهة الشمالية المتمثلة في إيطاليا وإسهاماتها في دعم مسار التصنيع في الجزائر من خلال نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية.

[131] Amokrane H., "Algérie-Italie, une coopération en nette progression." https://algerie-eco.com/2025/12/11/algerie-italie-9-milliards-deuros-dechanges-commerciaux-en-huit-mois.

وفي هذا الإطار , برزت إيطاليا كشريك محوري في جهود الجزائر الرامية الى تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، خاصة من خلال دعم مشاريع التصنيع المحلى ونقل الخبرة الصناعية و التكنولوجية. وقد تجسد ذلك في إطلاق مشاريع استراتيجية مشتركة ,ومن أبرزها مصنع شركة "فيات" FIAT للسيارات في وهران، بالإضافة إلى تعزيز التعاون التقني في الصناعات الميكانيكية والدفاعية.[132] و يكتسي هذا المشروع أهمية خاصة بالنظر الى قدرته الانتاجية التي يرتقب أن تصل الى نحو 90,000 مركبة سنويا، مع توقع خلق آلاف مناصب الشغل، وتوفير حوالي 2000 منصب عمل مباشر بحلول 2026. كما يعكس المشروع انتقال التعاون الجزائري-الإيطالي من منطق الاستيراد والاستهلاك إلى منطق التوطين الصناعي و الإنتاج المحلي, وهو ما يتماشى مع توجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو استقطاب استثمارات نوعية قائمة على مبدأ "رابح-رابح".

كما توسع التعاون الصناعي ليشمل قطاعات الصناعات التحويلية والمكونات الصناعية من خلال الشراكة بين مجمع **ACS الجزائرية** و شركة **SIGIT** الإيطالية المتخصصة في صناعة مكونات البلاستيك والمطاط. بالإضافة إلى إنشاء منطقة الصناعية "إنريكو ماتي" في تيسمسيلت ومشروع" المركز الزراعي إنريكو ماتي "المخصص للبحث والابتكار الزراعي. وهو ما يساهم في تعزيز نسبة الإدماج المحلي، وتطوير سلاسل الإنتاج الوطنية، وتقليص الاعتماد على الواردات الصناعية.[133]

ومن جهة أخرى، اتجه التعاون الثنائي نحو مجالات أكثر ارتباطا بتحول التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، خاصة في إطار ما يعرف بـ"خطة ما تيي من أجل إفريقيا"[134],و التي تسعى إيطاليا من خلالها إلى تعزيز حضورها الاقتصادي والتنموي داخل القارة الإفريقية. وفي هذا السياق، تم إطلاق مشاريع مرتبطة بالتكوين المهني والبحث العلمي وتشغيل الشباب، وإنشاء مراكز التكوين والبحث في مجالات التكنولوجيا والطاقات المتجددة، بما يعكس التوجه نحو بناء شراكة قائمة على تنمية الموارد البشرية ونقل المعرفة التقنية، وليس فقط على المبادلات التجارية التقليدية.

---

[132] رئاسة الجمهورية الجزائرية،"البيان الختامي المشترك للقمة الجزائرية الإيطالية"،(الجزائر: يوليو 2022)، متاح عبر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية.

[133] Amokrane H., "Algérie-Italie, une coopération en nette progression." https://algerie-eco.com/2025/12/11/algerie-italie-9-milliards-deuros-dechanges-commerciaux-en-huit-mois.

[134] Saidi and Saidi," Algerian -Italian Relations", 320.

وتدعم المقابلات الميدانية هذا التوجه، حيث أكد مدير شركة TEKNITAL الإيطالية المختصة في التبادلات التجارية العالمية ,خلال مقابلة أجريت معه في إطار هذه الدراسة, أن الشركات الإيطالية تنظر إلى السوق الجزائرية باعتبارها فضاء واعد للتوسع الصناعي والاستثماري، مشيرا إلى أن مؤسسته تنشط في الجزائر منذ أكثر من 25 سنة، وتسعى إلى تعزيز حضورها مستقبلا. كما أوضح أن التعاون لا يقتصر على مبادلات تجارية فحسب, بل يشمل الوساطة الصناعية, تزويد المصانع بقطع الغيار, ومتابعة المشاريع الصناعية داخل الجزائر، وهو ما يعكس انتقال العلاقات الاقتصادية بين البلدين نحو أشكال أكثر تخصصا وارتباطا بالبنية الإنتاجية جزائرية. وأضاف إلى أن القرب الثقافي والإنساني بين الجزائريين والإيطاليين، يمثل عاملا مساعدا في بناء الثقة الاقتصادية, رغم استمرار بعض العراقيل المرتبطة بالإجراءات البيروقراطية، والتي تعد –حسب رأيه– من أبرز التحديات التي قد تعيق توسع الشركات الإيطالية داخل السوق الجزائرية، كما أعتبر أن الجزائر مرشحة لأن تصبح شريكا محوريا لإيطاليا وأوروبا في الفضاء الأور ومتوسطي بالنظر إلى متانة العلاقات الثنائية واستقرارها التاريخي منذ مرحلة Enrico Mattei.

135

[135] Entretien réalisé par courrier électronique avec M. Monteforte, acteur économique italien actif en Algérie, dans le cadre de cette recherche, (10 Avril 2026).

المطلب الرابع : التعاون الثقافي والأكاديمي.

يجسد التعاون الثقافي للجزائريين الإيطالي أحد أبرز تجليات توظيف إيطاليا لأدوات القوة الناعمة في سياستها الخارجية، حيث تقوم الدبلوماسية الثقافية الإيطالية على مزيج من حماية التراث، التبادل الأكاديمي، ونشر الثقافة عبر معاهدها وشبكاتها الثقافية العالمية. وفي هذا السياق، تندرج الزيارة الرسمية لوزير الثقافة الإيطالي إلى الجزائر، في إطار تعزيز الشراكة الثنائية في مجال تثمين التراث الثقافي، وتطوير مشاريع مشتركة في مجالات الحفظ والترميم والتعاون الفني.[136]

وقد أكدت زيارة وزير الثقافة الإيطالي على وجود إرث حضاري وتاريخي مشترك بين البلدين، يشكل قاعدة صلبة لتوسيع التعاون الثقافي، كما تم التركيز على استكشاف آفاق جديدة للتعاون في حماية وتثمين التراث، وهو ما يعكس البعد العملي للدبلوماسية الثقافية الإيطالية، التي لا تقتصر على الترويج الرمزي للثقافة وتمتد إلى شركات تقنية و مؤسساتية مع الدول المتوسطية.

وتبرز أهمية هذا التعاون في كونه يندرج ضمن الاستراتيجية الإيطالية الأوسع في البحر المتوسط، حيث توظف إيطاليا خبرتها في تربية المعالم التاريخية وإدارة التراث الثقافي والدبلوماسية الثقافية، لتعزيز حضورها الدولي وتكريس صورتها كقوة ناعمة فاعلة. وفي المقابل تستفيد الجزائر من هذه الشراكات عبر نقل الخبرة وتطوير مشاريع تثمين التراث وتعزيز موقعها كفضاء ثقافي متوسط منفتح على الشركاء الأوروبيين.

وبذلك يعكس تحول العلاقات الثقافية بين الجزائر وإيطاليا، من مجرد تبادل ثقافي تقليدي، إلى شراكة قائمة على تقاطع المصالح في مجالات التراث والثقافة، بما يعزز موقع البلدين في المنطقة المتوسطية المشتركة.

وعلى الصعيد الأكاديمي، تم توقيع مذكرة تفاهم سنة 2024 في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، تهدف إلى تعزيز تنقل الطلبة والأساتذة وتطوير برامج بحثية مشتركة بما يسهم في توطيد العلاقات بين المجتمعات والمؤسسات، رغم أن هذه المبادرات لا تزال في مراحلها الأولى، إلا أنها تعكس توجها نحو توسيع نطاق التعاون، وهو شرط أساسي لتنتقل من شراكات تقنية إلى شراكة استراتيجية شاملة[137].

---

[136] Benammar, *Italy's Foreign Policy towards the Mediterranean Zone* ,p 127.

[137] Saidi and Saidi," Algerian -Italian Relations", 325.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تفسير طبيعة التقارب الجزائري-الإيطالي من خلال المقاربة الليبرالية الاعتماد المتبادل ,حيث ترى ان التعاون آلية أكثر فعالية لتحقيق الأمن والاستقرار خاصة في ظل تشابك المصالح الاقتصادية والثقافية والأمنية بين الدول .وهذا ما ذهب اليه Robert axelrod من خلال نظرية الألعاب خاصة إستراتيجية Tit for Tat, حيث يرى أن التعاون المستدام يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل وتحقيق المكاسب مشتركة، حيث تميل الدول إلى تبني سلوك التعاون كلما أدركت أن استمرار العلاقة يحقق لها فوائد متبادلة تفوق كلفة الصراع. ويمكن إسقاط هذا الطرح على العلاقات الجزائرية الإيطالية التي تطورت تدريجيا من تعاون ظرفي محدود إلى شراكة متعددة الأبعاد قائمة على تبادل المصالح، سواء في مجالات الطاقة والأمن، أو الصناعة أو التكنولوجيا.

كما يبرز هذا التقارب كيف يسهم الاعتماد المتبادل في تقليص حالة اللايقين بين الدولتين من خلال تكثيف قنوات الحوار و آليات التنسيق المشترك,وهو ما يتجسد في تعدد الاتفاقية الثنائية واللجان المشتركة، ومنتديات الأعمال، ومشاريع الشراكة الطويلة المدى بين الجزائر وإيطاليا. وعليه فإن العلاقات الجزائرية الإيطالية تعكس نموذجا للعلاقة تعاونية تقوم على منطق رابح رابح، مما يسمح بتعزيز الاستقرار وتوسيع مجالات التعاون داخل الفضاء المتوسطي.

غير أن هذه الديناميكية المتصاعدة لا تعني غياب التحديات أو ضمان استمرارية هذا التقارب بصورة تلقائية، إذا يبقى مستقبل الشراكة الجزائرية-الإيطالية مرتبطا بمدى قدرة الطرفين على استثمار الفرص التي تتيحها البيئة المتوسطية، رغم ما تعرفه من تحولات وتحديات سياسية وأمنية واقتصادية، بما يسمح بتوسيع مجالات التعاون وترسيخ هذه الشراكة على المدى البعيد.

المبحث الثالث: آفاق العلاقات الجزائرية الإيطالية.

المطلب الأول: فرص تعميق الشراكة الإستراتيجية

1. البعد التاريخي والرمزي في بناء الثقة سياسية :

تستند العلاقات الجزائرية-الإيطالية إلى رصيد تاريخي ورمزي ساهم في بناء مستوى مرتفع من الثقة السياسية بين البلدين ,وذلك منذ الاستقلال، اذ أصبحت ذاكرة "إنريكو ماتي" نموذجا للتعاون القائم على احترام السيادة والشراكة المتوازنة مع إيطاليا . وفي هذا السياق، تعمد الدبلوماسية الجزائرية إلى إعادة توظيف هذا البعد الرمزي ضمن خطابها السياسي والاقتصادي المعاصر، من خلال إطلاق مشاريع تحمل هذا الاسم، وربط الشراكة الثنائية بسردية التعاون المتوسطي القائم على الاحترام المتبادل وعدم الهيمنة.

2. فرص تعميق الشراكة الاقتصادية والصناعية :

أصبحت الجزائر تمثل بالنسبة للشركات الإيطالية، سوقا واعدة في ظل التحولات الاقتصادية التي تقودها الدولة الجزائرية بهدف تقليص التبعية للمحروقات وتشجيع الإنتاج المحلي. وفي هذا الإطار، اتجه التعاون الجزائري الإيطالي نحو قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة تشمل الصناعات التحويلية الصناعات الميكانيكية، التكنولوجيا الصناعية، الاقتصاد الدائري، والصناعات الغذائية.

ويبرز مشروع ولاية تيميمون بالشراكة مع شركة Bonifiche Ferraresi" " كأحد أهم المشاريع الاستراتيجية في مجال الأمن الغذائي، حيث تقدر قيمته بحوالي 420 مليون يورو ,تهدف إلى إنتاج الحبوب والبقوليات وتقليص فاتورة الاستيراد، وتطوير الصناعات الغذائية الموجهة للتصدير. وتتجه العلاقات نحو مأسسة أعمق من خلال **"خارطة طريق 2025"**، والتي يشرف عليها مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري CREA,والكونفدرالية العامة للصناعة الإيطالية CONFINDUSTRIA لتحديد الأولويات الاستراتيجية المستقبلية.[138]

ويعكس هذا المشروع توجها جزائريا نحو استقطاب استثمارات إنتاجية مرتبطة بالأمن الغذائي ونقل الخبرة الزراعية الأوروبية. خاصة وان المؤشرات الحديثة تكشف عن بروز فرص حقيقية لتعميق هذه الشراكة، في ظل تسجيل نمو ملحوظ في الصادرات الزراعية والصناعة التحويلية، بمعدل يقارب 15%

[138] Amokrane H," Algérie-Italie, une coopération en nette progression".

من خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس بداية تحول تدريجي, ومن هذا المنطلق يمكن لإيطاليا أن تلعب دورا محوريا في دعمه[139].

وفي الاتجاه نفسه، من خلال منتدى الأعمال الجزائري الإيطالي لسنة 2025، تم توقيع أكثر من 20 اتفاقية تعاون شملت قطاعات كانت مهمشة سابقا ضمن العلاقات الثنائية، مثل إعادة تدوير الخردة، الصناعات الغذائية، الإقتصاد الدائري والتكوين المهني، كما تم إطلاق دراسة جدوى بقيمة تناهز 1 مليار دولار لإنشاء مصنع الحديد المختزل المباشر في إطار شراكة صناعية واسعة بين شركات جزائرية وإيطالية. [140]كما اتجه التعاون نحو الدعم البنية التحتية الرقمية من خلال مشروع الكابل البحري للبيانات بين اتصالات الجزائر وشركة " Telecom Italia Sparkle "وهو مشروع يعكس رغبة الطرفين في الانتقال نحو الإقتصاد الرقمي، وتعزيز الربط التكنولوجي داخل الفضاء المتوسطي.

ومن جهة أخرى، يشكل التكوين المهني ونقل الخبرة التقنية أحد أهم مجالات التعاون المستقبلي، حيث تم إطلاق مشاريع لإنشاء مدارس التكنولوجيا ومراكز التكوين المهني بإشراف إيطالي، ومن بينها مدارس متخصصة في الرخام والحجر الزخرفي ، بما يساهم في تكوين يد عاملة مؤهلة قادرة على دعم مسار التصنيع المحلي.

3. الشركات الإيطالية كفاعل في دعم التصنيع المحلي :

أصبحت الشركات الإيطالية تمثل أحد أهم أدوات تعميق الشراكة الاقتصادية بين البلدين، خاصة في ظل التوجه الجزائري نحو تشجيع التصنيع المحلي وتقليص الاعتماد على الواردات. وفي هذا السياق، تعد شركة GEFIT مثالا على التعاون الصناعي الإيطالي المرتقب في الجزائر , بالنظر إلى نشاطها في مجالات الأتمتة الصناعية وتصنيع القوالب وآلات التجميع، خاصة في قطاع صناعة السيارات والصناعات البلاستيكية.

---

[139] Taybi Abdullah,Benba Djelloul,and Seddiki Ahmed," Advancing International Trade and Integration into Global Value Chains:The Algerian European Partnership via Support and Development of a Diversified Economy", *journal of advanced economy research 10,*no.2(2025): 45.

[140] Saidi and Saidi," Algerian -Italian Relations", 329.

وفي إطار دراسة ميدانية، تم إجراء مقابلة مع السيد Giovanni Ghassano والسيد Gabriele Carmagnoli ,ممثلي شركة GEFIT,أكد أن مناخ الاستثمار في الجزائر يشهد تطورا إيجابيا، خاصة في ظل التقارب السياسي والاقتصادي المتزايد بين الجزائر وإيطاليا بعد التحولات الدولية الأخيرة في مجال الطاقة.

وأشار المبحوثان إلى أن العلاقات الثنائية تتجه نحو نموذج تعاون متعدد القطاعات يقوم على تبادل المصالح، حيث تستفيد الجزائر من الخبرة والتكنولوجيا الإيطالية، في حين تستفيد الشركات الإيطالية من فرص استثمار داخل السوق الجزائرية, كما أوضحا أن التوجه الحالي للحكومة الجزائرية نحو تشجيع الإنتاج المحلي واستيراد التكنولوجيا الصناعية، يفتح المجال أمام إقامة شراكات صناعية مهمة على المدى الطويل .

وأضاف ممثلا الشركة أن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة لتطوير علامات إنتاج محلية قادرة مستقبلا على التوجه نحو التصدير، معتبرين أن الاعتماد المفرط على المعدات الصينية قد يكون مكلفا من حيث الجودة والصيانة، وهو ما يجعل التعاون مع الشركات الإيطالية خيارا أكثر توازنا من حيث القرب الجغرافي والتكلفة.

وتكشف هذه المقابلة عن وجود تصور إيجابي لدى الفاعلين الاقتصاديين الإيطاليين تجاه السوق الجزائرية، كما تؤكد أن الشركات الإيطالية تسعى إلى تعزيز حضورها الصناعي في الجزائر، ضمن سياق تنافسي دولي متزايد، خاصة مع الصين وتركيا، ومن ثم يمكن اعتبار الشركات الإيطالية مثل **GEFIT** فاعلا أساسيا في دعم مسار التصنيع المحلي، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات الإنتاجية الجزائرية.[141]

4. التحول الطاقوي والهيدروجين الأخضر كأفق استراتيجي جديد :

يمثل التحول نحو الطاقات النظيفة أحد أهم مجالات التعاون المستقبلية بين الجزائر وإيطاليا، خاصة في ظل توجه الاتحاد الأوروبي نحو تنفيذ "الصفقة الخضراء الأوروبية"، وتقليص الانبعاثات الكربونية. وفي هذا الإطار، تمتلك الجزائر إمكانيات طبيعية هائلة في مجال الطاقة الشمسية تؤهلها لتكون فاعلا في إنتاج الهيدروجين الأخضر داخل المتوسط.

[141] Interview conducted with Mr. Gabriele Carmagnoli and Mr. Giovanni Grassano, Sales Engineers at GEFIT,during the Automotive Exhibition at SAFEX,Algiers, 2026.

وتسعى الجزائر من خلال هذا التعاون مع إيطاليا وشركائها الأوروبيين إلى تطوير مشاريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر (H2) وربطه بالشبكة الأوروبية للطاقة مثل مشاريع الأنابيب العابرة للصحراء، TSGP–Negal ومشاريع الربط الكهربائي. بالاضافة الى محاولة استغلال البنية التحتية للأنابيب و وجذب شركات كبرى مثل **Chevron، South Corridor، ENI**، لضمان وتعزيز مكانتها كمزود مستقر للطاقة والانتقال من مجرد مصدر للغاز الطبيعي إلى شريك إستراتيجي في إنتاج الطاقة النظيفة.[142]

كما تشير الدراسات الاستشرافية إلى أن تحسين آليات التجارة وتطوير الأطر التنظيمية من شأنه أن يرفع من أداء المبادلات التجارية بالنسبة قد تصل إلى 24%، [143]وهو ما يفتح آفاقا واعدة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين خاصة إذا تم توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية .وعليه، يمكن اختصار أهم النقاط حول فرص الجزائر وإيطاليا من تعميق الشراكة :

1. **فرص الجزائر:**
   - تفعيل أدواتها الدبلوماسية بما يخدم مصالحها الحيوية.
   - تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات.
   - نقل التكنولوجيا والخبرة الصناعية الإيطالية.
   - تطوير التصنيع المحلي، وزيادة الإدماج الصناعي.
   - استقطاب الاستثمارات الأوروبية
   - تعزيز الأمن الغذائي.
   - الاندماج في الاقتصاد الرقمي و الطاقوي الأوروبي.
   - تعزيز مكانتها الجيوسياسية داخل المتوسط وإفريقيا.
2. **فرص إيطاليا :**
   - ضمان أمنها الطاقوي وتقليص الاعتماد على روسيا.
   - تعزيز حضورها الاقتصادي في شمال إفريقيا.
   - تحويل الجزائر إلى بوابة نحو الأسواق الإفريقية.
   - توسيع استثمارات الشركات الإيطالية في القطاعات الصناعية والزراعية.
   - تعزيز موقعها كمركز أوروبي لتوزيع الطاقة.
   - مواجهة المنافسة الصينية والتركية داخل السوق الجزائرية.

---

[142]Serena Sandri,and others,"the European green deal,198.

[143] Abdullah, Djelloul. and Ahmed, "Advancing International Trade and Integration into Global Value Chains.P45.

ومن خلال ما تم التطرق إليه ,نستنتج أن العلاقات الجزائرية الإيطالية تتجه نحو بناء شراكة تتجاوز البعد الطاقوي لتشمل مجالات أكثر تنوعا، الصناعة ,التكنولوجيا ,الأمن الغذائي, للاقتصاد الرقمي، الطاقات المتجددة، الزراعة. وعليه هذه الديناميكية تعكس توجها واضحا للسياسة الخارجية الجزائرية نحو توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتحقيق مصالحها الوطنية.

و رغم المؤشرات الإيجابية التي تعرفها العلاقات الجزائرية-الإيطالية، فإن الانتقال إلى شراكة استراتيجية حقيقية يظل مرهونا بجملة من الشروط،[144]وفي هذا الإطار تلعب السياسة الخارجية الجزائرية دورا محوريا في الدفع نحو تحقيق هذه الشروط من خلال توجيه مسار العلاقات الثنائية بما يخدم أولوياتها الاستراتيجية.

[144] Saidi and Saidi," Algerian -Italian Relations", 330.

المطلب الثاني: تحديات الشراكة الجزائرية -الإيطالية.

رغم الديناميكية المتصاعدة التي تشهدها العلاقات الجزائرية الإيطالية خلال السنوات الأخيرة, إلا أنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات التي قد تحد من إمكانية تحولها إلى شراكة مستقرة. وترتبط هذه التحديات بعوامل داخلية تخص كلا الطرفين، إلى جانب متغيرات إقليمية ودولية مرتبطة بالتحولات السياسية في المتوسط والساحل، فضلا عن التغيرات التي يشهدها النظام الاقتصادي و الطاقوي العالمي.

أولا: التحديات البنيوية واختلال التوازن في العلاقات الثنائية

تظهر التوجهات الاستراتيجية لكل من الجزائر وإيطاليا في مختلف المجالات, على وجود فجوة لا يمكن فهمها إلا من خلال منطلقات السياسة الخارجية الجزائرية ,إذ تتحرك إيطاليا ضمن إطار أوروبي-أطلسي قائم على الحوكمة الليبرالية والتكامل المؤسسي, بحكم عضويتها في الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي. في حين أن الجزائر تتبنى مقاربة سيادية ترتكز على رفض التدخل الخارجي, و ذلك انطلاقا من عقيدتها الدبلوماسية.ولا يعكس هذا التباين مجرد اختلاف السياسات، بل يمثل اختلافا في تصور كل طرف لطبيعة العلاقات الدولية .[145]

كما يظهر هذا الاختلال بشكل أوضح في المجال الأمني والدفاعي, حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على روسيا كمصدر رئيسي للتسليح , بنسبة تتراوح بين 75% و80% من إجمالي وارداتها العسكرية[146].وفي المقابل, تظل إيطاليا منخرطة بالكامل في المنظومة الأمنية الغربية .

كما يجدر فهم المتغيرات الداخلية بالنسبة لإيطاليا,والتي تؤثر في توجهات سياستها الخارجية حيث عرفت الاخيرة منذ تسعينيات القرن الماضي تحولات عميقة تتعلق بالمشهد السياسي الداخلي، وذلك عقب انهيار النظام الحزبي التقليدي وصعود الأحزاب الشعبوية والقومية ذات الخطاب المرتبط بقضايا الأمن والهجرة والسيادة الوطنية,وهذا على غرار هشاشة السلطة التنفيذية وعدم الاستقرار الحكومي الذي يؤدي إلى غياب رؤية إستراتيجية ثابتة.[147]

كما لا تزال الكثير من الاتفاقيات بين إيطاليا والجزائر في إطار مذكرات تفاهم غير ملزمة مع غياب سكرتاريا دائمة أو مجلس استراتيجي مشترك يضمن الاستمرارية بعيدا عن تقلبات السياسة .

---

[145] Wouters, J., & Ovádek, M. (2020). Bilateral cooperation between the European Union and Mediterranean countries: An introduction to the institutional framework and key issues.(pp. 109–139). *Edward Elgar Publishing*. https://doi.org/10.4337/9781786432254.00017 .

[146] SIPRI. (2023). SIPRI Arms Transfers Database: Algeria. Stockholm International Peace Research Institute. https://www.sipri.org/databases/armstransfers

[147] Benammar, *Italy's Foreign Policy towards the Mediterranean Zone* ,p 100.

ثانيا: التحديات الاقتصادية

رغم الزخم الذي عرفته العلاقات الاقتصادية الجزائرية-الإيطالية، خاصة بعد الأزمة الروسية-الأوكرانية، فإن هذه الشراكة لا تزال تعاني من اختلالات هيكلية مرتبطة بطبيعة الإقتصاد الجزائري المعتمد بشكل أساسي على المحروقات.

فقد ظلت صادرات النفط والغاز تمثل ما بين 93% و95% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال العقود الماضية، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية. كما أن التجارة غير الطاقوية بين البلدين لا تزال محدودة نسبيا، حيث تراوحت قيمتها بين 5 و6مليارات يورو سنة 2023، مما يعكس استمرار هيمنة البعد الطاقوي على العلاقات الثنائية. [148]

وفي هذا السياق، تبرز كذلك إشكالية اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، باعتبارها أحد أبرز التحديات المرتبطة في مستقبل الشراكة مع إيطاليا والاتحاد الأوروبي، فالجزائر تسعى إلى إعادة هيكلة اقتصادها عبر تنويع القاعدة الإنتاجية، والانفتاح على الأسواق الدولية.غير أن هذا المسار يواجه عراقيل مرتبطة بضعف التنافسية و بطء الإصلاحات الاقتصادية، واستمرار الطابع الريعي للاقتصاد.

كما يشكل ضعف البيئة التحتية اللوجستية، وتعقيد البيئة القانونية والإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار، أحد أبرز العوائق التي تواجه المستثمرين الإيطاليين داخل السوق الجزائرية، وينعكس ذلك سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية وعلى قدرة الجزائر على استقطاب مشاريع صناعية ذات قيمة مضافة عالية. [149]

ثالثا: المنافسة الدولية وتعدد الشركاء

رغم التقارب الجزائري-الإيطالي، فإن الجزائر تتبنى سياسة خارجية قائمة على تنويع الشركاء الدوليين وعدم الارتهان لطرف واحد، وهو ما يخلق نوعا من المنافسة داخل السوق الجزائرية بين القوى الاقتصادية الدولية. وفي هذا السياق برزت الصين كفاعل اقتصادي رئيسي في الجزائر، خاصة في مشاريع البنية التحتية الكبرى، على غرار مشروع الطريق السيار شرق-غرب، الذي تجاوزت قيمة عقوده 7مليارات دولار، إضافة إلى توسع الحضور الصيني في مجالات البناء، النقل، والاتصالات[150].

---

[148] Saidi and Saidi," Algerian -Italian Relations", 331.

[149] Abdullah, Djelloul. and Ahmed, "Advancing International Trade and Integration into Global Value Chains.P37.

[150] Chatham House. (2020, December). Rebalancing Algeria's economic relations with China. Chatham House. https://www.chathamhouse.org/2020/12/rebalancing-algerias-economic-relations-china

ويمثل هذا التوسع تحديا مباشرا للشركات الإيطالية، خاصة أن الصين تقدم تمويلات ضخمة وتكاليف أقل مقارنة بالشركات الغربية، كما أن الجزائر تنظر إلى هذا التنوع في الشركاء باعتباره جزء من استراتيجياتها الرامية إلى تعزيز استقلالية قرارها الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، فإن العلاقات الجزائرية مع روسيا والصين تضيف بعدا تنافسيا في الشراكة مع إيطاليا، خاصة أن روما تسعى إلى ترسيخ موقعها كشريك اقتصادي و طاقوي للجزائر داخل المتوسط, في حين تتمسك الجزائر بمنطق التوازن وعدم الانحياز.

رابعا: التحديات الإقليمية والأمنية

أما على المستوى الإقليمي ,تشهد المنطقة المتوسطية والساحل الإفريقي حالة عدم استقرار, إذ أدت الأزمات المتصاعدة في ليبيا ومنطقة الساحل إلى خلق تهديدات أمنية مشتركة، دفعت البلدين إلى تعزيز التنسيق الأمني والسياسي.

غير أن هذا التعاون يصطدم أحيانا بتباين الرؤى بين الطرفين , خاصة فيما يتعلق بإدارة الأزمات الإقليمية في الجزائر، تتمسك بمبدأ الحلول السياسية ورفض التدخلات العسكرية والأجنبية, بينما تدعم إيطاليا – بحكم انتمائها للمنظومة الأوروبية و لأطلسية–المقاربات متعددة الأطراف، والتدخلات الدولية في بعض الحالات.[151]

ويبرز هذا التباين بشكل واضح في الملف الليبي، حيث تنظر الجزائر إلى الاستقرار الليبي باعتباره مسألة أمن قومي، وتعارض أي تدخل عسكري خارجي، في حين انخرطت القوى الأوروبية، ومنها إيطاليا، ضمن أطر دولية مختلفة لإدارة الأزمة الليبية. و هذا الاختلاف لا يعيق التنسيق فقط، بل يعكس حدود التوافق الاستراتيجي بين الطرفين، حيث تظل كل دولة متمسكة بعقيدتها الدبلوماسية الخاصة.[152]

[151] Zoubir, Y. H. (2022, September 28). Algeria's foreign policy in the Post Hirak Era (Issue Brief). Middle East Council on Global Affairs. Retrieved from: https://mecouncil.org/publication/algerias-foreign-policy-in-the-post-hirak-era /

[152] Ibid.,2022.

خامسا: الهجرة غير النظامية

تمثل الهجرة غير النظامية أحد أهم ملفات التي تؤثر على العلاقات بين ضفتي المتوسط، وعلى رأسها العلاقات الجزائرية-الإيطالية ,نظرا للموقع الجغرافي الذي يجعل الجزائر منطقة عبور للمهاجرين القادمين من دول الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، نحو أوروبا، خاصة إيطاليا وإسبانيا.[153]

وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل كبير بعد سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011,مما أدى إلى فتح مسارات جديدة للهجرة عبر ليبيا، بالتزامن مع تصاعد النزاعات المسلحة في الساحل الإفريقي. وتؤكد الإحصائيات خطورة هذه الظاهرة حيث بلغ عدد اللاجئين والنازحين قصرا عالميا حوالي 46.7 مليون شخص سنة 2014 ,بزيادة تقارب 11 مليونا مقارنة بالسنة السابقة [154]، وفقا لتقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما عبر أكثر من 219 الف مهاجر البحر الأبيض المتوسط سنة 2014,أي ما يعادل ثلاثة أضعاف العدد المسجل سنة 2011، الأمر الذي جعل إيطاليا واليونان وإسبانيا تتحول إلى نقاط عبور رئيسية للمهاجرين نحو أوروبا. [155]

وعلى المستوى الإنساني، أصبح البحر الأبيض المتوسط أحد أخطر مسارات الهجرة في العالم، حيث سجلت المنظمة الدولية للهجرة وفاة أكثر من 1700 شخص خلال الأشهر الأولى من سنة 2015 فقط، أثناء محاولات لعبور البحري. [156]

وفي مواجهة هذه الأزمة شددت دول الاتحاد الأوروبي ومن بينها إيطاليا, إجراءاته الأمنية من بينها منع رسو المهاجرين في بعض الموانئ، كما حدث في جزيرة سردينيا في عهد وزير الداخلية الإيطالي السابق، Roberto . بالإضافة الى اعتماد سياسات لإعادة توزيع المهاجرين، وتشديد الرقابة على شبكات التهريب، بما في ذلك تفتيش السفن وتدميرها قبالة السواحل الليبية، و يندرج ذلك ضمن الأجندة الأوروبية للهجرة لسنة 2015

أما بخصوص الجزائر، تتبنى مقاربة تقوم على الربط بين الأمن والتنمية، وترفض المعالجات الأمنية الأحادية، حيث تدعو إلى تنسيق إقليمي يشمل الجزائر وإيطاليا وتونس وليبيا، يقوم على تقاسم المسؤوليات ومعالجة الأسباب العميقة للهجرة، خاصة الفقر، النزاعات وعدم الاستقرار في الساحل الإفريقي.

---

[153] Houda H.,"Algérie-Italie" .

[154] UNHCR, *Global Trends 2014* (Geneva, 2015), 2.

[155] European Commission, *Migration in Europe* (2015), 14.

[156] International Organization for Migration, *Mediterranean Arrivals* (2015).

وتعكس هذه المعطيات أن أمن الضفتين مترابط بشكل وثيق حيث أي اختلاف في الجنوب سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي يؤدي إلى تصاعد و تدفق الهجرة نحو الشمال مما يكرس مفهوم "الأمن المشترك" [157].والتشديد على أن العلاقات بين دول الضفتين يجب أن تقوم على منطقة التعاون باعتبار الأمن حالة تبادلية ,حيث يشكل خطر فشل دول جنوب وظهور الدول الهشة، إلى جانب التهديدات اللامتماثلة، مصدر قلق رئيسي للأمن الإقليمي لكلا الطرفين.

سادسا: تحديات التحول الطاقوي والاقتصاد الأخضر

رغم المكانة المحورية التي يحتلها الغاز الطبيعي في العلاقات الجزائرية الإيطالية، فإن التحولات العالمية نحو الإقتصاد الأخضر تمثل تحديا استراتيجيا ومستقبل هذه الشراكة. فالاتحاد الأوروبي يتجه تدريجيا نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري في إطار الصفقة الخضراء الأوروبية، وهو ما قد يؤدي مستقبلا إلى تراجع الطلب على الغاز الطبيعي .كما تواجه الجزائر منافسة متزايدة من دول متوسطية أخرى مثل ليبيا وشرق المتوسط، التي تسعى بدورها إلى تعزيز موقعها كمورد للطاقة نحو أوروبا.[158]

وفي ضوء ما سبق, يتضح أن الشراكة الجزائرية الإيطالية تتطور ضمن بيئة تتسم بتشابك المصالح وتعدد التحديات، فرغم ما تشهده العلاقات الثنائية من ديناميكية متزايدة، خاصة في مجال الطاقة والاستثمار والتعاون الأمني، فإنها تظل متأثرة بجملة من العوامل المرتبطة بالتحولات الجيوسياسية في منطقة المتوسط و التحديات الأمنية المشتركة المرتبطة بالهجرة غير النظامية وعدم الاستقرار في منطقة الساحل.ومن ثم، فإن مستقبل هذه الشراكة يبقى مرتبطا بقدرة الطرفين على التكيف مع هذه المتغيرات، وتطوير آليات التعاون التي تحقق المصلحة الوطنية لكلا الطرفين.

---

[157] Hakim El Karoui et François Gauzére-Mazauric, « pour un réalisme migratoire : une nouvelle stratégie en Méditerranée »,*Le Grand Continent* , 30 septembre 2025,https://legrandcontinent.eu/fr/2025/09/30/pour-un-realisme-migratoire-une-nouvelle-strategie-en-mediterranee.

[158] Serena Sandri,and others,"the European green dea220,

نتائج الفصل الثالث :

- تظهر نتائج هذا الفصل أن تطور العلاقات الجزائرية-الإيطالية لم يكن نتاجا لعوامل اقتصادية ظرفية فقط، بل جاء انعكاسا مباشرا لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية التي تقوم على مبدأ تنويع الشركاء والحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية. وفي المقابل العلاقات الجزائرية-الإيطالية تأثرت بتلك التوجهات اضافة إلى التحولات البيئية الإقليمية والدولية الراهنة.

- كما بينت الدراسة أن البعد التاريخي لعب دورا محوريا في بناء الثقة السياسية بين البلدين، إذ ساهم الموقف الإيطالي والدور الذي لعبه أنريكو ماتي في ترسيخ صورة إيجابية لإيطاليا داخل الذاكرة السياسية الجزائرية، وقد انعكس هذا الإرث التاريخي على طبيعة العلاقات الثنائية ,التي تتميز بدرجة عالية من الاستقرار مقارنة بعلاقات الجزائر مع بعض القوى الأوروبية الأخرى، وهو ما سمح ببناء شراكة تقوم على منطق الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

- وأثبتت الدراسة أن الفضاء المتوسطي شكل المجال الجيوسياسي الحاكم العلاقات الجزائرية-الإيطالية، حيث تنظر إيطاليا إلى استقرار الضفة الجنوبية للمتوسط باعتباره امتدادا مباشرا لأمنها القومي، في حين ترى الجزائر في المتوسط مجالا حيويا لإعادة تموضعها الإقليمي والدولي. ومن ثم، أصبحت العلاقات الثنائية تتجاوز الإطار الثنائي التقليدي لتندرج ضمن تفاعلات أوسع مرتبطة بأمن المتوسط والهجرة والطاقة والاستقرار الإقليمي.

- كما أظهرت النتائج أن أزمة الطاقة الأوروبية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، شكلت نقطة تحول استراتيجية في العلاقات الثنائية، حيث ارتفعت الأهمية الجيوسياسية للجزائر بالنسبة لإيطاليا باعتبارها موردا موثوقا للطاقة. وقد أدى ذلك إلى انتقال العلاقات الى مستوى تعاون جديد ,خاصة بعد توقيع اتفاقيات في مجالات الغاز والهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة، بما يعكس تحول الجزائر من مجرد مصدر للطاقة إلى فاعل أساسي في معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي.

- وفي المقابل، أظهرت الدراسة أن العلاقات الجزائرية-الإيطالية ما تزال تواجه تحديات بنيوية، واستراتيجية حد من تحولها إلى شراكة متكاملة وأكثر استدامة. ومن أبرز هذه التحديات البيئة الداخلية لكلا الطرفين إضافة إلى المنافسة الدولية المتزايدة في المتوسط. كما كشفت النتائج عن وجود تباين في المرجعيات الاستراتيجية للطرفين، حيث تتحرك إيطاليا ضمن إطار أوروبي-أطلسي قائم على التكامل المؤسسي، بينما تتمسك الجزائر بعقيدة دبلوماسية قائمة على السيادة وعدم الانحياز ورفض التدخل

الخارجي، وهذا قد يؤثر على حدود التعاون السياسي والأمني، خاصة في القضايا المرتبطة بالهجرة والأزمات الإقليمية.

- وأثبتت الدراسة كذلك أن مستقبل الشراكة الجزائرية-الإيطالية سيظل مرتبطا بمدى قدرة الجزائر على إنجاح اصلاحاتها الاقتصادية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتسريع الانتقال نحو اقتصاد متنوع. ونجاح إيطاليا في تثبيت حضورها داخل المتوسط وإفريقيا سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على بناء شراكة متوازنة ومستدامة مع الجزائر، تقوم على المصالح المتبادلة بعيدا عن منطق التبعية.

- وفي ضوء ما سبق، يمكن القول أن العلاقات الجزائرية-الإيطالية تتجه نحو بناء نموذج متوسطي جديد للتعاون، يقوم على الترابط بين الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا، ما يعكس تحولا تدريجيا في طبيعة العلاقات الدولية داخل الفضاء المتوسطي. كما تؤكد الدراسة أن السياسة الخارجية الجزائرية لعبت دورا محوريا في إعادة تشكيل هذه العلاقات وتوجيهها نحو شراكة أكثر استقلالية وتوازنا، وهو ما يجعل الجزائر فاعلا إقليميا محوريا في معادلة المتوسط وإفريقيا خلال المرحلة المقبلة.

خاتمة

خاتمة

تأسيسا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة, يتضح أن السياسة الخارجية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة شهدت ديناميكية متجددة ارتبطت بإعادة ترتيب الأولويات وتطوير أدوات الفعل الخارجي بما يتلاءم مع التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي والإقليمي، ولم يكن هذا التحول تعبيرا عن قطيعة مع المرجعية التقليدية للدبلوماسية الجزائرية، بل جسد مسارا يجمع بين الاستمرارية والتكيف, إذا حافظت الجزائر على المبادئ المؤسسة لسياستها الخارجية التي شكلت هوايتها منذ الاستقلال، مع إعادة توظيفها بما يخدم مصالحها الوطنية .وقد فرضت طبيعة الموضوع الجمع بين البعدين النظري والتطبيقي لفهم الكيفية التي أعادت بها الجزائر توجيه أدوات سياستها الخارجية ، ومدى انعكاس ذلك على مستوى علاقاتها مع إيطاليا، باعتبارها أحد أهم الفاعلين الأوروبيين في الضفة الشمالية للمتوسط.

كما كشفت الدراسة أن الفضاء المتوسطي اكتسب مكانة متقدمة ضمن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة في أعقاب التحولات التي أفرزتها الحرب الروسية-الأوكرانية وما نتج عنها تداعيات على أمن الطاقة الأوروبي. فقد تحول المتوسط الى فضاء حيوي تتقاطع داخله رهانات الطاقة والاستثمار والأمن البحري، والهجرة غير النظامية، والاستقرار الإقليمي, الأمر الذي دفع الجزائر إلى تكثيف حضورها الدبلوماسي وتوسيع نطاق تفاعلاتها مع مختلف الفاعلين المتوسطيين في محاولة لاستثمار الفرص التي تتيحها التحولات الراهنة من خلال تبني مقاربة أكثر مرونة و فاعلية في إدارة علاقاتها الخارجية, تقوم على تنويع الشراكات, الاستقلالية في اتخاذ القرار، وتجنب منطق الاصطفاف بين القوى الكبرى. كما برز توجه نحو ترسيخ الدبلوماسية الاستباقية القائمة على المبادرة والمشاركة الفاعلة في القضايا الإقليمية والدولية، بدل الاكتفاء بردود الفعل تجاه التطورات المحيطة.

وفي هذا السياق، أكدت نتائج الدراسة من خلال تحليل مسار العلاقات الجزائرية الإيطالية خلال فترة محل الدراسة, تبين أن توجهات السياسة الخارجية الجزائرية كان لها أثر مباشر وواضح في إعادة تشكيل طبيعة هذه العلاقات وتوسيع مجالاته، فقد ساهمت المقاربة القائمة على تنويع الشراكات الخارجية في خلق ظروف ملائمة لتطوير التعاون مع إيطاليا، خاصة في ظل التقارب المتزايد في مصالح الاقتصادية والطاقوية بين البلدين، ولم يعد التعاون مقتصرا على قطاع المحروقات، كما كان في مراحل سابقة، بل امتد ليشمل الاستثمار والصناعة، و التعاون الثقافي والأكاديمي والتكنولوجي بالإضافة الى التنسيق السياسي بشأن عدد من القضايا الإقليمية.

كما كشفت الدراسة أن أزمة الطاقة الأوروبية شكلت فرصة بالنسبة للجزائر،حيث أعادت إبراز الأهمية الجيوسياسية لدورها كمورد موثوق للطاقة بالنسبة للأسواق الأوروبية، وفي مقدمتها السوق الإيطالية، وقد منح ذلك للجزائر هامشا أوسع للتحرك الدبلوماسي وساهم في تعزيز مكانتها كشريك استراتيجي بالنسبة لإيطاليا، ومن ثم، فإن تطور العلاقات الجزائرية الإيطالية خلال الفترة المدروسة جاء نتيجة تفاعل مجموعة من المحددات السياسية والاستراتيجية التي ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية في وتوجيهها واستثمارها.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرضية الأولى التي انطلقت من أن السياسة الخارجية الجزائرية تستند إلى مجموعة من الثوابت التاريخية المحددة لسلوكها الخارجي. فقد أظهرت المعطيات أن هذه الثوابت ما تزال تشكل الإطار المرجعي للدبلوماسية الجزائرية غير أن طريقة توظيفها، أصبحت أكثر مرونة وانسجاما مع متطلبات البيئة الدولية الجديدة، فالجزائر لم تتخلى عن مبادئها التقليدية، وإنما أعادت تكييفها بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من الفعالية في الدفاع عن مصالحها الوطنية والإقليمية.

كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية المتعلقة بتزايد الأهمية الاستراتيجية للفضاء المتوسطي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية.وقد أظهرت مختلف المؤشرات أن المتوسط أصبح يشكل أحد أهم المجالات الحيوية للحركة الدبلوماسية الجزائرية نظرا لما يحتويه من رهانات, كما ساهمت التحولات الدولية الأخيرة في إعادة الاعتبار لهذا الفضاء بوصفه أحد المراكز الرئيسية للتنافس الجيوسياسي العالمي وهو ما دفع الجزائر إلا تعزيز حضورها و تحركاتها الدبلوماسية داخله.

أما الفرضية الثالثة، فقد أكدت الدراسة صحتها من خلال إثبات وجود علاقة تأثير واضحة بين توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وتطور العلاقات الجزائرية-الإيطالية خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2025.فقد أظهرت النتائج أن تطور هذه العلاقات لم يكن منفصلا عن التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية ,بل جاء انعكاسا مباشرا لقدرة الجزائر على توظيف موقعها الجغرافي ومواردها الطاقوية و أدواتها الدبلوماسية في تعزيز مكانتها داخل المعادلة المتوسطية.

ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن العلاقات الجزائرية الإيطالية لا يمكن تحليلها بمعزل عن البيئة المتوسطية التي تشكل الإطار الجيوسياسي الحاضن لها, إذ ساهمت التحديات المشتركة المرتبطة بالأمن والهجرة والطاقة والاستقرار الإقليمي في تعزيز الحاجة إلى التنسيق والتعاون بين البلدين، كما جعلت من المصالح المتبادلة عنصرا أساسيا في استمرارية هذه الشراكة.

وفي مستوى أعمق من التحليل، تكشف الدراسة أن التجربة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة تعكس تحولا مهما في طبيعة ممارسة السياسة الخارجية, فبينما كانت الدبلوماسية الجزائرية في مراحل سابقة تركز بصورة أكبر على الأبعاد السياسية والأمنية، أصبحت اليوم أكثر اهتماما بتوظيف الأدوات الاقتصادية والطاقوية كوسائل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة و أحد أهم أدوات التأثير الخارجي، خاصة في ظل تنامي أهمية أمن الطاقة في العلاقات الدولية المعاصرة

كما تسمح نتائج الدراسة بالقول إن الجزائر نجحت نسبيا في استثمار التحولات الدولية الراهنة لتعزيز موقعها داخل الفضاء المتوسطي، إلا أن هذا النجاح يبقى مرتبطا بقدرته على تحويل المكاسب الظرفية إلى مكاسب استراتيجية طويلة المدى. فالتطور الحالي في العلاقات الجزائرية الإيطالية يوفر فرصا مهمة لتعزيز الشراكة الثنائية، غير أن استدامة هذه الفرص تظل مرهونة بقدرة الطرفين على توسيع مجالات التعاون خارج قطاع الطاقة، وتطوير مشاريع اقتصادية واستثمارية قادرة على ضمان استمرارية المصالح المشتركة.

وفي المقابل, لا تزال هذه الشراكة تواجه جملة من التحديات المرتبطة بطبيعة البيئة المتوسطية ذاتها، حيث يشهد الإقليم تنافسا متزايدا بين القوى الدولية والإقليمية على النفوذ والموارد وممرات الطاقة,كما أن اختلاف المرجعيات الاستراتيجية للطرفين قد يفرز أحيانا حدودا معينة على مستوى التنسيق السياسي و الامني في بعض القضايا الإقليمية والدولية. فبينما تنتمي إيطاليا إلى المنظومة الأوروبية والأطلسية، تتمسك الجزائر بمقاربة تقوم على عدم الانحياز، ورفض التدخلات الخارجية، وهو ما قد ينتج تباينات في المواقف تجاه بعض الملفات.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن مستقبل العلاقات الجزائرية-الإيطالية مرشح لمزيد من التطور، إذا ما تمكن الطرفان من استثمار الرصيد السياسي والاقتصادي الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة. كما تبدو فرص التعاون واعدة في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين ألاخضر، والصناعة، والتحول الرقمي، والأمن البحري، والربط اللوجيستي، وهي مجالات من شأنها أن تمنح هذه العلاقات بعدا استراتيجيا أكثر استدامة.

وأخيرا، تفتح هذه الدراسة المجال أمام مسارات بحثية جديدة يمكن أن تسهم في فهم أعمق للتحولات التي تعرفها السياسة الخارجية الجزائرية في المرحلة الراهنة، ومن بين هذه المسارات دراسة مستقبل الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية في ظل التحول نحو الطاقات النظيفة وتحليل مكانة الجزائر في الاستراتيجية المتوسطية الأوروبية الجديدة، إضافة إلى دراسة آفاق الشراكة الجزائرية-الأوروبية في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، كما يمكن توسيع البحث مستقبلا نحو دراسات مقارنة بين العلاقات الجزائرية-الايطالية و العلاقات الجزائرية مع قوى متوسطية أخرى، بما يسمح بفهم أكثر شمولا لموقع الجزائر ودورها داخل المعادلة المتوسطية المعاصرة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

➢ المصادر :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور الجزائر لسنة 2020 الجزائر: الجريدة الرسمية,2020.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية."مخطط عمل الحكومة." 2021.https://tinyurl.com/3vv5p895.
3. رئاسة الجمهورية الجزائرية".البيان الختامي المشترك للقمة الجزائرية الإيطالية".الجزائر: يوليو 2022.https://mfa.gov.dz/ar
4. رئاسة الجمهورية الجزائرية."برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون" الجزائر, 2019.https://www.el-mouradia.dz/ar/home .
5. وزارة الشؤون الخارجية." بيانات رسمية حول إعادة تنظيم العمل الدبلوماسي الجزائري." 2020-2024.https://mfa.gov.dz/ar.

➢ الكتب

1. احمد هارون،علي. *أسس الجغرافية السياسية. القاهرة*: دار الفكر العربي،1998.
2. بانياتوا،برونا .*إيطاليا وحرب الجزائر 1954-1962* .ترجمة دار دحلب.الجزائر:منشورات دحلب، 2017.
3. بن عنتر ،عبد النور. *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*. الجزائر :المكتبة العصرية، 2005.
4. بوحوش ,عمار. *التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962* .بيروت: دار الغرب الإسلامي,1997.
5. بوصوف، عبد الرزاق. *دبلوماسية الجزائر في العصر الحديث*. الجزائر: دار الكتب الوطنية, 2010.
6. دوغين،الكسندر.*أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي*.ترجمة: عماد حاتم. لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004 .
7. لعقاب، محمد. *بوتفليقة والسياسة الخارجية: البراغماتية بدل الثورة*. الجزائر: منشورات الشهاب,2009.

➢ المقالات العلمية

1. بلقرشي،ايمان."المقاربات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط: المجال الحيوي والموارد". *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 08 ,العدد1(2021)،ص 392-415.
2. زكري،مريم."محددات السياسات الأوروبية تجاه دول الجوار".*مجلة الفكر المتوسطي* 13,العدد 2(2024),ص 244.
3. زيتوني,محمد."التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية 2019- 2023".*المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية* 08، العدد 02(2024): ص 483-501.
4. صايج,مصطفى."التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*,العدد 02(2016),ص32.
5. طيبي انس،بن سادات نصر الدين".دور سياسة الجوار في استقرار دول البحر المتوسطي آفاق ورهانات."*مجلة الفكر المتوسطي* ,14العدد 01 (2025),ص320.
6. قلواز وغربي,محمد."السياسات والآليات الأور والمتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي".*مجلة العلوم القانونية والسياسية* 9, العدد 1(2018)، ص330-345.
7. مالشيفا،دينا."روسيا في البحر الأبيض المتوسط: الجغرافيا السياسية والمصالح المعاصر"*مجلة الشؤون الدولية الروسية*، العدد 11 (2015). https://interaffairs.ru/jauthor/material/1404
8. مجدوب،عبد المؤمن."طبيعة العلاقات الاوروميتوسطية:المفاهيم،الدلالات،المحددات".*مجلة تحولات*،العدد الاول(2018) ,ص111-149.

➢ اطروحات دكتوراة

1. بن فليس، أحمد."السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962." أطروحة دكتوراه,جامعة الجزائر، 1986.
2. عابد،شريط."مسار التعاون الأوروبي المتوسطي دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطي: حالة دول المغرب العربي." أطروحة دكتوراه ,جامعة الجزائر، 2011.
3. العايب، سليم. "السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في تحول المنطلقات والأدوار." أطروحة دكتوراه ,جامعة الجزائر 3, 2019-2020.

➢ **المواقع الالكترونية و الاعلامية:**

1. الجزائر اليوم," ملخص البرنامج الانتخابي للمترشح عبد المجيد تبون التزاماتي الأربع وخمسون (54) ."الجزائر اليوم,بتاريخ 9-11-2019,تاريخ الاطلاع:24-12-2025,https://www.aljazairalyoum.dz.
2. حبلا. أمين.“رصاص دول الإيكواس يقرع أبواب نيامي.. هل تتدخل دول غرب أفريقيا عسكريا في النيجر لإعادة بازوم إلى السلطة؟.”الجزيرة.4 اوت 2023,تاريخ الاطلاع:28فيفري2026 https://shorturl.at/Dsy0H.
3. لحياني،عثمان."تبون يجري أكبر حركة تغييرات دبلوماسية ويعين 7 مساعدين لوزير الخارجية." العربي.5 سبتمبر, 2021 .https://www.alaraby.co.uk/politics.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

➢ المصادر :

1. Constitution of the People's Democratic Republic of Algeria, 2020, art.91.
2. Eni,Eni in Algeria: Historical Overview and Future Prospects(Rome:Eni Press, 2023).
3. European Commission, *Migration in Europe* (2015), 14.
4. European Commission, *REPowerEU Plan*, COM(2022) 230 final, Brussels, 2022.
5. International Crisis Group,*Turkey Wades into Libya's Troubled Waters,*Report No.257 (Europe & Central Asia),30 April 2020.https://icg-prod.s3.amazonaws.com/257-turkey-libya-troubled-waters.pdf
6. International Organization for Migration, *Mediterranean Arrivals* (2015).
7. Ministère de l'Énergie et des Mines."Partenariat stratégique entre l'Algérie et l'union européenne dans le domaine de l'énergie." 11 octobre 2022.
8. Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation."Italy–Algeria Business Forum: Over 250 Italian and 140 Algerian companies participate."July 23,2025.https://www.esteri.it/en/sala_stampa/archivionotizie/comunicati/2025/07/forumimprenditoriale-italia-algeria
9. Ministry of Foreign Affairs."Speech by Minister of State Ahmed Attaf at the press conference on the Algerian diplomatic activity."Algeria, December 30, 2024, https://www.youtube.com/watch?v=-cmWP6OL-Zs.
10. Presidency of the Republic."Déclaration conjointe sur le partenariat stratégique entre l'Algérie et l'Italie."Algeria,2022.https://www.el-mouradia.dz
11. SC Report, "In Hindsight: Applying to be a Member of the UN: The Palestinian Case ", 2024, https://bit.ly/4cuWc3T.
12. SC Report, "Western Sahara: Vote on a Draft Resolution Renewing MINURSO's Mandate ", October 31, 2024. https://bit.ly/440VDfF .
13. SIPRI, *Military expenditure Database,* Stockholm International Peace Research Institute, Accessed in December 2025.
14. SIPRI. (2023). SIPRI Arms Transfers Database: Algeria. Stockholm International Peace Research Institute. https://www.sipri.org/databases/armstransfers
15. Sonatrach/Eni. (2025, July 23). SONATRACH and Eni sign a memorandum of understanding in the field of hydrocarbons, energy transition and renewable energies. https://sonatrach.com/en/sonatrach-and-eni-sign-a-memorandum-of-understanding-in-thefield-of-hydrocarbons-energy-transition-and-renewable-energies/

16. The Republic of Turkey Directorate of Communications."Algeria-Türkiye Trade Volume Hits 6.3 Billion USD in 2023".2024. https://www.iletisim.gov.tr/english/dis_basinda_turkiye/detay/algeria-turkiye-trade-volume-hits-6.3-bln-usd-in-2023 .
17. UNHCR, *Global Trends 2014* (Geneva, 2015), 2.
18. United Nations Geospatial Information Section, "Algeria," accessed 2025, https://urls.fr/B7I9PM.

➢ **الكتب**

1. Bichara, Khider.*L´Europe et la Méditerranée : Géopolitique de la proximité*.Paris: L'Harmattan,1995.
2. Boniface,Pascal.*La géopolitique*, Paris : institut de relations internationales et stratégique, 2011.
3. Buzan,Barry. *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*.2nd edition.An imprint of Pearson Education,1991.
4. Lacoste,Yve. *Géopolitique de la Méditerrané*.Paris: Armand Colin,2006.
5. Mezran andVarvelli.*Foreign Policy in North Africa*.Washington DC:Atlantic Council, 2017.
6. Telo,Mario.*Relations Internationales: Une Perspective Européenne*.Belgique : Université de Bruxelles I, 2010.

➢ **المقالات العلمية:**

1. Abdel Ghaffar,Adel and L.Jacobs,Anna."China and the Mediterranean : implications of expanding Sino-North Africa Relations*."Booking institution*,July 2020. https://www.brookings.edu/articles/china-in-the-mediterranean-implications-of-expanding-sino-north-africa-relations.
2. Abdullah,Taybi and others." Advancing International Trade and Integration into Global Value Chains:The Algerian European Partnership via Support and Development of a Diversified Economy." *journal of advanced economy research 10*,2(2025): 45.
3. Ainouche,O." The Algerian Agency for International Cooperation for Solidarity and Development: A Reading into the Elements of Activating Algeria's Economic Diplomacy in Africa." *Academic Researcher Journal in Legal Sciences* 04, 2(2021):40-52.
4. Belkaïd,Akram."la Diplomatie Algérienne A la Recherche de son Age D'or." *Politique Etrangère*,2(2009) :337-344.https://doi.org/10.3917/pe.092.0337.

5. Benammar, Rima."*Italy's Foreign Policy towards the Mediterranean Zone :Case Study:Immigration to Europe since 2000."*Doctoral thesis,Algiers 3 University ,2024,p 115.
6. Boubaker, Fadia, and Djaouida Hamzaoui. "Algeria and Energy Security Diplomacy in the Mediterranean: Between Stability and Change." *Laboratory Studies on Colonial Massacres*, University of Mohamed Lamine Debaghine Sétif 2. Published April 15,2024.
7. Chena, Salim."La Résilience Algérienne." *Les Cahiers de L'Orient* ,128 (2017):p25–36. https://doi.org/10.3917/lcdlo.128.0025.
8. Chevalier, Jean-Marie."*Enjeux énergétiques en Méditerranée."* (Paris: Centre de Géopolitique de l'Énergie et des Matières Premières, Université Paris IX Dauphine, octobre 2019), 49.
9. Darbot-Trupiano,Stéphanie,"le partenariat euro-méditerranéen: une tentative d'intégration maladroite."*l'Espace Politique, 2,2007,para 42. https://journals.openedition.org/espacepolitique/844?lang=en#tocto2n8*
10. El Karoui,Hakim et Gauzére-Mazauric,François."pour un réalisme migratoire : une nouvelle stratégie en Méditerrané."*Le Grand Continent* , 30 septembre 2025,https://legrandcontinent.eu/fr/2025/09/30/pour-un-realisme-migratoire-une-nouvelle-strategie-en-mediterranee.
11. H,Houda."Algérie-Italie: Merad, les relations algéro-italiennes connaissent une dynamique remarquable.*"l'écho d'Algérie*,2025,https://lechodalgerie.dz/algerie-italie-merad-les-relations-algero-italiennes-connaissent-une-dynamique-remarquable.
12. Hachani ,Fatma Zahra and Toufik." Algerian foreign policy under President Tebboune: Reviving Traditional Role in a changing World." *Algerian Review of Security and Development* 15, 01(2026):199.
13. Hache,Emmanuel et autres."Passages stratégiques maritimes et sécurité énergétique européenne : bouleversements géopolitiques et stratégies de mitigation."*IRIS*, juillet 2025,https://www.iris-france.org/passages-strategiques-maritimes-et-securite-energetique-europeenne-bouleversements-geopolitiques-et-strategies-de-mitigatio/
14. Hallal, Amina."La sécurité énergétique en Méditerranée : défis et enjeux," *Recherches Juridiques et Politiques* 6, no. 1 (juin 2021): 602–618.
15. Joulani,A. "The 'Algiers Declaration' and the Opportunities for Achieving Palestinian Reconciliation." *Waraqat Siasat* (Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, November 2022).

16. K. J,Holsti.“National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy.” *International Studies Quarterly 14*, 3 (1970): 233. https://doi.org/10.2307/3013584.

17. Mackinder,Halford J.”The Geographical Pivot of History.”*The Geographical Journal 23*, 4(April 1904): 421-422.

18. Mohammedi, Adlen."Conquêtes et concessions russes en Afrique du Nord et au Moyen-Orient : une politique compartimentée." *IRIS*, 15 octobre 2025.https://www.iris-france.org/conquetes-et-concessions-russes-en-afrique-du-nord-et-au-moyen-orient-une-politique-compartimentee/

19. Morin,Edgar.”Penser la Méditerranée et méditerranéiser la pensé.”*Cconfluences Méditerranée*,28, hiver (1998-1999). P35.

20. Randle, Robert F. “Theory of International Politics, by Kenneth N. Waltz.” *Political Science Quarterly* 95, 1 (January 1, 1980): 136–37, https://doi.org/10.2307/2149594.

21. Robert A. Mortimer, “Algerian Foreign Policy: From Revolution to National Interest.” *Journal of North African Studies 20*, 3 (2015): 466–482.https://doi.org/10.1080/13629387.2014.990961.

22. Saidi,Yahia and Ahlam.” Algerian -Italian Relations : From Economic Corporation to the Prospect of Strategic Partnership.” *Economic Research Review* 13 ,2 (2025): 320.

23. Sandri,S and others.” the European green deal : challenges and opportunities for the southern Mediterranean.”*mediterranean politics 30* ,1(2023): 198.

24. Sanguini,Armando.” Alger and Italia: a new era scattered with challenges.”*ISPI Report* (2016): 12.

25. TanchumMichael.”Libya Energy ,and the Mediterranean’s New Great Game.”*Elcano Royal Institute*,23 September 2020.https://media.realinstitutoelcano.org/wp-content/uploads/2021/11/ari110-2020-tanchum-libya-energy-and-the-mediterraneans-new-greatgame.pdf

26. Wouters, J., & Ovádek, M. (2020). “Bilateral cooperation between the European Union and Mediterranean countries: An introduction to the institutional framework and key issues”.*Edward Elgar Publishing*,(pp. 109–139). https://doi.org/10.4337/9781786432254.00017 .

27. Yahia H,Zoubir et Lounnas,Djallil.“L’Algérie face à l’arc des menaces en Libye et au Mali.”The Maghreb Review 44, 1(2019) :58-90.

28. Yahia H,Zoubir."Algeria’s Foreign Policy in the Post Hirak Era." *Middle East Council on GlobalAffairs*,2023.https://mecouncil.org/publication/algerias-foreign-policy-in-the-post-hirak-era

29. Yahia H,Zoubir.“Algeria’s Foreign Policy in the Twenty-First Century.”*Journal of North African Studies 15*, 2(2010):169-171.

30. Yahia H,Zoubir.”Chinese relations with the Maghreb the leading role of Algeria.” *confluences Méditerranée*,109(2019).p. 91-103.https://doi.org/10.3917/come.109.0091.

31. Zafar,Javed.“Geopolitics of Mediterranean Region.” *Indonesian Journal of International Relations* 8, 2 (2024): 505–526.

➢ **المواقع الالكترونية و الاعلامية:**

1. Algérie Press Service, “L'Algérie adoptera une politique étrangère dynamique et proactive“,February 10, 2020, https://www.aps.dz/algerie/101415-pland-action-du-gouvernement-l-algerie-adoptera-une-politique-etrangere-dynamique-et-proactive.

2. Algérie-Italie: 9 milliards d'euros d'échanges commerciaux en huit mois." *Algérie Éco*, 11 décembre" 2025.https://algerie-eco.com/2025/12/11/algerie-italie-9-milliards-deuros-dechanges-commerciaux-en-huit-mois

3. Amokrane H,” Algérie-Italie, une coopération en nette progression” , *journal économique, article (avril 2026)*,https://www.horizons.dz/2025/03/algerie-italie-une-cooperation-en-nette-progression

4. Encyclopaedia Britannica, "Algeria - Economy," last modified March 5, 2026, accessed May 16, 2026, https://www.britannica.com/place/Algeria/Economy .

5. France 24, “REPLAY- Allocation du président algérien Abdelmadjid Tebboune [Speech by Algerian President Abdelmadjid Tebboune],” YouTube, December 19, 2019, https://www.youtube.com/watch?v=H5w8aiV2GKg.

6. Hicham.” l’étal et la Guerre d’Algérie: une amitié historique, ” *Algérie360,* 6 juillet 2017,https://www.algerie360.com/litalie-et-la-guerre-dalgerie-une-amitie-historique

7. House,Chatham.”Rebalancing Algeria’s economic relations with China.”(2020, December).https://www.chathamhouse.org/2020/12/rebalancing-algerias-economic-relations-china

8. Vie Publique (France), ”Méditerranée : quel avenir à l’horizon 2050 ?”,2025,https://www.vie-publique.fr/en-bref/296928-mediterranee-quel-avenir-lhorizon-2050.

➢ **المقابلات :**

1. Entretien réalisé par courrier électronique avec M. Monteforte, acteur économique italien actif en Algérie, dans le cadre de cette recherche, (10 Avril 2026).

2. Interview conducted with Mr. Gabriele Carmagnoli and Mr. Giovanni Grassano, Sales Engineers at GEFIT,during the Automotive Exhibition at SAFEX,Algiers, 2026.